الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

موسومة بـ

تطور مبدأ الأولويات بين الداخل والخارج أثناء الثورة التحريرية 1954– 1962

إعداد الطالبتين:

- كنتور وردية.
- لوالي صورية.

إشراف الأستاذ:

❖ د. بوحموم امحمد.

أعضاء لجنة المناقشة

د. حسنة كمـــال ..... رئيسا

د. بوحموم امحمد ..... مشرفا ومقررا

د. عنان عامـــــر ..... مناقشا

السنة الجامعية:

1440- 1441هـ/2019- 2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى(41))

[سورة النّجم: الآية (38،41)]

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أتم علينا بنعمة العقل وأهدنا بالقوة والصبر وسهل لنا في إتمام هذا العمل فهو وحده جلاله له حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وفضله وعلى الناس أجمعين، لك الحمد ياربنا ترضى حمدا أزليا لا بداية له ولا نهاية.

ونخص بجزيل الشكر الى الدكتور بوحموم امحمد الذي كلما أظلمت بنا الطريق أمامنا لجأنا إليه أنارها لنا وكلما دب اليأس في أنفسنا رعى فينا الأمل لتسيير أقدامنا وكلما سألنا عن معرفة زودنا، وكلما طلبنا كمية من الوقت وفره لنا، وساعدنا كثيرا بنصائحه وتوجيهاته... ونرجو من الله أن يحفظه.

ولا يسعنا أيضا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأسمى بالشكر والعرفان إلى لجنة المناقشة بتفضلهم لمناقشة هذا العمل المتواضع إثرائه بأفكارهم القيمة فلهم منا كل الثناء والتقدير

وكل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في الاشياء أخرى.

إهداء

أهدي هذه الكلمات البسيطة والمتواضعة إلى من علمتني الصبر والصمود، وأرضعتني الحب والحنان وتحملت معي المعاناة وشجعتني على رفع شعلة العلم، وإلى القلب النابض بالبياض "ذهبية براجع" أطال الله في عمرها.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي أمي الثانية "تركية براجع" وألى الخالات: جميلة، خيرة، مسعودة، والى أمي الكبيرة أطال الله في عمرها "فاطمة سراي" والى الأخوال: حميدة، عبد القادر، عيسى، العجال والى زوجاتهم والى بنات الخلات وبنات الأخوال والى كل أفراد العائلة.

والى صديقاتي: صورية، عزيزة، سعاد، خديجة.

والى صديقي ورئيس فرع قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية: عزيز.

الى كل من لهم مكانة في خاصة في قلبي.

الى كل من نسيته أقلامي ولم ينساه قلبي.

وفي الأخير

أترحم على خالي الأكبر الذي لم ننساه "محمد براجع" رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

الى كل هؤلاء أهدي كل هذا العمل المتواضع راجيتا من الله عزوجل توفيقي الحياة.

وردة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى كل أنار علية ضوء الأمل في حياتي الى حبيب قلبي ونور عيني ومن أنعم علي بالتربية الحسنة والاحترام والكرامة وحب المثابة أبي الغالي "امحمد" والى من علمتني ان العلم تواضع والعبادة ايمان والنجاح ارادة والحياة عمل أمي معشوقتي "طالبية".

الى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي واصراري فيخاطبهم فؤادي قبل اللسان أخواتي: ياقوتة، سكينة، حسيبة، صافية، أمينة، حنان، اسمهان، سعاد، وبنت أختي: وسام، وإبن أختي، أدم.

والى أخوتي: محمد أمين، محمد، خالد، عبد الحق، عبد الرحمن، حسان.

الى صديقات عمري: وردة، إكرام، عزيزة، خديجة، سعاد، حنان.

والى كل من لم يكتبه قلمي ولم ينساه قلبي.

أهدي لكم هذا العمل.

صورية

قائمة المختصرات:

دط: **دون طبعة**

ج: جزء.

تر: ترجمة.

د س: دون سنة

ص: صفحة.

ص ص: صفحات متتابعة.

م: ميلادي.

ط: طبعة.

تح: تحقيق.

ع: عدد.

تق: تقديم

تح: تحرير

ط خ: طبعة خاصة

د د ن: دون دار النشر

– صفحة:Page: P .

MTLD : Mouvement du triomphe des libiration démoqratiques.

CCE : Comité de coordination et d'exécution.

GPRA : Gouvernement provisoire de la République algérienne.

مقدمة

يكتسي البحث في تاريخ الثورة التحريرية، أهمية بالغة، نظرا لأهميته للاطلاع على حقائق جديدة لم تكن معلومة لدى الباحثين بشكل عام، او على الأقل لدى طلبة الماستر، الذين هم في بداية الطريق في مجال البحث العلمي الأكاديمي. لاسيما وأن تاريخ ثورتنا المظفرة لم تسلط عليه الأضواء من مختلف جوانبه السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.

وإذا انطلقنا من الجوانب المبدئية العامة، فإننا نجد قادة الثورة التحريرية وضعوا مجموعة من القضايا المبدئية والأسس التنظيمية منذ أن شكلت المنظمة الخاصة سنة 1947 ثم المرحلة التحضيرية للثورة إلى غاية اندلاعها سنة 1954، إلا أن التطورات التي عرفتها الثورة، وكذا المتغيرات العامة الناتجة عن سياسة العدو، وهو ما دفع بالقيادة المركزية للثورة إلى إعادة النظر باستمرار في القضايا التي كان ينظر إليها على أنها من مبادئ الثورة، والتي من بينها مبدأ أولوية الداخل على الخارج، والذي عرف عدة تطورات خلال مرحلة الثورة 1954- 1962.

فإذا تتبعنا مواثيق الثورة الجزائرية بدءا من بيان أول نوفمبر الذي حدد الخطوات الكبرى للجزائر أثناء الثورة وحتى المفاوضات والاستقلال والعلاقات مع فرنسا مستقبلا، وثانيا كان ميثاق الصومام الذي وضع الاسس التنظيمية والهيكلية للثورة، وخرج بقرارات شاملة لكيفية تسيير الثورة على المستويين الداخلي والخارجي، والتي رغم أهميتها إلاّ أنها واجهت ردود فعل من قبل بعض الاطارات الممثلة للثورة في الخارج، ولم تتمكن من المشاركة في المؤتمر. وعليه يمكن أن نتسأل من هي الهيئات التي كانت على حق، هل هي الهيئات السياسية والعسكرية التي كانت تحارب القوات الفرنسية في الميدان، أم السياسيون والدبلوماسيون الممثلون للثورة بالخارج، الذين يعملون على جلب الدعم اللوجستيكي للجيش التحرير الوطني بالداخل، ويعملون أيضا على كسب التأييد السياسي للقضية الجزائرية لدى المجتمع الدولي.

إن اختيارنا لموضوع تطور مبدأ أولوية الداخل على الخارج أثناء الثورة التحريرية 1954- 1962 كان من منطلق موضوعي وآخر ذاتي، فالأسباب الذاتية كانت لميلنا الفضولي في الاطلاع على أهمية

وتطور هذا القرار، وكذا تأثيره على العلاقات بين قيادة الثورة في الداخل والخارج وعلى سير الأحداث الثورية والسياسية، أما الجانب الموضوعي فيكمن في حرصنا على تتبع معرفة حقيقة هذا تطور هذا القرار الذي عرف تغيرات انطلاقا من مؤتمر الصومام 1956 ثم اجتماع القاهرة 1957 وصولا إلى اجتماع طرابلس 1959– 1960 حيث خلق نوعا من الصراع على مستوى الهيئات القيادية للثورة.

وبناء على ذلك فإن هدفنا من هذا البحث هو محاولة إبراز بعض النقاط المهمة حول تطور مبدأ الأولويات بين الداخل والخارج أثناء الثورة التحريرية وكذا الشخصيات الفاعلة في تطبيق ورفض لهذا القرار.

وبعد التطلع على بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع بشكل عام غير مفصل ومن هنا ارتأينا خلال بحثنا التعمق في جوانب الموضوع والتركيز على مراحل تطور الأولويات بين الداخل والخارج، وحاولنا تتبع مجرياته انطلاقا من انعقاد مؤتمر الصومام وقراراته وردود الفعل منه خارجيا وداخليا وأيضا مؤتمر القاهرة وما آل إليه القرار من تغيرات وصراعات وصولا إلى مؤتمر طرابلس، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف كان تطور مبدأ الأولويات بين الداخل الخارج أثناء الثورة التحريرية؟ ومن هنا يمكننا طرح التساؤلات التالية:

ما هي الظروف التي سبقت إصدار قرار أولويات الداخل على الخارج أثناء الثورة التحريرية؟ ما هي ردود الفعل التي صاحبت هذا القرار؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات اعتمدنا في موضوعنا على المنهج التاريخي السردي وذلك لتتبع الأحداث وبترتيبها الكرونولوجي.

وقد اتبعنا خطة بحث تضمنت مدخل وثلاث فصول وكل فصل قسمناه الى ثلاثة مباحث وهذا قصد الموازنة في الخطة وطريقة العمل.

وقد جاء المدخل بعنوان المنظمة الخاصة ودورها في تحضير لاندلاع الثورة 1947-1954 والذي قسمناه الى عناصر تطرقنا فيها الى:

الظروف التي شكلت فيها المنظمة الخاصة وكذا انشاء المنظمة الخاصة وشروط الإلتحاق بها، كيفية الحصول على الإمكانيات المادية وكذا تشكيل هيئة الأركان للمنظمة الأولى والثانية حتى اكتشافها.

وفيما يخص الفصل الأول قسمناه الى ثلاث مباحث جاء عنوان الفصل الأول: أولوية الداخل على الخارج بين سنتي 1954-1956، فالمبحث الأول تحدثنا فيه عن العمل السياسي الذي قامت به القيادة التاريخية بداية من اجتماع مجموعة ال22 واجتماع لجنة الستة وتنظيم الهيئة القيادية للثورة في الخارج، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان تحرير بيان أول نوفمبر، تضمن تعريف البيان وكذا ظروف ومضمونه، أما المبحث الثالث انعقاد مؤتمر الصومام ودوره في تنظيم الثورة، تضمن تعريف المؤتمر وقراراته وتحليل مبدأ أولوية الداخل على الخارج من خلال المؤتمر.

فالفصل الثاني: جاء بعنوان إلغاء مبدأ الأولويات 1957-1959، المبحث الأول عالجنا فيه رد فعل الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام، والمبحث الأول المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 20-27 أوت 1957 والمبحث الثالث تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهوري الجزائرية.

الفصل الثالث: أولوية الخارج على الداخل 1960-1962، فالمبحث الأول الإجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر1959- 18 جانفي 1960 بطرابلس، أما المبحث الثاني والثالث الى مسار الاتصالات والمفاوضات بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، وإعلان الإستقلال وفي الأخير ختمنا بحثنا بمجموعة من الإستنتاجات كانت عبارة عن حوصلة خول موضوعنا.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع كان من بينها مذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين الذين سايروا الثورة وعايشوا أحداثها، ومن أهم هذه المذكرات، مذكرة علي كافي تحت عنوان "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، وقد اعتمدنا على هذه المذكرة لاسيما في التحضيرات في عقد مؤتمر الصومام وكذا اعتمدنا على مصدر لمحمد حربي بعنوان جبهة التحرير الأسطورة والواقع، حيث أفادنا في قرارات مؤتمر الصومام وموقف الوفد الخارجي من المؤتمر وكذا كتاب اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر ليوسف بن خدة، حيث أفادنا في تتبع مسار المفاوضات الجدية الجزائرية الفرنسية. أما بالنسبة للمراجع التي اعتمدنا عليها بشكل أساسي أهمها:

– التاريخ السياسي للجزائر لعمار بوحوش أفادنا في مسار اجتماع القاهرة وكذا إنشاء الحكومة المؤقتة واجتماع العقداء العشرة.

– مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956- 1962 لمحمد لحسن أزغيدي أفادنا في مجريات مؤتمر الصومام وأهم قراراته.

– المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962 لزهير أحدادن الذي أفادنا في تتبع العمل السياسي الذي قامت به القيادة التاريخية.

– أما بالنسبة للرسائل والمذكرات كان أهمها رسالة ماستر لبلحية هجيرة بعنوان قرار أولوية السياسي على العسكري من خلال مؤتمر الصومام وأثره على الثورة الجزائرية 1956- 1962 التي أفادتنا كذلك في قرارات اجتماع القاهرة.

– أما المقالات مثلت في مقالة امحمد بوحموم، تطور مبدأ أولويات الحركة الوطنية والثورة التحريرية أفادتنا في مسار مؤتمر طرابلس وقراراته.

وكأي بحث لا يخلوا من الصعوبات فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها طبيعة الموضوع الذي تميز بنزعة ذاتية لدى العديد من الكتاب والمؤرخين، وما صعب علينا الأمر أكثر هو انتشار فيروس كورونا وفترة الحجر الصحي التي فرضت علينا، عملية التواصل فيما بيننا، وكذا صعوبة الوصول إلى المادة العلمية في ظل غلق كل المكتبات الجهوية والبلدية.

مدخل

المنظمة الخاصة ودورها في

للتحضير لإندلاع الثورة التحريرية

1947– 1954

تعد الفترة الممتدة بين سنتي 1957 -1954 فترة استعداد وتحضير للثورة التحريرية المسلحة، وبلوة المبادئ العامة التي ستسير عليها الثورة، والتي استمدت من واقع الحركة الوطنية، سواء في فترة الكفاح المسلح، أو العمل السياسي في فترة ما بين الحربين، ويتجلى ذلك في المنظمة الخاصة، التي كلفت بالإعداد المادي، البشري والتنظيمي للثورة:

آ) **الظروف التي شكلت فيها المنظمة الخاصة:** إذا كانت المنظمة الخاصة قد شكلت سنة 1947 لكن الدعوة إلى العمل المسلح بدأت منذ مطلع العشرينيات، بالشكل التالي:

1) مبادى نجم شمال افريقيا: المتتبع لقيام الثورة في الجزائر يجذ نفسه أما مجموعة من المعطيات أفرزتها ظروف الاستعمار من ناحية أخرى، وكذا تطورات العمل الوطني من ناحية أخرى، فزيادة على العمل الوطني المتمثل في المقاومة المسلحة التي وقفت في وجه عملية الغزو التي بدأت منذ القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، ثم التوجهات السياسية التي كانت تطالب بضرورة الانتقال للعمل المسلح[1]، وهذا ما ينطبق على ميلاد نجم شمال إفريقيا[2]، فكانت فكرة النضال المسلح إحدى مبادئه ودعواته خلال البرنامج المصادق عليه وهو " تأسيس جيش وطني وحكومة ثورية [3]" إيمانا بعدم جدوى المطالب الإصلاحية، التي ينادي بها البعض من السياسيين الجزائريين.

---

[1]- سليمان قويري، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية (1940 – 1954) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص162 .

[2]- نجم شمال إفريقيا: هي جمعية تأسست بفرنسا 1926 من طرف العمال الجزائريين كانت نواته الأولى الحاج علي عبد القادر، بغلول، مصالي الحاج، سي الجيلالي الذين لعبوا الدور الأساسي فالأمير خالد الحسني بن هاشمي المعروف باسم الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري والذي كان منفيا من الجزائر، وكان الرئيس الثري للحزب لينظر: ar.wikipedia.org/wiki/

[3]- أم الخير قسوم، تطور حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946 -1954)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 – 2013، ص41 .

2) نتائج الحرب العالمية الثانية: وأثناء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) [1]، لم يحدث تأثيرا مباشرا في صالح الحركة الوطنية [2]،و بالضبط في أواخر ربيع 1940عندما انهارت فرنسا فجأة أمام ألمانيا في حرب لم يتوقعها أحد، إذ لم تصمد أكثر من خمسة أسابيع، مما فند ادعاءاتها بالعظمة "حطم أسطورة فرنسا التي لا تقهر" ، كان وقع الهزيمة على الشعب الجزائري ايجابيا حيث ساعدته على التحرر نفسيا، وذلك بتخليصه من عقدة الرهبة التي كانت تشل إرادته الجماعية، وعلى الرغم من الحالة المزرية التي تعرضت إليها فرنسا إلا أن سياستها في الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير، فالقوانين الاستثنائية ظلت سارية المفعول[3] . ومع ذلك فإن مناضلي حزب الشعب ظلوا يسعون إلى محاولة الاستفادة من نتائج الحرب، وذلك بتنسيق العمل مع باقي الاتجاهات الوطنية من أجل بلوة الفكر التحرري بعد نهاية الحرب.

3) استمرارية القمع ضد مناضلي الحركة الوطنية: وبقي القمع مسلطا على الحركة الوطنية، ولاسيما حزب الشعب[4]، الذي كان قد صدر قرارا بحله في 26 سبتمبر 1939، ومنعت صحفه عن الصدور واعتقل العديد من مسؤوليه، وأعيد زعيمه مصالي الحاج[5] إلى السجن 1939/10/04

---

[1]– سليمان قويري، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية (1940 – 1954)، المذكرة نفسها، ص162

[2]– أحمد مهساس، الحركة الثورية من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، سنة 2003، ص183 .

[3]– مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، طباعة متيجة، الجزائر، ص21 .

[4]– حزب الشعب: هو حركة وطنية سياسية ثورية تستمد أصالتها من التراث الحضاري الإسلامي وتسعى لتغيير الوضع القائم بتحرير الوطن من الاحتلال وذلك بتربية سياسة ونظام وكفاح تعتمد على كافة فئات الشعب للوصول إلى غايتها، .0..0ينظر ل: محمد قناش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص86 .

[5]– مصالي الحاج: ولد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1898 في تلمسان، يعد أب الحركة الوطنية، فهو مؤسس أول حزب سياسي في الجزائر نجم شمال إفريقيا وأصبح يسمى حزب الشعب الجزائري 1937، تزعم التيار الاستقلالي، وفي 13 أوت 1954 عقد مؤتمر في بلجيكا وتم تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية، عاش منفيا إلى غاية وفاته بفرنسا 3جوان1974، ينظر ل: عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة ط1، سنة 1429هـ 2009م، ص120.

بعدما أن خرج منه 27 أوت 1939 [1]، وكان حزب الشعب الجزائري يحارب مشروع بلوم فيوليت[2]، غير أن اعتقال العديد من زعمائه أوقف هذا التطور، ودخلت جمعية العلماء المسلمين[3] في سبات وحرر أكثر من أعضائها نفوذا ألا وهو الشيخ الطيب العقبي[4] ،عقد ولاء للحكومة الفرنسية، وحدث الأمر نفسه مع فيدرالية المنتخبين التي ستنقسم فيما بعد إلى فرعين أحدهما فرع بن جلول[5]: الاتحاد الفرنسي الإسلامي وفرع فرحات عباس[6]: الاتحاد الشعبي الجزائري الذي تطور في صفوف الجيش الفرنسي وكان الحزب الشيوعي الذي حل هو أيضا وحاول أن يكافح ضد سياسة

---

[1]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص21– 22 .

[2]–مشروع بلوم فيوليت هو مشروع قانون احتوى على ثمانية فصول وخمسين مادة من أهم مقترحاته هو إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح الزراعة وتأمين نفس الحقوق للفرنسيين مع البعض من الجزائريين، كما اقترح مشروع أثناء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين... ينظر ل: لمياء بوقريوة مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 4، ديسمبر2012، ص316 .

[3]– جمعية العلماء المسلمين: تأسست جمعية العلماء المسلمين يوم 05 ماي 1931م في الجزائر العاصمة من قبل مجموعة من المثقفين المسلمين الجزائريين تهدف إلى نشر الدين الصحيح من خلال التعليم والحملات الدعوية، ونشر الصحف ترأسها بن باديس وينويه الشيخ الابراهيمي . ينظر ل: علي مراد، الحركة الإصلاحية الاسلامية في الجزائر ، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة الجزائر، 2007، ص143– 150–151

[4]– الطيب العقبي:ولد في 15 جانفي1980، تربي العقبي تربيته الأولى وسط مجتمع بسيط ودخل الكتاتيب القرآنية في سن مبكر استقر بالحجاز وتعاطى الشعر منذ شبابه في المدينة المنورة، وكتن صحفيا في الحجاز وأثناء دعوته من الحجاز انخرط في ج.ع.م بالإضافة إلى نشاطه في الصحافة . ينظر ل: أحمد مريوش الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، دار هومه للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

[5]– بن جلول: واد 1896 وتوفي 1986 بمدينة قسنطينة من عائلة ثرية، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه وانتقل إلى باريس لمواصلة دراسته وسجل بكلية الطب تخرج منها سنة 1924م بدأ ممارسته السياسية منذ العشرينات حافظ على منصبه كنائب بعد ح.ع.2 وعند اندلاع الثورة لم يظهر موقفا صريحا، ينظر ل: www.marcfa.org .ساعة الدخول: 15:00 ساعة الخروج 15:20 .التاريخ: 2020/06/14 .

[6]– فرحات عباس: ولد في عام 1899 بقسنطينة، ودخل الحياة العامة بكتابهLe jeune Algérienne في عام 1931 وفي 1946 اسس الاتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري، وانتهى به المطاف للانضمام لجبهة التحرير الوطني 1956 وأصبح رئيس للحكومة المؤقتة 1958 وبعد الاستقلال أصبح رئيس منتخب للجمعية التأسيسية، استقال في 1963 احتجاجا على الدور المفرط لجبهة التحرير الوطني ووضع تحت الإقامة الجبرية واطلق سراحه 1965، وأصدر كتاب عام 1976 احتجاجا على نظام هواري بومدين، توفي 1985، ينظر: Benjamine Stora, le Mystère de Gaulle son Choix pour l’Algérie Editions Robert Laffont, S.H, paris, 2009, P187.

فيشي دون أن يتهم أساسا الهيمنة الاستعمارية الفرنسية . وبهذا فإن سوء المعاملة التي كان يتلقاها مناضلو

الاحزاب الوطني وخاصة حزب الشعب الجزائري، باعتباره من دعاة المساواة، ولد لدى الجزائريين فكرة حتمية الكفاح المسلح، وهي اللغة الوحيدة التي يفهمها الاستعمار.

4) أزمة حزب الشعب: تعرض حزب الشعب الجزائري إلى عدة أزمات منذ أن كان حزبا ثم لما تحول إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 م، حيث برز الخلاف بين أنصار الأمين دباغين[1] الذي كان بأنه لا فائدة من الانتخابات النيابية والبلدية، وأنه لابد من الاعتماد على العمل السري وتدريب المناضلين للقيام بالعمل العسكري، بينما مصالي الحاج يرى أن التنظيم السياسي لحزب قوي والعمل بطريقة شرعية، والمشاركة في الانتخابات، المطالبة باستقلال الجزائر هي الأسس الصحيحة للعمل السياسي، وكان رأي مصالي الحاج بصفته رئيسا للحزب هو الذي تم اعتماده والعمل حسب توجيهات رئيس الحزب، وبناء على ذلك، شارك حزي الشعب الجزائري في انتخابات 10 نوفمبر 1946 وفاز بـ 05 مقاعد في البرلمان الفرنسي، ورغم ذلك لم يكن مناضلو الحزب مثقفين، على فكرة الانتخابات، رغم الشعبية التي كان يحظى بها مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وفاز بالمقاعد الخمسة كل من الأمين دباغين محمد خيضر[2]، جمال

[1]– الأمين دباغين: ولد في عاصمة الجزائر، تخرج دكتور في الطب من جامعة الجزائر، باشر الحركة السياسية منذ كان طالبا، وكان عضوا في اللجنة الإدارية للحزب، كان من الشخصيات التي استشيرت في الثورة، أدخل السجن عند بدء العمل المسلح ثم أطلق سراحه والتحق بصفوف جبهة التحرير الوطنية، انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956 وفي لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر 1957 بالقاهرة ينظر ل: جريدة المجاهد، طبعة خاصة، سنة 19 سبتمبر 1958، العدد 1 ص 04 .

[2]– محمد خيضر: ولد محمد علي خيضر 1921، نشأ نشأة رياضية وعام 1941 استدعى لأداء الخدمة الإجبارية التحق بحزب الشعب في 1945 وعند تأسيس المنظمة الخاصة اختير ليكون من بين أعضائها، شارك في عملية بريد وهران 1949، انحاز إلى صف مصالي في أزمة 1935 – 1945 وشارك في مؤتمر مورنو وألقي عليه القبض يوم 1955/09/25 بحي المقربة، وبقي في السجن لغاية وقف اطلاق النار توفي بالجزائر في أوت 2004، ينظر ل: محمد عباس ، الحلم والتاريخ 1930-1962 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2013 ص 247.

دردور[1]، بوقادوم مسعود[2] وأحمد مزغنة[3] . كما قام عيمش عمار في سنة 1947م بمحاولة لإنشاء حزب جديد لأنه كان ضد وجهة نظر مصالي الحاج واتهم زعيم الحزب بأنه ديكتاتوري ورد عليه مصالي الحاج بأنه يساري ومتطرف[4].

لكن الجناح العسكري لحزب الشعب الجزائري أحرز على انتصار معتبر في أول مؤتمر للحزب الجديد " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " الذي عقد يوم 15 فيفري1947[5]، فإنه يعتبر منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية، لأنه سمح بنقل فكرة العمل المباشر من مستوى الخطابات السياسية

[1]– جمال دردور: عضو اللجنة المركزية (1951–1947) نائب قسنطينة (1947–1951) جرى طرده عام 1951 لأنه حضر مباراة كرة قدم إلى جانب حاكم قسنطينة في يوم 8 ماي 1945، ينظر ل: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ، ترجمة: كميل قيصر داعر، دار الكلمة للنشر والطباعة لبنان، ص334.

[2]– بوقادوم مسعود: ولد المناضل مسعود بوقادوم المدعو المواس بالحروش سكيكدة في 5 ديسمبر 1910م التحق بنجم شمال إفريقيا 1935 بفرنسا وعين عضو في حزب الشعب غداة تأسيسه اعتقل في بداية الثورة التحريرية في نهاية 1956م، عين أمينا عاما لوزارة الخارجية عقب تشكيل الحكومة المؤقتة عين بعد الاستقلال سفيرا بالسنغال ، توفي ودفن بالحروش، ينظر ل: محمد عباس، المرجع السابق، ص 265.

[3]– أحمد مزغنة: أحد رواد نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، ناضل منذ صباه في صفوف التيار الثوري، ولد في 29أفريل 1907 بالبليدة انضم إلى منظمة عرفت باسم (الحزب الوطني الثوري) الذي جمع أنصار استقلال الجزائر بقيادة المناضل مسطول محمد الذي كانت له صلة بجريدة الأمة لسان حال نجم شمال إفريقيا وعاش (الحزب الوطني الثوري) ثلاث سنوات بصفة محدودة في الجزائر، العاصمة ، وحضر في جوان 1936 في المؤتمر الإسلامي وصار عضوا في إحدى لجانه ومرور أفكار حركة النجم. وبعد حل النجم أصبح عضوّا في مكتب حزب الشعب الجزائري سنة 1937 بالجزائر، وألقت عليه السلطة الفرنسية القبض في 31مارس 1938 وأطلق سراحه بعد ثلاث أشهر من السجن ثم حوكم في 30جانفي 1939 مع بعض المناضلين بسنة سجنا وجرد من جميع حقوقه المدنية ودخل في سرية خلال الحرب العالمية الثانية إلى حيث ألقي عليه القبض سنة 1943وسجن في وهران حتى سنة 1944 وعاد إلى نشاطه الحزبي وألقي عليه القبض بعهد مجازر 8ماي1945، وبعد خروجه انتخب نائبا في الجمعية العامة ممثلا لحزب الشعب الجزائري سنة 1946 ثم عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار سنة 1947وحيث وقعت أزمة الحركة انضم إلى مصالي الحاج وصار من المصاليين المنظمين لمؤتمر الحركة في بيرن خلال جوان 1954 وألقي عليه القبض في مصر في 11جويلية 1955 ليطلق سراحه قبيل الاستقلال وتوفي في= =فرنسا سنة 1982. ينظر ل: https://commons.wikimedia.org/wiki/ ساعة الدخول: 14:30 ساعة الخروج 15:00 . التاريخ: 2020/06/14

[4]– عمار بوحويش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، سنة1997، ص345–346 .

[5]– عمار بوحويش، المرجع نفسه، ص346.

إلى مستوى الفعل وأخرجها من نطاق المحاولات التلقائية المبعثرة إلى نطاق التخطيط الاستراتيجي والتنسيق المحكم ويعد ذلك أول سابقة من نوعها منذ فشل مقاومات القرن 19م [1]، ففي هذا المؤتمر تقرر ابقاء حزب الشعب الجزائري يشتغل بطريقة سرية وإنشاء "المنظمة الخاصة".

ب) إنشاء المنظمة الخاصة: التي تعتبر الجناح العسكري للحزب[2] ،"OS" التي ظهرت عام 1947[3]، التي كان هدفها التحضير للعمل المسلح[4]، وعملت عدة سنوات في الخفاء ،و هي المنظمة التي انبثقت عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد موافقة رئيسها مصالي الحاج بقوله: "... إني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد"[5].

1) الظروف التي مهدت لتشكيل المنظمة: فبعد أحداث مجازر 8 ماي 1945 أصبح المناضلون السياسيون يدعون إلى حمل السلاح ومواجهة القوات الفرنسية ميدانيا، وهو ما يجعلنا نقول أن تلك المجازر أظهرت ضرورة التنظيم التقني للنضال المسلح [6]، وتكوين جهاز عسكري أطلق عليه اسم " الشرف العسكري" أما السلطات الفرنسية أطلقت عليه بالتنظيم الخاص (l'organisation

[1]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص21.

[2]– عمار بوحويش، المرجع السابق، ص346 .

[3]– وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، سنة 1994، ص16 .

[4]– محمد العيد معمر، ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954-1962) (أوراس نمامشة اوفاتحة النار)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ص72 .

[5]– وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص16 .

[6]– عامر رخيلة، 8 ماي 1945، المنطق الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر، ص109 .

spécial [1]OS) وكان هذا بعد دعوة مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري من برازافيل (Brazzaville)[2].

والذي صادف عودته انتخابات 10 نوفمبر 1946[3]، قررت قيادة الحزب عقد مؤتمر للحزب سبقته ندوة لإطارات الحزب ببوزريعة في شهر ديسمبر 1946[4]، تحت رئاسة مصالي ودامت أمسية واحدة حاول خلالها المتدخلون التأكيد على أهمية الانتخابات كوسيلة تكتيكية في النضال من أجل الاستقلال وأبرز فوائدها كالتعريف ببرنامج الحزب وتوعية الجماهير وتنظيمها كمرحلة ضرورية قبل أي عمل ثوري.

2) تشكيل المنظمة: شكلت المنظمة الخاصة على إثر انعقاد مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم 15 فيفري بمقر الحزب ببوزريعة، ثم في اليوم الموالي 16 فيفري 1947 في منزل المناضل مهدي عوماري ببوزريعة[5] وجرت أعمال المؤتمر في سرية تامة، دارت خلالها مناقشات حامية وعبر بعض الحاضرين عن انتقادهم ضد إدارة الحزب مركزين على مأخذين هما:

– صدور الأمر بالتمرد .

– الأمر المضاد 23 ماي 1945 وكذا مشاركة الحزب في الانتخابات.

[1]– وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص16.

[2]– محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة، منشورات ثالة، الأبيار، ط2، الجزائر، 2010، ص93.

[3]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص45 .

[4]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع – الجزائر – ط2، السنة 1433هـ – 2012م، ص176 .

[5]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص47 .

برز شوقي مصطفاي[1] بصورة باهرة موقف الإدارة بالنسبة للمأخذ الأول، ثم تولى حسين لحول[2] الرد عن المأخذ الثاني ليخلص القول بأن مشاركة الحزب في الانتخابات ضرورية من الناحية الاستراتيجية وتجادل المؤتمرون حول مسألة الكفاح وذلك على ضوء ما تعرضت إليه حركة انتصار الحريات الديمقراطية "MTLD" في الانتخابات، ومناقشة مسألة الكفاح من شتى جوانبها، ومن ثم قدوم حسين لحول تقريرا بالاحتفاظ بالتنظيم:

3) أهم القرارات الصادرة عن مؤتمر 15–16 فيفري 1947. بالإضافة إلى الاعلان عن تشكيل المنظمة الخاصة في المؤتمر المذكور، صدرت بعض القرارات التنظيمية، والتي من بينها:

- حزب الشعب الجزائري تحت تغطية قانونية تعرف باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- تقريرا آخر عن سير أعمال للتحضير للكفاح المسلح، ويتم تعزيز هذه التحضيرات وتجسيدها[3] بإنشاء منظمة سرية عسكرية عرفت فيما بعد بالمنظمة الخاصة[4].

[1]– شوقي مصطفاي: طبيب، عضو قيادي في حزب الشعب الجزائري (1945–1951) مستشار كريم بلقاسم 1958، عضو الهيئة التنفيذية المؤقتة 1962، ينظر ل: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، 332.

[2]– حسين لحول: ولد حسين بسكيكدة 17 ديسمبر1917، انخرط في حركة نجم إفريقيا بالعاصمة وأصبح فيما بعد أمينا عاما لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، شغل بعد الاستقلال منصب مدير عام لديوان السكن المعتدل الكراء ومؤسسة المنتوجات النسيجية وتوفي بالجزائر 8 أفريل 1995م، ينظر ل: محمد عباس، الحلم والتاريخ 1930–1962، المرجع السابق، ص67 .

[3]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق ص177–178 .

[4]– قداردة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945–1954، مجلة علوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر2008، ص148 .

– أسناد مهمة تنظيم وإنشاء المنظمة الخاصة إلى المناضل محمد بلوزداد[1] الذي كان على قدر عالي من القدرة التنظيمية والاستعداد للتضحية بفضل نضاله السري خلال سنوات ح.ع.2 الذي أكسبه قدرة خارقة على التنظيم والتحرك في سرية[2] .

4) شروط الانخراط في المنظمة الخاصة: حددت مجموعة من الشروط للانخراط في المنظمة من بينها

– أن لا يكون المنخرط في المنظمة معروفا لدى السلطات الاستعمارية ليضمن لها السرية والاستمرارية.

- أن يكون مؤمنا بالعمل المسلح وأن يكون كتوما لأمر انضمامه، وكثيرا ما كان[3] يلتقي المنخرطون ببعضهم فيفاجئون ببعض أقاربهم أو إخوانهم مجندين مثلهم وقد كانت المنظمة منتشرة تقريبا في كل القطر الجزائري عن طريق الفروع التي أنشأتها في بعض المناطق .

[1]– محمد بلوزداد: ولد في عام 1924 بحي بلكور بالجزائر العاصمة، تعلم بالعاصمة ونال شهادة التكميلية العليا، عمل موظفا في الإدارة الفرنسية بالولاية العامة لكنه تخلى عن منصبه ليشتغل بالكفاح وتحرير الوطن انخرط في حزب الشعب الجزائري1943، وعرف بنشاطه وحيويته، وكان أحد المناضلين لمظاهرات أول ماي 1945 بالجزائر العاصمة ومنذ ذلك الوقت أصبح مراقب من طرف السلطات الفرنسية وعين في مكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947، وتولى مسؤولية تشكيل المنظمة الخاصة، وفي أواخر 1948 أصيب بمرض السل على إثره توقف عن ممارسة النشاط الثوري ودخل مستشفى بفرنسا تحت اسم مستعار إلى أن وفته المنية يوم 14 فيفري 1952. ينظر ل: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830- 1989، دار المعرفة – الجزائر – ج1 – سنة 2006، ص512 .

[2]– عامر رخيلة، 8 ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، المرجع السابق ص113-114 .

[3]– وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص16-17 .

5) كيفية حصول المنظمة على الامكانات المادية: سعى قادة المنظمة بكل الطرق للحصول على الامكانات المادية، لاسيما الأسلحة والاموال منها، باستخدام عدة أساليب من بينها:

- أسست فرعا بالأوراس 1947، ترأسه مصطفى بن بولعيد[1] ولقد قام أعضاء المنظمة الخاصة ببعض العمليات للحصول على السلاح عن طريق مساعدات المواطنين ومن هنا يقول المجاهد عبد الله بن طوبال [2]:"كل دار في الأوراس لديها بندقية عسكرية وكان الناس ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح"

- الحصول عن الأسلحة، بواسطة الشراء، بحيث اشترت المنظمة السلاح من صحراء فيص أولاد عامر قرب زريبة الواد بالقرب من بسكرة سنة 1948، ويرجع توافر الأسلحة بتلك المنطقة إلى تواجد الجيش الأمريكي بها بعد انهزام ألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية هذان الجيشان اللذان كانا بتونس.

- القيام ببعض العمليات المسلحة[3] مثل ما قام به سويداني بوجمعة مع بعض المناضلين سنة 1948م حيث قاموا بالهجوم على "مقطع الرخام بفلفلة" باليل على مخزن المرتفعات وكذلك عملية بريد وهران فيقول السيد أحمد الوهراني: " نظرا لقلة الإمكانيات المالية لتجهيز المنظمة السرية، تم

---

[1]– مصطفى بن بولعيد: كان منظم قواعد الثورة في الأوراس ويتابع تنسيق العمل مع إخوانه في اللجنة الثورية للوحدة والعمل واستطاع تطوير أعماله القتالية منذ مطلع 1955 إذ وقع في قبضة القوات الفرنسية عندما كان قريبا من الحدود الليبية ولكنه تمكن من الفرار وعاد إلى ولايته لمواصلة العمل بعد أن نجح في تأمين فرار 19 مجاهدا من المحكوم عليهم بالإعدام ورافقهم من سجن قسنطينة إلى قاعدته غير أن مرحلة جهاده لم تستمر طويلا واستشهد قائد الولاية الأولى مصطفى بن بولعيد في شهر أوت 1956 ينظر ل: بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفاس – بيروت ص188-189 .

[2]–عبد الله بن طوبال: من المناضلين الأوليين في حزب الشعب وعمل مسؤولا في المنظمة السرية العسكرية، كان فيها من المسؤولين لعمالة قسنطينة، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة OS 1950 بدأت السلطات الاستعمارية تبحث عنه فاختفى في الجبال وكان من المجاهدين الأولين الذين شرعوا في العمل ليلة الفاتح نوفمبر 1954 بالشمال القسنطيني، ثم أصبح قائدا بعد استشهاد زيغود وكان من المسؤولين الذين حضروا مؤتمر الصومام أوت 1956، حيث انتخب عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وحضر مؤتمر القاهرة، وعين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وتكفل بالشؤون الداخلية، ينظر ل:جريدة المجاهد ، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد1، هؤلاء هم قادة الجزائر الثائرة وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ص04.

[3]– وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص16-19.

التخطيط للقيام بالهجوم على بريد وهران يوم 7 أفريل 1949 [1]و تم الحصول على مبلغ قدر بمليون دولار تقريبا[2] .

- و قد تمكنت المنظمة بعد تأسيسها من الحصول على أول دفعة من السلاح قدرت ب300 قطعة من ليبيا، أما الدفعة الثانية فقد تم جمعها وشراؤها من منطقتي الجزائر والقبائل، ويعود ذلك إلى نشاط أعضاء المنظمة كما ذكرنا سابقا، إذن المرحلة أو الفترة الممتدة ما بين 1947-1949 كانت من أهم العوامل المساعدة التي استفادت من خلالها المنظمة الخاصة لتحقيق أهدافها العسكرية (التموين والتسليح) [3]، فالمنظمة الخاصة تمكنت في ظرف عام، من تجنيد حوالي ألفي مناضل كلهم من الشباب المؤمن بالعنف الثوري، وزودتهم المنظمة بتعليم عسكري في إطار حرب العصابات، ودربتهم على استعمال السلاح[4]

ج) تشكيل هيئة أركان المنظمة: وهي الهيئة القيادية العليا التي كلفت بإدارة المنظمة من مختلف الجوانب، وقد قام المكتب السياسي للحزب بتشكيل لجنة أوكلت لها مهمة تشكيل قيادة الأركان

1) تشكيل قيادة الأركان الأولى: اشرفت اللجنة الرباعية المشكلة من محمد لامين دباغين، محمد بلوزداد، مسعود بوقادوم، وحسين أيت أحمد[5])، على بضبط تشكيلة هيئة الأركان الأولى للمنظمة

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2009، ص53 .

-3وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص19 .

[3]- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص44-46 .

[4]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البحث للطباعة والنشر قسنطينة، الجزائر، ط1، 1404هـ-1984م، ص79.

[5]- آيت أحمد: ولد بالقبائل، درس الثانوية بالعاصمة – الجزائر- بمعهدها بن عكنون إلى أن نال شهادة البكالوريا، كان يعمل في المنظمات السرية العسكرية منذ سنة 1947 تخلى عن النشاط السياسي وأعطى كل جهوده للتنظيم العسكري وحكم عليه بالإعدام سنة 1951، وكان من اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وعضو في الوفد الخارجي للجبهة وترأس وفد الجزائر في باندونغ كما كان عضو في الوفد الجزائري لدى الأمم المتحدة عند عرض القضية الجزائرية 1955، عين عضو في مجلس الثورة في أوت 1956، ثم لجنة التنسيق والتنفيذ أوت1957. ينظر: جريدة المجاهد ص04.

الخاصة، التي تضم إلى جانب بلوزداد، آيت أحمد[1] رئيس هيئة الأركان (أي المسؤول السياسي)[2]، وستة عناصر أخرى هم: محمد عبد القادر، بلحاج جيلالي[3] ،أحمد بن بلة[4]، محمد ماروك[5] محمد بوضياف[6].

[1]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص73 .

[2]– صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي للمقاومة المسلحة (1830–1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص295 .

[3]– محمد عبد القادر بلحاج الجيلالي: ولد في جانفي 1921 في منطقة عين الدفلى (قرية زدين)، انخرط في حزب الشعب بعد ح.ع.2 وأصبح عضو هيئة الأركان المنظمة الخاصة واعتقل بعد اكتشاف المنظمة الخاصة 1950 وأبدى تعاونا تاما مع مصالح الأمن الفرنسي مما أدى إلى إطلاق سراحه وبعد اندلاع الثورة واصل نشاطه إلى غاية اغتياله سنة1985 ينظر ل: مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص444.

[4]– أحمد بن بلة: ولد بمغنية تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في تلمسان، كان مناضلا في حزب الشعب وكان من الضباط العسكريين الذين اعترف لهم ديغول بشخصية حربية وعسكرية في ح.ع.2، تولى قيادة المنظمة الخاصة، وكان من مسيري حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ألقي القبض عليه 1950 وفر من السجن وتوجه إلى القاهرة، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل وواصل نشاطه الثوري في الخارج إلى أن تم القبض عليه إثر وقوع حادثة اختطاف الطائرة 1956/10/22 . عين عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعضو شرفيا للجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر القاهرة 1958 ينظر ل: جريدة المجاهد ص 04 .

[5]– محمد ماروك: ولد في 8ماي 1922 في روينة القرب مليانة، انخرط في حزب الشعب 1943 وكان مسؤولا عن دائرة مليانة، انتخب عضو في المجلس البلدي أكتوبر 1947، أصبح مسؤولا للمصالح العامة بعد إعادة هيكلة المنظمة الخاصة، وعند اكتشاف أمر المنظمة الخاصة نجا من الاعتقال وحكم عليه غيابيا ستة سنوات سجن و120 ألف فرنك غرامة مالية و5 سنوات نفي، 10 سنوات حرمان من الحقوق المدنية، أرسلته إدارة الحزب إلى فرنسا، وأصبح عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية MNA ومسؤول جريدته "صوت الشعب" وألقي القبض عليه 1956/12/10 وأطلق سراحه في جويلية 1958 وتخلى تدريجيا عن كل نشاط سياسي، ينظر ل: مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص451.

[6]– محمد بوضياف: ولد 23 جوان 1919 بالمسيلة في أسرة تنتمي إلى الخيمة الكبيرة درس حتى المدرسة الإعدادية وفي سنة 1939ترك الدراسة وفي سنة 1942 أصبح موظفا بمصلحة الضرائب بجيجل، أدى الخدمة العسكرية بقسنطينة وباتنة، بدأ النضال في حزب الشعب أثناء ح.ع.2 بجيجل وعايش أحداث ماي 1945 وسنة 1946 أصبح مسؤول ناحية سطي وفي أواخر 1942 تم تكليفه بتنظيم المنظمة الخاصة على مستوى قسنطينة وبعد سنتين من الحياة السرية أي بعد 1950 تمكن من الهروب من الجزائر إلى فرنسا وفي مارس 1954 عاد إلى الجزائر وساهم في تأسيس CRVA ثم جبهة التحرير الوطني وغادر الجزائر 26 أكتوبر 1956 ليلتحق بالوفد الخارجي وفي 22 أكتوبر 1956 أسر في حادثة الطائرة المختطفة وأطلق سراحه عند الإستقلال، ينظر ل: مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص449–450.

عمار ولد حمودة[1]، جيلالي رقيمي[2]. ونظرا لكون المرحوم محمد بوزداد كان مصابا بمرض السل، وهو ما دفع باللجنة إلى القيام بما يلي:

– **اقتراحات اللجنة:** نظرا للظروف الصحية لمحمد بلوزداد، وقدم قدرته على تتبع نشاط المنظمة الذي يحتاج إلى جهد كبير، فقد تقدمت اللجنة باقتراحين هما:

– تعيين حسين آيت أحمد كمسؤول على المنظمة الخاصة خلفا لبلوزداد بسبب مرضه الذي ازداد سوءا.

– تشكيل قيادة أركان جديدة على أن يكون ذلك في غاية السرية [3].

وكانت تلك القرارات في الإجتماع الأخير للجنة الأربعة (أكتوبر1947) أي في نفس الإجتماع الذي شهد تكوين هيئة الأركان ومعنى هذا أن بلوزداد لم يترأس هذه الهيئة اطلاقا وخلافا لهذا يؤكد بوضياف ورقيمي أن بلوزداد ترأسها لفترة معينة[4] ولم تحدد مدتها ولذا يمكن التوفيق بين الروايتين، بإعتبار الأولى تتحدث عن القيادة من الجانب العملي وقد ظل بلوزداد يمارسها حتى جانفي 1948 إذ ترأس اجتماعين لهيئة الأركان في شهري نوفمبر وديسمبر1947.

---

[1]– عمار ولد حمودة: ولد بالقبائل وانضم لحزب الشعب 1942 وهو لا يزال طالبا في الثانوي والتحق بالجبل 14 ماي 1945 استجابة لأمر بالثورة الصادر عن قيادة حزب الشعب في أعقاب حوادث 8 ماي 1945، وعين في مؤتمر فيفري 1947 عضو في اللجنة المركزية، وأشرف على منطقة القبائل، التحق بجبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة 1954، وتمت تصفيته سنة 1956 من قبل قيادة الولاية الثالثة بسبب مواقفه مع المسألة البربرية، ينظر ل: مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص453 .

[2]– جيلالي قيمي: عضو في حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولد في الجزائر 1924 وعضو في هيئة الأركان العامة للمنظمة الخاصة، واعتقل في أعقاب اكتشاف المنظمة الخاصة 1950، وأطلق سراحه لعدم وجود أدلة في حقه، أصبح منذ جويلية 1951 عضو في اللجنة المركزية وعند انشقاق الحزب أصبح مع المصاليين، ينظر ل: مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص450 .

[3]– حسين آيت أحمد، روح الإستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، ص136.

[4]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص74

فيما يتعلق هيئة الأركان الأولى [1]: قرر المؤتمر الأول الذي عقد في يوم 15 فيفري 1947 "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ابقاء حزب الشعب الجزائري يشتغل بطريقة سرية وإنشاء "المنظمة الخاصة" وكان هذا بعد اجتماع 13 نوفمبر1947[2]، في منزل المناضل دريس بـ 26 نهج داروين بمدينة الجزائر. الذي حضره كل من بلوزداد آيت أحمد، بلحاج، رقيمي، ولد حمودة، بوضياف، ماروك وتغيب عنه بن بلة لأسباب خاصة، وتنتهي هذه المرحلة بالأزمة البربرية[3] التي انفجرت في ربيع 1949، ويمكن أن نقسم هذه المرحلة إلى فترتين، يفصل بينهما اجتماع اللجنة المركزية في ديسمبر 1948 الذي عقد بعد انتخابات الجمعية الجزائرية (أفريل 1948) وخرج بقرار يقضي بوضع كل امكانيات الحزب البشرية والمادية في متناول المنظمة الخاصة قصد تسريع عمليات الإعداد لتفجير الثورة المسلحة، ففي الفترة الأولى استخدمت هيئة الأركان تنظيما خطيا بسيطا، يستجيب لمتطلبات العمل العسكري السري حيث يمتاز بإنسياب خطوط السلطة والمسؤولية في وضوح والفصل بين وحدات التنظيم بصرامة وتسلسل لإتصال تسلسلا " قياديا وفي الفترة الثانية أعيد النظر في هذا التنظيم قصد سد بعض الثغرات الكامنة في هذ التغير، لاسيما ما يتعلق بـ

– **اعادة هيكلة قيادة الأركان:** حيث أصبحت تتكون من هيئتين: هيئة أركان عامة، هيئة أركان إقليمية .

– **هيئة الأركان العامة،** هي جهاز تخطيط وتضم أربعة هم:

[1]– مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص75 .

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص345-346.

[3]– الأزمة البربرية: ظهرت بعد ح.ع.2 وكان لها أثر على الحزب، فمن بين أسباب ظهور الأزمة البربرية هناك سببين فالسبب الأول أنها ظاهرة اختلقها الاستعمار في إطار سياسة "فرق تسد" بين الجزائريين بوجهة نظر الاستعمارية من مجموعتين (عربية – قبائلية) إذ أن فرنسا تدعي أن شمال إفريقيا هو في الأصل بلاد بربرية مسيحية وأن العرب غزاة مستعمرون كغيرهم من الأجانب الذين توافدوا إلى المنطقة من قبل ومن خلال هذا الطرح يبرز جليا انها تعطي الشرعية لإحتلال الجزائر والسبب= =الثاني هو الحزب الشيوعي الجزائري الذي تقر أدبياته بوجود عرقية في شمال إفريقيا (عرب – بربر)، ينظر ل: زهر بديدة، النزعة البربرية في حزب الشعب الجزائري 1949 من منظور بن يوسف بن خدة المرجعيات والمواقف في الفكر الشوري عند يوسف بن خدة، ص26-27 .

. – القائد الوطني: حسين آيت أحمد[1] .

– بلحاج الجيلالي: يتولى جمع الوثائق العسكري الضرورية للتدريب العسكري بالإضافة إلى مهام التكوين والتفتيش العام[2] (المدرب العسكري والمفتش العام)

– جيلالي رقيمي: نائب بلحاج وهو في نفس الوقت مسؤول مقاطعة .

– محمد ماروك: مسؤول المصالح العامة .

– هيئة الأركان الإقليمية: "المجلس الأعلى للقوات"conseil supérieur auxarmées

فهي تتولى وظيفة التنفيذ، وتضم قادة المقاطعات، وعرفت تركيبتها البشرية تغييرات فإنها موضوع تعارض بين الروايات[3]، ويمكن إعادة بناء تلك الهيئة الإقليمية بحيث تظم كما يلي:

– القطاع القسنطيني مقسم إلى قسمين: شمالية بقيادة بوضياف، جنوبية بقيادة بن مهيدي .

– القطاع الوهراني: فهي مقاطعة واحدة تحت مسؤولية بن بلة حتى أفريل 1949 .

– العاصمة وضواحيها: تكون من ثلاثة مقاطعات وهي:

أ– مقاطعة الجزائر (1): (العاصمة، متيجة، التيطري)[4] جيلالي رقيمي[5] .

ب– مقاطعة الجزائر (2): (الظهرة، الشلق) عبد القادر، بلحاج جيلالي[6].

– مقاطعة القبائل: ظل يشرف عليها ولد حمودة وبعد اعتقاله 1949 عوض بـ"آيت منقلات امبارك" لم يمكث طويلا حتى انسحب من الهيئة غضون الأزمة البربرية.

---

[1]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص75–76 .

[2]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص184 .

[3]– ينظر: الملحق رقم (01) و(02).

[4]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق ، ص76–77.

[5]– محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، المصدر السابق، ص108 .

[6]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، 188 .

يفوتنا في الأخير أن نشير إلى ما ذكره آيت أحمد من استحداث لمقاطعة جديدة في نهاية هذه المرحلة شملت الصحراء وعين على رأسها أحد إطارات المنظمة الخاصة، لكنه رفض بحجة أن هذا التعيين تهميشا مقصودا له، نظرا لانعدام التنظيم بالمنظمة باستثناء بعض الأفواج في الأغواط، الجلفة .

- **إنشاء المصالح العامة:** " وتدعى أيضا شبكات الإمداد والتموين في الجيوش الكلاسيكية وتتكون من ثلاث مصالح متخصصة وشبكة لوجيستيكية .

- **مصلحة الهندسة:** أنشأها عبد القادر جيلالي وكلف بتسييرها محمد أعراب كانت تقوم بصنع المتفجرات وتدريب المناضلين[1]، وينسق مع عمر بن محجوب كل ما يتعلق بالإستعلامات .

- **صلحة الإتصالات:** أنشأها محمد ماروك، كانت تقوم بإعداد كوادر الثورة في ميدان الإتصال[2] عن طريق تدريب المناضلين على استخدام أجهزة الإتصال .

– **شبكة الاستخبارات:** مسؤول عليها عمر بن محجوب وهي تهدف إلى استبيان الإستراتيجية السياسية والعسكرية للعدو[3] .

2) هيئة الأركان الثانية: إبداء من ربيع 1949، هزت الحزب أزمة خطيرة جاءت كتعبير التناقضات الإيديولوجية والثقافية الكامنة فيه، وهي ما عرفت بالأزمة البربرية والذي يهمنا منها هو الأثر الذي تركته على المنظمة الخاصة والمتمثل في:

زحزحة حسين آيت أحمد من منصب رئاسة المنظمة في سبتمبر 1949[4] وكان هذا بعد وفاة محمد بلوزداد عام1949، خلفه آيت أحمد لكنه أبعد منها بسبب الأزمة التي وقعت داخل الحزب

[1]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص77–78

[2]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص188 .

[3]– مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص78 .

[4]– مصطفى سعداوي، المرجع نفسه، ص50.

"المنظمة الخاصة" [1] و عين مكانه أحمد بن بلة المسؤول عن القطاع الوهراني وليس واضحا أن أيت أحمد بالفعل كان ينتمي للحركة البربرية التي استولت على قيادة الحزب بفرنسا، من خلال علي يحي أن يجعل منه رأس حربة لتقوية الجمهورية على حساب الحزب الأصلي "داخليا" أم أن أبعاده من رئاسة المنظمة الخاصة بسبب تخوف قيادة الحزب من إقدامه على القيام بثورة حقيقية نظرا لمواقفه المساندة للحركة[2] .

3) اكتشاف المنظمة الخاصة: بعد قيام المنظمة الخاصة بدور كبير في تكوين وتدريب مناضليها إذ كانت تجري العمليات التطبيقية بالبوادي [3]، وذلك كان قبل ديسمبر 1949 لم تسبب صعوبات للحزب، فقد تغير الوضع فيما بعد لأن الأمر يتعلق بأي مناضل في المنظمة الخاصة من الإستقالة وذلك تطبيقا للنظام الداخلي[4]، فتأزمت الأمور بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل الشرطة الفرنسية مارس 1950[5]، وكان سبب اكتشافها حادثة تبسة[6]، حيث تم ايقاف إطارات ومئات من مناضليها وتقديمهم للمحاكمة والذين لم يتم القبض عليهم بقيوا ينشطون فالخفاء[7] .غير أن الإدارة الفرنسية لم تكشف شبكة التنظيم في منطقة القبائل، فبقي هذا التنظيم سليما إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية 1954[8] .

---

[1]– عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة لنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة2002، ص184 .

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص321 – 322 .

[3]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المرجع السابق، ص

[4]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص74 .

[5]– حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ص132 .

[6]– بسام العسيلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، بيروت، ط1، سنة 1982، ط2 1986، ص173 .

[7] – mabrouk belhocine , le courier alger le caire 1954-1956 et le cougrés de la somman dans la révolution casbah edtions –Alger , 2000 , P28

[8]– بسام العسيلي، نهج الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص173 .

4) **الآراء المختلفة حول قضية اكتشاف المنظمة الخاصة:** كانت هناك آراء مختلفة حول أمر إكتشاف المنظمة الخاصة ومن هذا المنطلق يمكننا طرح تساؤلات: متى تم اكتشاف المنظمة الخاصة وهل يمكن اعتبار قضية تبسة هي بداية اكتشافها ؟

– **الرأي الأول:** يرى أصحابه أن السلطة الاستعمارية عرفت بوجود تنظيم سري يعود إلى تاريخ ماي 1948 أين تم إعتقال ثلاثة طلبة من بينهم: محمد يزيد[1] الذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش الوطني السري، وكان هذا الاكتشاف هو بداية معرفة الاستعمار بوجود تنظيم عسكري سري[2] .

– **الرأي الثاني:** ويرى دعاتها أن "قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية " قررت حل المنظمة الخاصة وإعادة دمج أعضائها في المنظمة السياسية[3]، لأنها أصبحت تشكل خطرا قد ينافسها من الداخل فإننا لا نستبعد أن تكون قد أخبرت عليها ليكشف أمرها [4].

– **الرأي الثالث:** يتمثل فيما رواه المناضل "أحمد بن بلة"[5] في مذكراته من خلال الزر الذي سقط من الحقيبة القديمة، وفي عجلة من الفرار اشتبكت احدى زرتيها مع القفل وسقطت القطعة، أثناء

---

[1]– محمد يزيد: كان عضو في حزب الشعب عندما ذهب إلى فرنسا عام 1945، مسؤول عن الفرع الجامعي في باريس عام 1947، وكان كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا السلمية 1946–1947 اعتقل في مارس 1948 وحكمت عليه محكمة الجزائر العاصمة في جوان سنتين سجنا و10 سنوات نفيا من عام 1950–1953 كان ممثلا لقيادة حركة انتصار الحريات في فرنسا تحت اسم زوبير، أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة 1958–1962 عضو في المجلس الوطني 1962–1965 سافر إلى بيروت 1975 وعضو في اللجنة المركزية لحزب التحرير الوطني، وتوفي في أول نوفمبر 2003 ينظر ل: أم خير قسوم، تطور حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1946–1954)، المذكرة السابقة، ص 49.

[2]– جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران: الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية (1950–1954)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2008، ص45 .

[3]– أم خير قسوم، تطور حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1946–1954)، المذكرة السابقة، ص49 .

[4]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص50 .

[5]– أم خير قسوم، تطور حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1946–1954)، المذكرة السابقة ، ص49

عملية الهجوم بالبريد الوهراني، ولم تفلت هذه القطعة من الباحثين الذين جمعوها وجعلوها كوسيلة لإثبات إلى أن توصلوا إلى النتائج . وأدركوا أن الهجوم على البريد الوهراني لم يكن اغتصابا تافها نظمه الأوروبيون وإنما هي عملية دبرها الحزب وابتداء من هذه اللحظة بدأت الإيقافات والتعذيب إلى أن انتهت بإلقاء القبض على أحمد بن بلة[1] .

– **الرأي الرابع:** وهي التي يطلق عليها حادثة تبسة لأن الكثير من المناضلين والمؤرخين يتفقون عليها، بدأت بعض عناصر المنظمة الخاصة تعطي أوامر وتتخلف عن حضور الاجتماعات ومنهم عبد القادر الخياري المدعو "رحيم" [2]، الذي اتهم بالتعاون مع الشرطة الفرنسية في تبسة ولمعاقبته[3] تم تكليف العربي بن مهيدي الذي كان حينها رئيس مقاطعة قسنطينة[4]، فأرسل بن مهيدي مجموعة من المناضلين لإختطافه [5]، ونجحت عملية الخطف[6]، بعدما تم القبض عليه بالعنف العسكري وأصبح منقبضا على ذاته داخل صندوق السيارة الخلفي واستطاع الخياري أن يفتح الصندوق بسهولة أثناء الطريق قفز وتمكن من الإختفاء في الطبيعة، وتوجه بعدها إلى مخفر الشرطة ليروي ما حدث له [7]، وتمكنت الشرطة من خلالها من إلقاء القبض على حوالي خمسمائة من أعضاء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم أحمد بن بلة وبعض مساعديه: جيلالي بلحاج، أحمد مهساس....إلخ[8] .

---

[1]– أحمد بن بلة، مذكرات، ترجمة العفيف الأخضر، دار الآداب – بيروت – ص83 .

[2]– جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران: الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية (1950–1954)، المذكرة السابقة ص47 .

[3]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص80 .

[4]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1939–1954، ج2 ، ترجمة: أمحمد بن البار ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص1218 .

[5]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق ، ص80 .

[6]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص74 .

[7]– محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، المرجع السابق، ص134، 135 .

[8]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص154 .

5) **أهم النتائج المترتبة عن اكتشاف المنظمة:** بعدما تمكنت المنظمة الخاصة من تكوين المئات من الرجال على فنون القتال، وطرق استعمال الأسلحة ما بين 1947-1950، وعلى الرغم من اكتشاف أمرها يوم 18 مارس 1950م، إلا أن أعضاءها كانوا على اتصال دائم مع بعضهم البعض[1] ففي الأوراس واصل بن بولعيد العمل رافضا لقرار الحزب بحل المنظمة، وفي تلك الأثناء بدأت الخلافات بين القادة وبين ز عيم الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية بسبب اعتراضهم على منحه صلاحيات خاصة وقد وصل الخلاف ذروته إلى غاية 1953[2]، حين ظن بعض المسؤولين أن عقد مؤتمر طارئ سيحل المشكل ويقضي على الجو المكهرب والذي انعقد في شهر أفريل 1953 والذي زاد الطين بلة، بدلا من أن يأتي بحلول ترضي الطرفين، وقد قامت جماعة من قدماء المنظمة الخاصة لتأسيس في 23 مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي انبثقت عنها ما يسنى باجتماع 22 والتي مهدت لاندلا ع الثورة في 01 نوفمبر 1954 [3].

خلاصة المدخل: من خلال هذا العرض لأهم الاحداث التي ميزت التيار الاستقلالي من نجم شمال افريقيا إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية، يمكن أن نستنتج عدة حقائق تتمثل فيما يلي:

1)أن مطلب استرجاع السيادة الوطنية ظل قائما منذ بداية الاحتلال الفرنسي في الكفاح المسلح خلال القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، ثم تجدد في شكل نضال سياسي يتمثل هدفه الأساسي في طرد المحتل الغاشم، سواء كان ذلك بشكل معلن أو غير معلن، خاصة فيما صنف بالتيار الاستقلالي الوطني.

2) بدأ التنسيق بين الاتجاه الاستقلالي الجزائري والحركات التحريرية العربية والعالمية في وقت مبكر، يعود لبداية العشرينيات، رغم أن الظرف المحلي والدولي، لم يكن موات لذلك .

[1]– عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة، الولاية الأولى التاريخية، بدون، دن، دط، دب، دت، ص100-107 .

[2]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المرجع السابق، ص

[3]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص81-82.

3)اندلا ع الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عنها من ظهور للمنظمات الدولية، وحركات التحرر العالمية، إضافة للمجازر التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري بمناسبة عيد النصر العالمي 08 ماي 1945 والذي سمي هذه السنة من قبل السلطات الجزائري كيوم للذاكرة الوطنية، كل ذلك دفع بالحركة الوطنية، لاسيما حركة انتصار الحريات الوطنية التي انبثقت علنها المنظمة الخاصة إلى العمل على التنسيق السياسي والعسكري مع البلدان المغاربية التي تشترك معها في العدو المشترك، وكذا في الاقليم الجغرافي والسياسي.

4) التخطيط للكفاح المسلح يقتضي توطيد العلاقات وتنسيق العمل مع البلدان تشترك مع الجزائر في نفس المسعى، وتقاسمها نفس الأمال .

5) ثم وجود هيئة الامم المتحدة، كمنظمة عالمية التي احتوت في ميثاقها على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولو من الناحية النظرية، ثم أنها هي الهيئة هي المخولة في القانون الدولي بدراسة ملفات قضايا التحرر في إطار ما يعرف باللجنة الرباعية، وهذا يقتضي على حركات التحرر ومنها الجزائرية بالأخص أن تدعم علاقاتها مع البلدان العضوة في الامم المتحدة، قصد مساعدتها في تدويل قضيتها فيما بعد.

6) وفي هذا الإطار عملت تم العلاقة بين الهيئات الثورية الجزائرية، بعدما اضطرت لجنة ةالتنسيق والتنفيذ مغادرة التراب الوطني في فيفري 1957 إلى غاية سبتمر 1958، لتواصل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عملها في هذا المسعى . وكذا قيادة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني .

فكيف تم تطور مبدأ الأولويات بين الهيئات القيادية للثورة المتواجدة في كل من الداخل والخارج ؟ هذا ما سنعالجه بحول الله وعونه في هذه المذكرة .

الفصل الأول

أولوية الداخل على الخارج بين سنتي

1954– 1956

المبحث الأول: العمل السياسي الذي قامت به القيادة التاريخية

المبحث الثاني: تحرير بيان أول نوفمبر 1954

المبحث الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام ودوره في تنظيم الثورة 20 أوت 1956

لقد عرفت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية انشقاق كبير كان نتيجة لمجموعة من الأزمات كان أقولها اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950م، مما أدى إلى احتدام الصراع بين المركزيين والمصاليين بقيادة مصالي الحاج خاصة في صائفة 1954م، ونتيجة للوضع الراهن بادرت مجموعة من الشباب إلى محاولة إصلاح الوضع وإخراج الحزب مما هو فيه إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل مما دفع هذه الفئة إلى اتخاذ موقف الحياد والمضي قدما في تحضير عمل ثوري يتجاوز كل الصراعات والأزمات.

المبحث الأول: العمل السياسي في الداخل:

التحضيرات الأولى لاندلا ع الثورة:

الصراع الذي توصلا إليه الطرفان المتصارعان المصاليين والمركزين من أجل الاستحواذ على القاعدة النضالية ولم يعترف عدد المناضلين بهذا الصراع فبذلوا جهودهم للحفاظ على القاعدة الحزبية وفي سنة 1954[1]، قرر محمد بوضياف الاتصال بالعديد من المناضلين من المنظمة الخاصة، والذين كانوا متابعين من طرف السلطات الاستعمارية وأعطى لهم موعدا بالاجتماع بحي salembier المدنية حاليا بالجزائر العاصمة، وفي شهر جوان 1954 تم هذا الاجتماع بمنزل المناضل إلياس دريش، وتم توجيه الدعوة إلى 60 مناضل وحضره 22 مناضل فقط من بينهم مختاري باجي[2]، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي[3].

[1]– أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، المصدر السابق، ص73.

[2]– مختاري باجي: ولد بعنابة في 17 أفريل 1919 التحق بالكشافة الإسلامية، التحق بحزب الشعب الجزائري وواصل نشاطه ضمن صفوف حركة أحباب البيان والحرية ثم MTLD، وعين مسؤولا عن خلية المنظمة الخاصة بسوق أهراس، ثم القي القبض عليه اثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وبعد خروجه من السجن ساهم في منشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كما شارك في اجتماع الـ 22: أشرف كقائد لقطاع سوق أهراس على تدريب المناضلين...، استشهد بعد أن حاصرته قوات الاحتلال في غابة بن صالح منطقة مجس صف سوق أهراس في جانفي 1955، ينظر: ehttps://arwiki pedia org.wiki، ساعة الدخول: 14:20 ساعة الخروج: 15:00، تاريخ الدخول: 2020/12/12.

[3]– العربي بن مهيدي: ولد سنة 1923 قرب عين مليلة، تابع دراسته بالمدرسة الفرنسية وواصل تكوينه الثانوي ببسكرة، انتقل في بداياته منصب محاسب، انخرط في حركة أحباب البيان والرية التي أسمها فرحات عباس التحق بعد مجازر 8 ماي 1945 بالحركة من أجل الانتصار والحريات الديمقراطية ويعتبر أحد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تكونت جبهة التحرير الوطني، ينظر: صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي للمقاومة المسلحة (1830–1982)، دار العلوم النشر والتوزيع، عنابة، ص238.

لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف[1]، محمد بوضياف، وتم تعيين مصطفى بن بولعيد رئيسا للاجتماع، وأقدم بوضياف عرضا شاملا للأسباب الفشل الذي آلت إليه اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2].

وانتهى التقرير بهذه الكلمات نحن قدماء المنظمة السرية يجب علينا اليوم أن نقرر من أجل مستقبلنا، وقدم الحاضرون تقارير عن أوضاع مناطقهم وتبلور النقاش في موقفين: موقف يدعوا إلى العمل المسلح، وموقف يبنى مبدأ الكفاح[3]، ولكنه يرى أن الوقت لم يحن بعد وقد انتهى الاجتماع الـ22 بالمصادقة على لائحة تضمنت النقاط التالية:

1- الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين المركزين والمصالين.

2- العمل على توحيد جناحي الحزب.

3- تدعيم موقف الجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة الثورة، الوحدة، العمل.

4- تفجير الثورة في التاريخ تحدده لجنة مصغرة.

5- انتخاب مسؤول يتولى تكوين هذه اللجنة[4].

---

[1] عبد الحفيظ بوصوف: ولد 1924 بميلة، انخرط في حزب الشعب الجزائري، اصبح مسؤولا عن دائرة الحزب بمدينة سكيكدة عام 1947، وعينوا في منظمة السرية، واصل نضاله في حركة انتصار الحريات الديمقراطية واكتشاف أمر المنظمة الخاصة، ويعد الاستقلال قرر التخلي عن كل نشاط سياسي إلى أن توفي 31 ديسمبر 1980، ينظر: لخضر سيفر، شخصيات جزائرية، ج1، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، سنة 2007، ص36-37-38.

[2] – زهير احدادان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن لنشر والتوزيع، ط1، سنة 2007، ص9-10.

[3] – محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015، ص83.

[4] – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري لثورة 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص170.

وتمخض عن الاجتماع تكوين لجنة حماسية تتكون[1] من: ديدوش مراد[2]، مصطفى بن بولعيد، رابح بطاط[3]، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، وبعد انضمام كريم بالقاسم[4].

أصبحت سداسية وكلّفت هذه اللجنة بالتخطيط والتحضير الجدي لتفجير الثورة[5].

اجتماع لجنة الستة:

عقد الاجتماع في شهر أكتوبر 1954 في منزل بوقشورة يحيي pointre peseade رايس حميدوا حاليا، وتم الاتصال بكريم بلقاسم وموافقته على الانضمام إلى الجماعة للقيام بالثورة وحضر في هذا الاجتماع بما يعرف بمجموعة الستة 06، وقد تم الاتفاق على القرارات التالية:

---

[1]- ينظر: الملحق رقم (03).

[2]- ديدوش مراد: ولد في 13 جويلية 1927 بالعاصمة تحصل على شهادة الابتدائي 1939، انضم لحزب الشعب سنة 1946 وفي سنة 1948 انخرط في المنظمة الخاصة، وبعد اكتشاف أمرها سافر إلى فرنسا سنة 1952 وفي 23 مارس 1954 كان من بين مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حضر اجتماع الـ22، وكلف بقيادة المنطقة الثانية شمال قسنطينة، وهو أول قائد ولاية يسقط فيي ميدان الشرف يوم 18 جانفي 1955، ينظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954- 1962، منشورات مديرية الثقافة لولاية بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، سنة 2013، ص66، 67.

[3]- رابح بيطاط: ولد 19 ديسمبر 1925م بعين الكرمة قسنطينة ن التحق بالمنظمة الخاصة وبعد اكتشافها لجأ إلى الأوراس، حضر اجتماع الـ 22 وشارك في الهجوم ليلة الفاتح نوفمبر 1954ن وقد أسر 23 مارس 1955 وفي ماي 1961 صم على اعضاء الوفد الثاني الأربعة المخطوفين، عين غذاة الاستقلال عضوا في المكتب السياسي مكلفا بالتنظيم في جبهة التحرير الوطني على رأس المجلس الشعبي الوطني 1977، وفي 1990 استقال بسبب خلاف عمه الرئيس بن جديد توفي في 10 أبريل 2000، ودفن في المقبرة العالية، ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية، ثوار عظماء، ج7، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص589.

[4]- كريم بلقاسم: ولد في 14 سبتمبر 1922م بقرية تيزار ولاية تيزي وزو التحق بحزب الشعب الجزائري في 1945، كان من الستة التاريخين مؤسسي جبهة وجيش التحرير الوطني، عين في لجنة التحقيق والتنفيذ عن مؤتمر الصومام، شغل مناصب وزيرا القوات المسلحة، ثم ظ رئيس الحكومة مكلفا بالعلاقات الخارجية في الحكومة المؤقتة ما بين 1958-1962، كان رئيس الوفد الجزائري في اتفاقيات إيفيان (مارس 1962)، وعثر عليه ميتا في يوم 1970/10/20 بفندق أنتركونتينتال بفرانكفورت في ألمانيا، ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية، ثوار عظماء، المرجع نفسه، ص602-603.

[5]- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة لطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007، ص19.

1- تعيين بوضياف منسقا.

2- تقسيم التراب الجزائري إلى مناطق وتعين المسئولين على هذه المناطق[1] كما هو موضح في الملحق رقم (03).

3- تولي تفجير الثورة في المناطق حسب التقسيم التالي:

- مصطفى بن بولعيد في المنطقة الأولى الأوراس.
- مراد ديدوش في المنطقة الثانية شمال قسنطينة.
- طريم بلقاسم في المنطقة الثالثة القبائل.
- رابح بيطاط في المنطقة الرابعة العاصمة ووسط البلاد.
- محمد العربي بن مهيدي في منطقة الخامسة وهران.

ويعكس هذا التقسيم اتباع اللامركزية في العمل الثوري وذلك نظرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسييرا فعالا[2].

4- حدد تاريخ اندلاع الثورة بفاتح نوفمبر 1954 على الساعة صفر.

5- كلف محمد بوضياف بتبليغ هذه القرارات إلى الإخوة الثلاث الموجودين في القاهرة أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.

6- إصدار بيان موجه للرأي العالم الجزائري والعالمي، يخبر باندلاع الثورة وبميلاد جبهة التحرير الوطني FLN.

[1]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص11.

[2]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص173.

7- اتفق الجميع على أن تحديد الأهداف التي يقع عليها الهجوم يتكفل بها مسؤول المنطقة بمساعدة نوابه[1].

8- تسمية المنظمة الثورية بجيش التحرير الوطني ALN[2]

وإضافة إلى ذلك تقرر الإعلان عن قائمة الأهداف المعينة للهجوم عليها يوم أول نوفمبر مع توزيع البيان في الخارج، وعهدت به محمد بوضياف، إضافة لمحمد خيضر، أحمد بن بلة، آيت أحمد حسين، وتمت العملية لتحضير ثورة نوفمبر بالعمل الشاق المتواصل والتحضير الجاد تحيطه السرية التامة والإيمان بحتمية النصر إذ خططوا وعملوا بكل دقة على أن يكون تفجير الثورة بالداخل[3].

- كما أكد محمد بوضياف في حواره مع أخيه عيسى بوضياف على أن أولوية الداخل على الخارج هو مبدأ عادل في جوهره بقدر ما يدل على أنه لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين يكافحون في الميدان[4].

في هذا الوقت تم الإعلان عنها في الخارج، وبذلك تكون الانطلاقة قوية من بدايتها، ومع طبيعة الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي رغم سياسة التعايش، قد أفرزت الكثير من الضغوطات والمساومات السياسية والإيديولوجية التي استدعت من قيادة الثورة أن تتخذ من الحياة

[1]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص11.

[2]- عقلية ضيف الله، المرجع السابق، ص174.

[3]- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المرجع السابق، ص91.

[4]- محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم عيسى بوضياف، دار نعمان للطباعة والنشر، ط2، سنة 2011، ص68.

الإيجابي وعدم الإنحياز إلى أي طرف من أطراف الصراع مبدأ وتوجيها في علاقاتها مع المعسكرين لأن الثورة الجزائرية شعبية بطابعها ومع وجود الشعب والكفاح داخل البلاد[1].

– العمل السياسي في الخارج:

كان العمل السياسي الداخلي في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية خاصة فترة الكفاح لا يكتمل إلا بالعمل السياسي الخارجي، وذلك عن طريق الوفد الخارجي لتنشيط الساحة السياسية الخارجية تنسيق مع القيادة في الداخل مع محمد بوضياف الذي تقدم باقتراح هذا الدور على أساس أنه كان يعاني من مرض، والذي كان يسمح له بالتنقل بين الداخل والخارج[2].

تعزز الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديموقراطية بالقاهرة منذ مطلع الخمسينيات بعناصر جديدة شابة، ففي جوان 1951 قدم إلى القاهرة محمد خيضر حيث أصبح نائبا للشاذلي المكي[3].

وفي منتصف 1952 التحق حسين آين أحمد وبعده بسنة تقريبا التحق أحمد بن بلة في أوت 1953، مع الإشارة أن هؤلاء الثلاثة فيما عرفوا بقضية المنظمة الخاصة 1950م، وعرفت

[1]– مريم غرابي وآخرون، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2015–2016، ص42.

[2]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2010، ص67.

[3]– شاذلي مكي: ولد بخنقة سيدي ناجي ولاية بسكرة 1913/05/15 زاول نشاطه التعليمي بمسقط رأسه، تم تجنيده سنة 1912 وعمره يتراوح ما بين 19 و20، وبعد عودته ليواصل تعليمه على يد الشيخ العربي التبسي، ترأس جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتونس ليتم سجنه سنة 1940– 1943، ترأس خلية حزب الشعب في شرق البلاد تبسة إلى 1945، حيث شارك في تنظيم مظاهرات ماي 1945، مما جعله تحت المتابعة ليتم تهجيره إلى مصر، وينخرط في مكتب المغرب العربي، حيث لعب دورا كبيرا في التعريف بالقضية الوطنية في مصر، توفي 02 سبتمبر 1988، ينظر: أمال بكاي، الشاذلي المكي ودوره في الحركة التحررية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، ص07– 10.

قيادة الوفد الخارجي تغييرا على رأسها اقصاء شادلي المكي 1952 من قيادة وعين محمد خيضر خلفا له بصفته ممثلا ح.إ.ح.د[1].

فكان أعضاء الوفد الخارجي ح.إ.ح.د في مصر متكونة من: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر[2]، لينقسم ويصبح بن بلة وحسين آيت أحمد وخيضر ممثلوا جبهة التحرير الوطني، ثم التحق بهم محمد يزيد المركزي بينما أصبح أحمد مزغنة الذي التحق بالقاهرة نهاية صيف 1954 ممثلا للتيار المصالي رفقة شادلي المكي، وذلك في أعقاب الأزمة التي عصفت بالحركة ما بين جوان 1953 إلى منتصف سنة 1954[3].

فتمحور مهام القادة الثلاثة الذين ذكرناهم سابقا بأنهم تمركزا بالبلدان العربية "القاهرة" وهو أحمد بن بلة مكلف التسليح، آيت أحمد بالعلاقات الخارجية، محمد خيضر بالعلاقات السياسية[4].

ذهب محمد بوضياف إلى سويسرا في 07 جويلية 1954 باعتباره منسقا للقيادة التاريخية للثورة لتشاور مع بعض[5] من قادة الثورة الموجودين في الخارج[6]، وفي نفس الشهر من سنة 1954 أراد بن بلة لقاء محمد بوضياف حيث كان بن بلة موجودا في سويسرا[7]، وعرف أن وجوده في سويسرا يندرج في إطار مساعي وساطة بين المصاليين والمركزيين قام به رفقه محمد خيضر باسم

---

[1]– عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954–1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، د.ط، ص102.

[2]– زبيجة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني وجذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة، الجزائر، 2009، ص79.

[3]– عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائر(1954–1960)، المرجع نفسه، ص103.

[4]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المرجع السابق، ص67.

[5]– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، د.ط، سنة 2012، ص157.

[6]– عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ج2، سنة 2012، ص54.

[7]– عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص49.

الوفد الخارجي، لكن بدون التوصل إلى أية نتيجة، مما أغضب خيضر الذي سارع بالعودة إلى القاهرة تاركا رفيقه في بون وقدم بوضياف عرضا لبن بلة عما تم القيام به خلال الأشهر الأخيرة وما يخططون له مستقبلا وما ينتظرون من الوفد الخارجي خاصة[1]، وافق أحمد بن بلة على الشروع في الثورة ووعد بإخبار الإطارات الموجودة في مصر[2].

وفي اللقاء الثاني ببون دائما عقد في سبتمبر من نفس السنة 1954، قدّم بوضياف باسم لجنة السنة لبن بلة عرضا عن تقدم التحضيرات الجارية وقد أوضح هذا الأخير أن المصريين يشترطون دعمهم باندلا ع الثورة أولا[3].

وتم خلال الاجتماع التطرق إلى موضوع مقابلة مع وسطيين: عبد الكريم الفاسي من المغرب الذي وعد بتوفير كمية من الأسلحة مقابل مبلغ من المال، وعز الدين عزوز من تونس، وقد طلب بوضياف وديدوش من بن بلة الإسراع بالحصول على دفعة الأولى من الأسلحة، وضرب له موعدا بطرابلس لإعداد شبكة النقل والتهريب عبر الحدود[4].

[1]– محمد عباس، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص53.

[2]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص157.

[3]– محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2014، ص67.

[4]– محمد عباس، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، المصدر السابق، ص53.

المبحث الثاني: تحرير بيان أول نوفمبر 1954[1]

– قررت الطليعة الثورية إرفاق عملية تنفيذ العمليات المسلحة في الساعة الصفر من أول نوفمبر 1954 توزيع بيان أول نوفمبر في المناطق الخمسة للثورة إلى جانب العمليات المسلحة[2]، تنفيذ الإعدام في بعض الخونة ونصب كمائن لقوات العدو من شرطة ودرك وجيش، وهجومات على ثكنات العدو وبعض المصالح الإدارية والتقنية وقد بلغت العمليات كلها حوالي مائة عملية[3]، وتماشيا مع العمليات تم توزيع بيان أول نوفمبر.

– ويعتبر بيان أول نوفمبر أول عمل إعلامي يشق طريقه إلى قلوب الجزائريين وعقولهم لأنه كان نداءا صادقا وقويا يوجه لأول مرة إلى الشعب الجزائري[4]، وهو وثيقة اساسية وهامة ومرجعية لثورة التحريرية، حملت مدلولات سياسية وأيدولوجية وفلسفية لا تكتمل دراسته ولا تحليله إلا بمعرفة من صاغ أفكاره واختار مفرداته ومصطلحاته ذلك أنه احتوى هدف الثورة التحريرية واستراتيجياتها وتناول أسلوب الكفاح، وقد حمل دعوة إلى الحركات السياسية الوطنية الاخرى للانضمام للثورة حدد طبيعة والعلاقة معه بعد تحقيق الاستقلال[5].

---

[1]– ينظر: الملحق رقم (04).

[2]– أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية "خرافة" الجزائر فرنسية، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2010، ص128.

[3]– زهير أحدادن، المرجع السابق، ص12.

[4]– أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص128.

[5]– بوناب ميسوم، الأسس الفلسفية للثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، تحت اشراف الأستاذة فضيلة مبارك، كلية العلوم الانسانية واجتماعية، قيم العلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012، ص12.

وبالعودة إلى تحرير بيان نوفمبر كلفت لجنة الستة كل من محمد بوضياف وديدوش مراد بهذه المهمة وبالعودة إلى كتاب عيسى قشيدة[1] مهندسوا الثورة عن تحرير البيان وصياغاته وطباعته:

ويقول عيسى كشيدة أنه تمت كتابة النصيين اللذين نشرناها ووزعناهما على المناضلين والشخصيات العامة من مختلف الأديان بقلم مناضل يدعى العيشاوي محمد[2] عمل محررا في جريدة لاجيري بيري الجزائر الحرة journal Algérie lidre، تعرف عليه بوضياف والتمس منه خدماته لتحرير وثائق دعائية سرية، وأعطى العيشاوي موافقته المبدئية والتقى فيما بعد لعدة مرات ببوضياف وديدوش عندي في 5 ممر ملاكوف على طريق باب الواد كان "سي الطيب" محمد بوضياف يصوغ أفكار مستوحاة من حركة انتصار الحريات الديموقراطية الذي أعد في مؤتمر 1953 وكان العيشاوي يحاول أن يركبها في جمل مفيدة وعندما تمت كتابة الوثيقتين، اجتمع بوضياف بمجموعة الستة وتلاهما على مسامعهما ووافق عليهما الستة فأخذ كل واحد نسختين قصد سحبهما كل في ناحيته، ادخل ديدوش العيشاوي في اتصالات مع كريم بلقاسم الذي أخذه إلى منطقة القبائل، وتحديدا إلى قرية إغيل إيمولا في 27 أكتوبر، هناك وجد المحرر آلة راقنة وجهاز استنساخ، وقام بسحب 2300 نسخة من النداء إلى الشعب و1100 نسخة من بيان أول نوفمبر وقام كريم بنقل الوثائق إلى العاصمة[3].

اما بالنسبة للعنوان يذكر عدة من المؤرخين والمهتمين بثورة نوفمبر سنة 1954 أن اختيار كان ابداعا من طرف القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني التي رأت أن الكفاح المسلح ينبغي أن يكون مهمة كافة أبناء الشعب الجزائري، قبل حتى المناضلين من أجل القضية الوطنية.

---

[1]– عيسى كشيدة: ولد عام 1927 بباتنة، انتقل إلى العاصمة 1947، انضم إلى المنظمة الخاصة، اعتقل في 6 نوفمبر 1954، وحكم عليه 3 سنوات شجن أفرج عنه سنة 1957 ولتحق بالثورة التحريرية ثم سبق مرة ثانية للسجن حتى الاستقلال وتفرغ بعد استقلال للعمل التجاري.

[2]– محمد العيشاوي: انخرط في حزب الشعب في عام 1946 عمل صحفيا في باريس لحساب مجلة لموند آراب (العالم العربي) وعند عودته إلى الجزائر تحصل على منصب مداوم في مقر الحزب وعمل محررا في مجلة لاجيبري لبير (الجزائرة الحرة) وقام بتحرير بيان أول نوفمبر 1954، أنظر: عيسى كشيدة، مهندسوا الثورة، ص102.

[3]– عيسى كشيدة، مهندسوا الثورة، المصدر السابق، ص105–106.

أما بالنسبة لخلو النداء من أي توقيع فهناك من يزعم أن ذلك كان بسبب رفض مبدأ الزعامة وخرف من ظهور الرئيس المتسلط ويحول دون تطور الممارسة الديموقراطية.

– وعن القول: هل كان النص نداء أم بيانا فإن التعبير سليمين لأن الوثيقة تتضمن نداء موجها إلى الشعب الجزائري وإلى المناضلين من اجل القضية الوطنية لمباركة الحركة والانضمام إليها" لإنقاذ الجزائر من براثن الاحتلال واسترجاع حريتها"[1].

ظروف ومضمون بيان أول نوفمبر:

– وتتبعا لظروف وكيفية تحرير بيان أول نوفمبر من خلال صياغته وتحرير ورقته، نجدها عملية صعبة تمت بسرية كبيرة، ويدخل بيان أول نوفمبر ضمن الأعمال التحضيرية الاولى لتفجير الثورة التحريرية، وقد امتاز بيان أول نوفمبر بثلاث خصائص رئيسية والتي تعكس مستوى عال من النضج السياسي وعمق النظرة الثورية بخصوص المشكلة الاستعمارية، وتأمين مسار الثورة نحو هدفها الأساسي وحمايتها من مخاطر الانحراف.

الخاصية الأولى: هي هضمه واستيعابه لنضالات الأجيال من الجزائريين وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وادراكه بكيفية قاطعة آفاق النضال السياسي وعجزه المزمن في حل المشكلة الاستعمارية[2] وأن الحركة الوطنية فشلت في بلوغ أهدافها ووصلت إلى حالة من الانسداد والأزمة وعزل إقليمي ودولي شبه كلي[3]، والاعتقاد في إمكانية تحرر عن طريق النضال السياسي نوعا من

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر دراسة، ج3، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص25، 26.

[2]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاتصال، الجزائر، 1994، ص253.

[3]- بوناب ميسوم، الأسس الفلسفية للثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، المذكرة السابقة، ص18.

القصور في الادراك الحقيقي للأمور[1] حيث وجدت نفسها عشية اندلاع الثورة المسلحة أمام وضع صعب معقد وخطير للغاية وأن هذا الوضع لم يكن أول أزمة تشهد الحركة الوطنية[2].

– **الخاصية الثانية:** الإدراك يكون عملية التحرير عملية شاقة وعسيرة فليس بمقدور حزب أو ائتلافية أحزاب أن تحققه وحدها وبالتالي فمهمة التحرير هي مهمة شعب بكامله الذي يجب أن يعبئ جميع قواته من أجل هذه الغاية.

– **الخاصية الثالثة:** هو تصوره منذ البداية لإمكانية الحل السلمي للمسألة الاستعمارية لكن ليس على حساب قضية الشعب ومستقبله فالحل السلمي ارتبط في البيان بالاعتراف بحق الشعب في الاستقلال والسيادة الكاملة على أراضيه ومصيره، ولن تكون المفاوضات أبدا ومهما كانت الظروف على حساب هذا المبدأ[3].

– وقد جاء في البيان أيضا أنه موجه إلى كافة طبقات المجتمع الجزائري موضحا الوضع الراهن من خلال ما حدث ليلة الفاتح نوفمبر وما سيحدث مستقبلا في إطار السعي نحو الاستقلال والحرية بعيدا عن المخططات الاستعمارية، التي تسعى إلى دحض هذه المساعي بمختلف الطرق والوسائل مثلما كان الوضع مع كل الحركات الثورية والسياسية بعد سنوات طويلة من الكفاح التي سعت إلى تحقيق الاستقلال لكنها فشلت، إلا أن هذه الحركات قد هيأت جميع الظروف لهذا العمل الذي يسعى إلى الحرية الاستقلال في إطار الشمال الافريقي مع كل من تونس والمغرب بحث عن توحيد الكفاح لدول شمال إفريقيا، لكن وبجمود الحركة الوطنية وتفككها أمام أنظار الاستعمار الفرسي الذي أفرحه هذا الوضع.

نحن في خطر؟!!

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص254.

[2]– أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية "خرافة" الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص129.

[3]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص254–255.

[وأمام هذه الوضعية... رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الوعيين... أن الوقت قد حان للإخراج الحركة من المأزق أوقعها فيه صراع الأشخاص والنفوذ] أمام هذا الوضع الميؤوس منه قررت مجموعة من المناضلين الشباب أنه قد حان الوقت لتجاوز الصراع.

– [وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة] ان هؤلاء المناضلين لا يمثلون أي طرف من أطراف النزاع فيرون أن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وقد توجه هؤلاء المناضلين تحت توجه جديدة وتسمية جديدة هي جبة التحرير الوطني[1].

وإن اللجوء إلى كلمة جبهة إنما المقصود منه تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع وإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين الجزائريين وجميع الأحزاب والحركات السياسية الجزائرية أن تنضم إلى هذا العمل الثوري[2].

وإن الهدف الأسمى لهذه الحركة الثورية الجديدة هو استرجاع الدولة الجزائرية سيادتها في إطار المبادئ الديموقراطية والاجتماعية ضمن طابعها الاسلامي وكذا احترام جميع الحريات بدون تميز عرقي أو عقائدي.

– وتسطير الأهداف الداخلية أخرى تتمثل في:

– وضع الحركة الوطنية في مسارها الحقيقي وتعبئة جميع الطاقات الوطنية والشعبية لخدمة الثورة والقضاء على الاستعمار.

– أما عن الأهداف الخارجية جاء في بيان:

1– تدويل القضية الجزائرية

2– تحقيق وحدة شمال افريقيا في الإطار العربي الإسلامي الطبيعي.

[1]– بيان أول نوفمبر، ص01.

[2]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص25–26.

3- في أطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية.

– وسائل الكفاح:

لقد اعتمدت الطليعة الثورية على العمل الداخلي وذلك في الميدان السياسي والعمل العسكري على أرض الواقع أما العمل الخارجي من خلال تدويل القضية الوطنية، ولتفادي المخالطات وللبرهنة عن حسن نية في السلم بفتح مفاوضات مع السلطات استعمارية بالاعتراف بالأمة والهوية الوطنية الجزائرية وسعي لفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقين للشعب وبالمقابل المحافظة على المصالح الثقافية واقتصادية واحترام رغبة الفرنسية في البقاء وتحديد العلاقات المستقبلية.

– وفي الأخير دعوة جميع الجزائريين للانضمام غلى جبهة التحرير ومن واجبه استرجاع حريته، أما المناضلين عازمون على مواصلة النضال وعلى استعداد لتضحية بالنفس والنفيس من أجل حرية الوطن[1].

[1]– بيان أول نوفمبر، ص02.

المبحث الثالث: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام

تعود فكرة انعقاد المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية "01 نوفمبر 1954" بعدما تم الاتفاق عليها بين اعضاء لجنة الستة في آخر اجتماع لهم "بالعاصمة" بتاريخ 23 أكتوبر 1954 حيث تواعدوا على الالتقاء بعد شهرين، ويذكر رابح بطاط أنهم اتفقوا على الالتقاء 11 جانفي 1955، ولكن هذا اللقاء لم يتم وذلك بسبب رد فعل الفرنسي العنيف وكذا استشهاد ديدوش مراد جانفي 1955، وعدم رجوع بوضياف إلى الداخل[1].

– وقبل الحديث عن مؤتمر الصومام لا بد من الإشارة إلى ظروف والعوامل التي أدت إلى عقده حيث أن الثورة الجزائرية استطاعت تحقيق انتصارات من يوم اندلاعها في أول نوفمبر 1954 إلى غاية انعقاد المؤتمر "الصومام" ومرت بمراحل صعبة خلال هذه الفترة لاسيما بدايتها[2]، وكانت أحداث 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني مفعول كبير للوصول إلى عقد مؤتمر حيث اتسعت الثورة بشكل أثار ذعر الاستعمار فتطورت العمليات في العديد من الجهات وخاصة المنطقة الخامسة "ناحية وهران" بالإضافة إلى تحول المواجهات من حرب العصابات إلى معارك كبرى بين الطرفين[3]، وسيطرة الفدائيين على المواقف في العاصمة من خلال العمليات التي كان يقومون بها[4] مما أدى إلى انعدام الأمن[5] وكذا صعوبة الاتصال بين قيادات الجيش التحرير الوطني والحاجة الشديدة في قلة مصادر التمويل بالسلاح في وقت كانت تواجه الثورة الاستعمار الفرنسي

[1]– ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل الجبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954–1962، المرجع السابق، ص33.

[2]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956–1962، المرجع السابق، ص139.

[3]– عبد الكامل جوبية، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيرورتية (1954–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص86.

[4]– ساعد لطفي، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، واقع وأفاق في ذاكرة الجزائر، حروف للدراسات التاريخية، العدد1، أوت 2014، ص105.

[5]– عبد الكامل جوبية، المرجع السابق، ص86–87.

بالعدة والعتاد[1]، وشعور الحاجة إلى تنسيق وهيكلة حركة التي بدأت تضرر من غياب أرضية سياسية من جهة واستقلالية المناطق من جهة أخرى.[2]

– التحضيرات لعقد المؤتمر:

بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر منذ شهر أفريل 1956[3] حيث يقول المجاهد ابن طوبال"[4] قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ... للمنافسة وبدأ منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر، وقد فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها وكانت الفكرة في البداية إلى عقد المؤتمر في شمال قسنطينة، ونظر للصعوبات جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك، كما تعذر عقده في كل من جبال الأوراس، وعندما تقرر عقده في ضواحي مدينة الاخضرية بالستور سابقا جويلية 1956، تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار هذه المنطقة "مكانه وزمانه" للسلطات الاستعمارية، وتم اختيار منطقة وادي الصومام، ويعود سبب اختيار هذه المنطقة إلى تأكيد السيطرة العسكرية[5] لجيش التحرير الوطني وتكذيب ادعاءات فرنسا لأن هذا المكان كان الفرنسيون يزعمون أنهم يسيطرون عليه[6]، وتم الاستعداد له بإشراف عبان رمضان[7]، الذي قرر أن يتولى هذه المهمة[8]، بموافقة العربي بن مهيدي بعد وصوله إلى مدينة الجزائر، ومساعدة بن خدة وقد

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954–1962)، دار هومة، الجزائر، ص48.

[2]– دانيال ثيران، عندما تثور الجزائر، دار التنوير، الجزائر، ط1، 204، ص120.

[3]– عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص87.

[4]– ابن طوبال: من مناضلين الاولين في حزب الشعب أو عمل مسؤولا بالمنطقة السرية العسكرية، كانفيها من المسؤولين لعمالة قسنطينة، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة 1950، بدأن السلطات الاستعمارية في البحث عنه، فاختفى في الجبال، وكان من المجاهدين الأولين الذين شرعوا في العمل ليلة الفاتح نوفمبر 1954 بالشمال القسنطيني، ثم أصبح قائدا بعد استشهاد زيغود، وكان من المسؤولين الذين خضروا مؤتمر الصومام في أوت 1956، حيث انتخب عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحضر مؤتمر القاهرة، وعين عضوا في لجنة التنسيق وتكفل بالشؤون الداخلية، ينظر: جريدة المجاهد، ص4.

[5]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية (1956–1962)، المرعج السابق، ص141.

[6]– عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص88.

[7]– زهير أحدادن، المرجع السابق، ص29.

[8]– دنيال ثيران، عندما تثور الجزائر، المرجع السابق، ص120

عينت لجنة متكونة من محمد لبجاوي وعبد الرزاق شنتوف وعمار أوزقان لتحضير وثيقة تعرض على المجتمعين وكان الدافع الأساسي لهذه الفكرة:

أولا: القيام بحوصلة النشاط الثوري وتقييم الاجتياجات.

ثانيا: تعيين قيادة جديدة للثورة وتحديد تنظيمها وسياستها.

وقد وافقت المنطقة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على هذا الاجتماع، ولم يتمكن الاتصال بالمنطقة الأولى[1] ونظرا لتعذر قائدها عمار بوقلاز والانتقال للقاء المسؤولين عن الثورة بسبب الأوضاع الخطيرة السائدة في المنطقة لذلك تم في جوان 1956 إبعاث عمار بن زودة لشرح وجهة نظر المجاهدين[2].

وبعث معه تقرير حول الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية للمنطقة إلا أنهما في طريقهما التقيا بالطاهر بودربالة ومسؤول أخر ربما هو علي كافي[3] أو قال لهما: "أن المؤتمر قد عقد فطلب منهما الوثائق قصد تسليمها لقيادة الثورة".

---

[1]– زهير احدادن، المرجع السابق، ص29.

[2]– مذكرات الشادلي بن جديد، ملامح حياة(1929–1979)، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص85–86.

[3]– علي كافي: ولد في 7 أكتوبر 1928 بمزرعة قرب العروش في المكان المسمى مسونة عمالة قسنطينة " ولاية سكيكدة حاليا" وهو متعادلة ريفية محافظة تنتمى إلى الزاوية الرحمانية التي اشتهرت بمقاومتها للاستعمار الفرنسي عن طريق تلقين الدين والغة العربية التي كانت ممنوعة آنذاك، حفظ علي كافي القرآن على يد والده، التحق عام 1946 بمعهد الكتابة بقسنطينة وبعد تخرجه من الكتابة انتقل إلى جماعة الزيتونة بتونس، وأثناء عودته إلى الجزائر القت عليه القبض السلطات الاستمعارية، وتدخله السجن بسكيكدة بسبب نشاطاته الوطنية وعند طلاق سراحع اصبح معلما باحدى مدارس التعليم اللغة العربية بسكيكدة، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في بداية 1955، عمل مع الشهيد زيغود يوسف وشارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية وفي خريف 1956 عين قائدا عسكريا بالولاية الثانية، وشارك 1957 في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ التي انعقدت بتونس، وعضوا في مكتب المجلس الوطني للثرة الجزائرية 1961...، وواصل نشاطه الدبلوماسي إلى غاية أن تولى الرئاسة 1994، ينظر: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1945–1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص130.

حسب ما رواه بوقلاز للشاذلي "غير أننا تفاجأنا بانعقاده في شهر أوت بالصومام"[1].

– أما بالنسبة لجماعة الخارج فوجه عبان رمضان، عدة رسائل يدعوهم فيها لعقد اجتماع الذي سيكون أرضية جديدة لثورة التحريرية وكانت أول رسالة في 1955/12/01 بين محمد خيضر وعبان رمضان في قوله: "نطلب منكم عند استكمال التحضيرات إيفاد ممثل أو اثنين لأن الاجتماع سيتخذ قرارات هامة "ويشير عبان رمضان في رسالة 06 يناير 1956 إلى صدور وثيقة هامة عن الاجتماع بقوله: "نحن بصدد اعداد أرضية سياسية وسنرسلها إليكم لإبداء الرأي فيها قبل نشرها..." وكانت مراسلات أخرى 1955 إلى غاية قبيل انعقاد مؤتمر 20 أوت 1956 تغير مضمون الرسالات أنه يكون هناك مؤتمر عليهم الحضور لكن بدون ذكر المكان والزمان، إلا أن انقطعت الاتصالات فيما بعد وغياب مبعوث قيادة الداخل إلى روما الذي كان من المفروض أن يلتقي بمبعوث من جماعة القاهرة للبحث كيفية تنقل ممثلي الوفد إلى الجزائر لحضور الاجتماع[2].

– يذكر علي كافي في مذكراته أن جماعة الخارج رفضوا الحضور المؤتمر لأسباب لا يعرفها أحد من سواهم، والكلام الذي كان متداولا في المؤتمر أن الاتصال قد تم مع الجماعة الخارج، لكن الوفد الخارجي لم يبعث من يمثله في هذا المؤتمر وأما بالنسبة لفدرالية فرنسا لم تكن مهيكلة آنذاك، ولكن ما حدث بعد المؤتمر كشف عن سلوك مجموعة الخارج، وهي أن المبادرة إذ لم تكن منهم فإنهم يحتفظون عليها، وهذا ما كان جليا في رفضهم لقرارات المؤتمر[3]، وتمثل أيضا رفضهم في تكوين عبان رمضان لقيادة مركزية للثورة بزعامة جديدة لأن المبدأ المتفق عليه بين قادة الثورة 1954 هو "اللامركزية في العمل الثوري" نظرا لاتساع البلاد لا يسمح بقيام جهاز مركزي، كما صرح محمد

[1]– مذكرات الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص130.

[2]– محمد عباس، خصوصات تاريخية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص161–162–163.

[3]– مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص130.

بوضياف لمحمد خيضر: "أن الوقت لم يحن لإنشاء قيادة مركزية[1] لأن الثورة لم تبلغ المستوى المطلوب"[2].

– قرارات مؤتمر الصومام:

تعتبر قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من الوثائق الهامة للثورة لأنها تنوعت ما بين سياسية وعسكرية وداخلية وخارجية، وشملت تحديد نظام جيش التحرير الوطني ALN وتحديد أهداف جبهة التحرير الوطني FLN من الحزب، ومهما كانت طبيعة الخلافات حولها فإنها استطاعت أن تبلور فكرة القيادة وفق إطار تنظيمي سياسي وعسكري، انطلقت شراراته الأولى في الفاتح من نوفمبر 1954[3] وأكدت وثيقة وادي الصومام ضرورة مضاعفة الجهود من اجل اعادة تنظيم الجماهير الشعبية في الأرياف وفي المدن، واعدادها عن طريق التوعية والترشيد لتجاوز دائرة التخلف التي وضعها فيها الاستعمار[4].

– وقد صادق المؤتمرون على مجموعة من القرارات ومن أهمها:

1– تقسيم البلاد إلى ستة[5] ولايات[6] ورسم حدودها من جميع الجهات، وتقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة، وتكون القيادة في مجلس الولاية جماعية بين قائد الولاية ونوابه الثلاث.

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص391.

[2]– محمد عباس، اغتيال حلم، المصدر السابق، ص

[3]– ميلود تيزي، مواقف الثورة من مؤتمر الصومام، ط1، مكتبة الرشاد لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص79–80.

[4]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر دراسة، ج3، المرجع السابق، ص67.

[5]– ينظر: الملحق رقم (05).

[6]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، 1954–1962، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص123–124.

2- نضمت القرارات العسكرية التي أقرت التوحيد العسكري والرتب واللباس والمصالح والمخصصات[1].

3- تحديد غايات الكفاح وشروط وقف القتال.

4- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

5- تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير الوطني.

6- مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج.

7- العمل على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية: الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية[2].

- اهتم المؤتمر بقضية القيادة فأولاها أهمية حيث وحدت عبارة الإدارية الجماعية على مستوى المجالس، وابرز ما نشير إليه هو توحيد النظام العسكري والسياسي بهيكلة جيش وجبهة التحرير الوطني على أسس نظامية[3]، وانشاء مراكز القيادة وعملا بمبدأ القيادة الجماعية من قائد [سياسي أو عسكري] ممثلا مركزية لسلطة جبهة التحرير الوطني[4]، وهذا ضرورة لازمة لتمكين جبهة من القضاء نهائيا على عبادة الشخصية ومن محاربة المغمورين والعملاء بجميع انواعهم ويخضع هذا المبدأ للمجموعة من الشروط ومنها الطهر، الصدق، وحسن الأخلاق، الشجاعة والاستعداد لتحدى سائر المخاطر[5].

وإنشاء مؤسسات قيادية تمثلت في:

---

[1]- مبروك بلحسن، المراسلات بين الداخل والخارج، "الجزائر، القاهرة"، 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص54.

[2]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص416.

[3]- ميلود تيزي، مواقف الثورة من مؤتمر الصومام، ط1، مكتبة الرشاد لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص83.

[4]- عيسى كشيدة، مهندسوا الثورة، المصدر السابق، ص225.

[5]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص72.

1- المجلس الوطني لثورة CNRA: مؤلف من 34 عضو[1] منهم 17 عضو دائمون و17 عضو إضافيين، ويعتبر بمثابة البرلمان أو لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني وهو الهيئة الوحيدة المخولة لها مبدئيا سلطة إعلان الحرب أو السلم والحق في التفاوض وإيقاف الحرب[2].

2- لجنة التنسيق والتنفيذ CCE: لها سلطة إشراف على كل أجهزة الثورة وتحت إمرتها لجان مختصة[3]، تتكون من 05 أعضاء[4] يختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين يوجدون داخل الجزائر.

- تحديد العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير واعطاء أولوية السياسي على العسكري.

- تحديد العلاقة بين الداخل والخارج واعطاء الأولوية للداخل على الخارج[5] وذلك لـ:

تحليل مبدأ أولوية الداخل على الخارج:

في الحقيقة أن هذا ليس وليد مؤتمر الصومام بل نجده قد طرح بكل قوة أثناء التحضير لثورة التحريرية خلال اجتماع لجنة السنة وهو ما يشير إليه محمد بوضياف إذ تم الاتفاق أثناء الاجتماعات هذه اللجنة على مبدأين أساسين وهما:

1- اللامركزية نظرا لاتساع البلاد الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح ومن ثمة ترك حرية المبادرة لكل منطقة.

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص167.

[2]- ميلود تيزي، المرجع السابق، ص80.

[3]- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص155.

[4]- أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون من بن مهيدي، عبان رمضان، يوسف بن خدة، كريم بلقاسم، سعد دحلب، ينظر: عبد اله مقلاني، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ص147.

[5]- ميلود تيزي، المرجع السابق، ص81-82.

2- أولوية الداخل على الخارج أي أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر من المجاهدين بالداخل[1].

ويذهب محمد بوضياف في رسالته الموجهة إلى الوفد الخارجي من سويسرا في 29 أكتوبر 1954 إلى التأكيد على هذه النقطة في قوله: [إن أولئك الإخوة لهو مواقف ثابتة من هذا الجانب ولا يقبلون أي وصاية وهذا السبب هو الذي يجب أن يكون دافعا لكم لتلتزمو بمواقف مطابقا للموقف الذي تم تحديده لتفادي سوء الفهم الذي قد يكون خطيرا على مستقبل العمل][2].

فكان رأي زيعود يوسف أنه ليس من المعقول انقسام القيادة الثورة بين الداخل والخارج فإما أن يكون كلها بالداخل أو تلتحق كلها بالخارج، أما بن طوبال فرأى أنه من الأحق أن تكون كلها بالداخل حتى يكون هناك فكرة واحد ورأي واحد.

أما مصطفى بن عودة فكان رأيه أنه من لا يشارك في إطلاق رصاصة فاتح نوفمبر لا يجوز له أن يكون في قيادة الثورة وإذا رغبوا فما عليهم إلا أن يدخلوا ويتركوا مهامهم بالخارج[3].

كما وضع سعد دحلب[4] في كتابه المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر قائلا: [في الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ، لم نقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة، وهي أننا الداخل نقاوم نقاتل، نعلم بمجيريات الامور، نعرف إذا بإمكاننا التقدم أو التراجع، وإذا كان بإمكاننا الصمود أو لا، وإذا كان الشعب يتبعنا يوافق أم لا ... فمهما كانت القرارات في اتجاه أو في

[1]- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير، المرجع السابق، ص43.

[2]- مبروك بلحسن، المراسلات بين الداخل والخارج [الجزائر، القاهرة]، ص81.

[3]- محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص91.

[4]- سعد دحلب: ولد بلديو قصر الشلالة ولاية تيارت سنة 1915 وتوفي في 16 ديسمبر 2000، التحق بثانوية ابن رشد بالبلدة رفقة عبان وبن خدة، التحق مبكرا بحزب نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب حتى 1954، ثم جبهة التحرير عند اندلا ع الثورة، ثم عين في أوت 1956 عضوا في المجلس الوطني الثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم عضو في مختلف النشاطات الحكومية حتى الاستقلال، ينظر: ميلود تيزي، المرجع السابق، ص356.

آخر، الحرب أو السلم فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل][1] ويبدوا أن السبب الرئيسي الذي جعل لجنة الستة تتبنى هذا المبدأ هو رفض مفجري الثورة خاصة مجموعة الـ 22 لفكرة وجود قيادتين إحداهما في الداخل والأخرى في الخارج لهذا قررت اللجنة تفويض الوفد الخارجي ليتحدث باسم قيادة الثورة الموجودة بالداخل[2]، فلا توجد أية نصوص أو قوانين تمنع مسؤولا يعمل بالخارج من الرجوع إلى الداخل والعودة إلى صفوفه[3] حسب سعد دحلب.

– وقد كان هذا القرار الذي بنى كل الجوانب الإيجابية لتطبيقه على الصعيد الوطني في الداخل: بتنسيق الكفاح وتوحيد الاستراتيجيات والأنظمة العسكرية وروابط مستمر مع الشعب والأمة وحل بعض الخلافات وكذا القضاء على المخلفات العقلية القبلية أو الجهوية[4].

إن هذا القرار قد أعطى الأفضلية للمناضلين في الداخل وفي ساحة المعارك ولم يوجهونه من عراقيل ومخاطر من طرف الاستعمار الفرنسي وكذا معرفتهم الشاملة والمفصلة لما يحدث حوالهم في الجزائر.

– حيث يعود محمد العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر الجزء 3 إلى التقرير الذي قدمه العربي بن مهيدي إلى المؤتمرين عن المهمة التي قام بها إلى القاهرة عام 1955 "يؤكد بصريح اللفظ مندوبية جبهة التحرير الوطني غير قادرة على أن تكون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائدين أفرادها الذين مازال كل منهم يبحث عن زعامة لنفسه" وأنه من الأسباب الرئيسية هي أن قادة

[1]– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ط.خاصة، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص31.

[2]– ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير، المرجع السابق، ص45.

[3]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص30.

[4]– محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، دار القصبة لنشر، 2010، ص321.

الداخل أدرى من قادة الخارج بما هو ضروري للمعركة وهم أولى بتقدير الأوضاع القتالية وأكثر دراية باحتياجات المجاهدين[1].

إلا أنه وحسب القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام عن أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج كان الهدف منه هو الحد من نشاط البعثة الخارجية التي كان يقودها أحمد بن بلة والتي حققت نجاحا في استمالة مصر ونظامها إلى جانب الثورة ولكنها عجزت عن أداء مهمتها[2].

خلاصة الفصل:

لقد شهدت سنتي 1954- 1956 تطورات على مستوى الساحة السياسية والعسكرية في الجزائر، وهذا النشاط قد انطلق بإمكانيات محدودة وفي ظروف صعبة، لكن وبانعقاد مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 حقق مكاسب تنظيمية [سياسية وعسكرية] شكلت انطلاقة ثانية وجديدة لمسار الثورة التحريرية في الجزائر.

[1]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص75.

[2]- تيزي ميلود، مواقف قاد الثورة من مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص149-150

الفصل الثاني

إلغاء مبدأ الأولويات 1957–

1959

المبحث الأول: رد فعل الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام

المبحث الثاني: المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 20–27 أوت 1957

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958.

إنّ انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بعد سنتين من اندلاع الثورة ترتب عنه إيجاد قيادة جديدة، وتوجه جديد للثورة التحريرية وذلك من خلال القرارات المصيرية التي خرج بها، إلا أن الإعلان عن قرراته قد صاحبته موجة من ردود الفعل الداخلية والخارجية منها المؤيدة له ومنها الرّافضة، التي استخدمت جملة من الحجج.

المبحث الأول: رد فعل الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام:

على رغم من أهمية القرارات الصّادرة عن مؤتمر الصّومام في المجال التنظيم إلا أنها قوبلت بالمعارضة الشديدة خاصة من طرف ممثلو المناطق التي لم تحضر الاجتماع، وكذا الوفد الخارجي بقيادة أحمد بن بلة الذي عمل على عدم تجسيد ورفض لهذه القرارات.

آ) ردّ فعل أحمد بن بلة[1]: فقد اتخذ المؤتمرون وقتها قرارين هامين يتمثلان في أولوية السياسي على العسكري وكذا أولوية الداخل على الخارج، ونظرا لعدم مشاركة الوفد الخارجي في أشغال المؤتمر فقد شعر هذا الأخير أنه قد تم تهميشه، لهذا عارض بشدة المؤتمر الذي لم يشارك في إعداد قراراته[2]، فقد بعث بن بلة رسالة إلى قيادة الداخل ضمنها مؤاخذته على قرارات المؤتمر، وذلك لعدة أسباب حسب اعتقاده، من بينها:

1) غياب الطابع التمثيلي للمؤتمر بسبب عدم حضور الوفد الخارجي والأوراس ووهران والمنطقة الشرقية.

2) عدم أهلية عبان ورفاقه لوحدهم في التحكم في مصير الثورة[3] وأضاف بن بلة في رسالته قائلا: "لا الخاوة من وهران ولا من قسنطينة ولا حتى من شمال قسنطينة وبالخصوص سوق أهراس، ولا

[1]- ينظر: الملحق رقم (06).

[2]- عمر بوداود، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص216.

[3]- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية1954-1962، الكتاب الثاني، شمس الزيان لنشر والتوزيع، الجزائر، ص213- 215.

من الخارج شاركوا في إعداد هذا العمل الرئيسي"، وبهذا أراد بن بلة أن بنقص من شرعية المؤتمر في ظل غياب عدة جهات من الوطن[1].

حيث جاء في تصريح أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر عبر قناة الجزيرة قائلا: "أن المؤتمر بمثابة ضربت خنجر بالنسبة للثورة" وأضاف قائلا أنه طلب من عبان بعدم الإعلان عن مقررات المؤتمر لعدم حضور الأوراس والولاية الخامسة، وراح بن بلة خلال اللقاء يتهم المؤتمر على أنه بداية لانحراف الثورة وأنه خيانة للثورة والانتماءات الأساسية "العروبة والإسلام"، حيث قال بن بلة أن زيغود يوسف بعد خروجه من المؤتمر صرح بعبارته الشهيرة "أن الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت"[2]، حيث تساءل هذا الأخير عن عدم حضور ممثل الأوراس وكذا الوفد الخارجي، عبر عن تخوفه عن هذا الغياب الذي ينقص من أهمية المؤتمر، وذلك بحكم أهمية المنطقة وثقل قادة الخارج وقوة نفوذهم، حيث عارض زيغود بشدة المبدأين "مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي والعسكري"[3]، وقد انصب انتقاد الوفد الخارجي وخاصة أحمد بن بلة على هذين القرارين كأولوية الداخل المتمثلة في عبان رمضان[4] على الخارج المتمثلة في أحمد بن بلة ومن

[1]- رياض بودلاية، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2009-2010، ص209.

[2]- احمد منصوري، شاهد على العصر مع أحمد بن بلة، قناة الجزيرة، الجزء6-7، وقت الدخول 18:30-وقت الخروج 21:53، بتاريخ 20-06-2020.

[3]- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص122-123.

[4]- عبان رمضان: ملقب بمهندس الثورة ولد سنة 10جوان 1920بقرية عزوزة ببلدية الأربعاء بولاية تيزي وزو كان عضو بارز في المنظمة الخاصة القي القبض عليه وسجن لمدة 5 سنوات، كان ضمن 12 عضو مفجر الثورة عين قائد المنطقة الثالثة، كان من مفجري معركة الجزائر 1957 وغادر العاصمة بعد اغتيال بتن مهيدي توفي في المغرب 27 ديسمبر 1957ينظر:
Mohamed chérif ouled el hocine, éléments pour la mémoire Afin que nul n'oublie, casbah edition, alger 2009,p29.

جهة أخرى اعترض عن أولوية السياسي على العسكري في ظل تغيب التوجه الإسلامي لمؤسسات الدولة[1].

فقد سعى بن بلة للبحث عن أنصار له لإعادة الاعتبار لنفوذه ولن يكون ذلك إلا بعقد مؤتمر تصحيحي أو الدخول في مناوشات مسلحة وتصفية حسابات، وقد قاد أحمد بن بلة حملة دعاية قوية ضد المؤتمر وتوكيله لأحمد محساس مسؤول قاعدة تونس بحماية الثورة بالطريقة التي يراها مناسبة، فقد كان ينسق مع بن بلة ومحمد يوسفي في المغرب من أجل تصحيح الوضعية، فبحكم تواجده في القاعدة الشرقية فقد شكّل جبهة معارضة قوية موالية لابن بلة، وواصل محساس التزامه بعد اعتقال بن بلة إلا أن جهود بن بلة لم تتوقف حتى بعد دخوله السجن من خلال أحمد محساس ومع من رفض المؤتمر في القاعدة الشرقية إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد تصدت لهذا التمرد بعد دخولها معهم في صراعات لتتمكن لجنة التنسيق والتنفيذ في الأخير بقيادة أو عمران بالسيطرة على القاعدة الشرقية المتواجدة على الحدود التونسية 1957.[2]

ب) موقف باقي أعضاء الوفد الخارجي "آيت أحمد . محمد خيضر": وتتمثل فيما يلي.

1) موقف أيت أحمد: تطرق محمد حربي في كتابه جبهة التحرير الأسطورة والواقع إلى موقف آيت أحمد حيث ويقول "كنت أجهل من ناحيتي أن مؤتمر انعقد في الصومام، كنت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استدعيت إلى مدريد، كنت أفكر بوجه خاص في المسائل اللوجيستكية التي وجدت لها حلا... أما خيضر وبن بلة فكانا على علم من جهتهما بانعقاد المؤتمر، لكن لم تتوفر لنا مناسبة للتحدث في أمر ذلك، بالنسبة لي كنت أقدم دعمي لقرارات المؤتمر فقد كانت تتلاءم مع حاجة يشعر بها الجميع، وقد شعرت أن بن بلة وبوضياف يعطيان موقفي معنى غير معناه الحقيقي.

[1]- فاطمة بنة، بن يوسف بن خدة ومسيرته النضالية1-2003، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016، ص72.

[2]- عبد الله مقلاني، التاريخ السياسي لثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص216-217.

2) موقف محمد خيضر: أما بالنسبة لمحمد خيضر فقد اصطفّ إلى جانب بن بلة وبوضياف[1]، يشير حميد عبد القادر في كتابه عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة أن محمد خيضر تقبلها بتحفظ دون أي اعتراض منه[2]، مما أدى إلى خلق صراع من جديد بين الداخل والخارج نتيجة تباعد وجهات النظر بين الطرفين في مختلف القضايا التي تناولها المؤتمر، خاصة فيما يتعلق بمبدأ أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، كما أن غياب الوفد كان نقطة خلاف حادة أثناء سير أشغال المؤتمر[3].

[1]- محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص160-161.

[2]- حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، سنة 2003، ص111.

[3]- سمية قسمية، محمد خيضر ونضاله 1912-1967، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص75.

المبحث الثاني: المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 20-27 أوت 1957: والذي عقد في ظروف مميزة من بينها:

أ) الظروف التي سبقت انعقاد المؤتمر: كثيرة ومن بينها.

1) الوضع السياسي المترتب عن مؤتمر الصومام: فتحت قرارات مؤتمر الصومام صراعا داخل الثورة بين السياسيين والعسكريين من جهة وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، ووصلت هذه الصراعات في بعض الأحيان إلى حد استعمال العنف وهدد عبان رمضان بصفته منسق (CCE) بإرسال 4000 مجاهدا إلى تونس لمعاقبة كل من يرفض قرارات مؤتمر الصومام[1]، وتكونت الخلافات بين الداخل والخارج وازداد التسابق على السلطة وظهرت مراكز قوى أدت إلى تناقضات واصطدامات في صفوفها كادت أن تمزق الثورة لولا يقظة وإيمان وتضحية أبطال جيش التحرير الوطني في كامل الولايات وارتباطهم بمبادئ الثورة والحرص على نجاحها[2] ولولا اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل الوفد الخارجي "بن بلة، بوضياف، آيت أحمد" في 22 أكتوبر 1956 لما تعمقت الصراعات[3].

2) المهام التي قامت بها لجنة التنسيق والتنسيق: باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها بعد قرارات مؤتمر الصومام التي كانت تضم من قادتها (عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي،

يوسف بن خدة[4]، سعد دحلب) هي الهيئة القيادية العليا للثورة واتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها ونصبت أعينها على ثلاث أهداف استراتيجية:

---

[1]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص17-18.

[2]- علي كافي، المصدر السابق، ص133.

[3]- رابح لونيسي، المرجع نفسه، ص18.

[4]- بن يوسف ين خدة: واد في بليدة، كان مناضلا في حزب الشعب من سنة (1939، ألقى عليه القبض عذب كثيرا في السجن ثم أطلق سراحه، وداخل في الجيش الفرنسي بقوة، لعب دورا هاما في تحقيق حركة (أحباب البيان والحرية) وهو تحت الخدمة العسكرية وأصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، وعندما بدأت الثورة ألقي القبض مدة ستة أشهر ثم أطلق=

- تجسيد قررات مؤتمر الصومام.

- الإشراف على كامل شؤون الثورة

- خوض معركة الجزائر[1]، كفيلة لوحدها أن تحسم الصراع ضد العدو من أجل الاستقلال[2].

- اقترح العربي بن مهيدي المسؤول عن أعمال الفدائيين خوض معركة الجزائر والقيام بإضراب 08 أيام، بقصد لفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية وإثبات حقيقة أساسية للفرنسيين وهي أن جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وبعد شن إضراب 08 أيام قام قادة الجيش الفرنسي في الجزائر بوضع خطة لتحقيق انتصار معنوي على الثورة، تم تعيين الجنرال "ماسو" قائد قوات المظليين مسؤولا عن الأمن بالجزائر -العاصمة- والعقيد "قودار" مسؤولا عن منطقة القصبة، ونتيجة لتصعيد عمليات القمع والإرهاب، وتشديد الخناق على العاصمة، شعر قادة لجنة التنسيق والتنفيذ بأنهم أصبحوا شبه محاصرين فاتفقوا على مغادرة العاصمة يوم 25 فيفري 1957[3]

3) خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني: رغم أن مؤتمر الصومام أقر بوجود القيادة المركزية للثورة التحريرية، المتمثلة في المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ داخل التراب الوطني، إلا أن هناك حالت دون ذلك، وانتقلت لجنة التنسيق ثم اتبعها المجلس الوطني للخارج.

=سراحه، ومن ثم انضم إلى العمل وظل، العاصمة إلى أن كان مؤتمر القاهرة 1957 وحضره وواصل عمله في الخارج، ينظر: جريدة المجاهد، ج2، ص05.

[1]- كانت معركة الجزائر الدموية بشكل خاص بإيحاء من قادة الطبقات الوسطى وقد خاضتها العامة المدينة المجتمعة حول ؟ سعدي، جرى استخدام النساء في تنفيذ عمليات وقد تسببت ضخامة الوسائل في استخدامها الجيش الفرنسي آنذاك لتحطيم جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة بأضرار كبيرة وكانت الغربية التب دفعتها كل الطبقات في معركة الجزائر ثقيلة للغاية، ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، المصدر السابق، ص167.

[2]- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون للنشر والتوزيع، ص259.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص462-463.

-كيفية خروج اللجنة: في حين تم اعتقال العربي بن مهيدي في 23 فيفري ومات تحت التعذيب[1] يوم 04 مارس 1957 فتوجها كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة إلى تونس عبر الولاية الثالثة والثانية[2]، فتكفل بعبورهما محمد أوعمارة بنقل كريم ثم بن خدة[3]. أما سعد دحلب وعبان رمضان فقد توجها إلى المغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة يوم 25 فبراير 1957[4]، وهذا بعد ما نقلت المناضلة الشهمة "كلودين شولي" عبان في سيارتها وذلك في اليوم الذي اعتقل فيه زوجها الدكتور "بيار شولي" وانتقل دحلب بوسائله الخاصة إلى مسقط رأسه بالشلالة وكان لقاء قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في منطقة الشريعة بالأطلس البليدي ومنها انتقلوا جماعة إلى مقر قيادة الولاية الرابعة، وقرروا الحفاظ على الثورة وعدم المغامرة بالبقاء داخل الوطن، وانقسموا كما ذكرنا كريم، بن خدة، سلكا طريق الشرق، عبان، دحلب سلكا طريق الغرب[5].

- المهام التي قامت بها اللجنة في الخارج: اجتمع القادة بعد خروجهم من العاصمة، وقاموا بوضع تقييم مفصل وموضوعيا للمراحل التي قطعتها الثورة، وقدموا مجموعة من الاقتراحات التي تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي الذي سوف يصدر عن المجلس، وتمثلت قرارات (CCE) بالتخلي عن مبدأي الأولويات، وكان كريم بلقاسم من أشد الحرصين على تجسيد هذا القرار وطرح فكرة استبدالهما بمبدأ آخر وهو الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة، وحجته في ذلك أن وقت القيادة الجماعية قد تم تجاوزه فالثورة بحاجة إلى قائد[6]، كما أنه رفع شعار التصالح مع رفاق درب المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين المعتدلين ولتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة[7]، كما طالبت اللجنة من المجلس بتوسيع عدد أعضائها إلى 09 بدلا من 05 أعضاء[8]، وذلك 05 عسكرين مقابل 04 سياسيين، فالسياسيون تقلص دورهم ولم يعد لهم إلا أن

[1]- أحمد بن بلة، مذكرات، المصدر السابق، ص115.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص656.

[3]- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص273.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص656.

[5]- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص273.

[6]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص72-73.

[7]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، دط، 1999، ص98.

[8]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص73.

ينفذوا القرارات التي تطبق[1]، وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات[2]، فإن عبان رمضان بذل ما بوسعه للتصدي لها[3]، لكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الآمر والناهي، ولم يعد كريم هو ذلك المنبهر بشخصيته، وتبين أن حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب لعضوية اللجنة كانت خاطئة[4]، ومما شكلت هذه التغيرات الجديدة على لجنة التنسيق منعرجا في مسار الثورة التحريرية وهذا بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة بالقاهرة والذي تم من خلاله إلغاء مبدأ الأولويات.

ب) الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة 20-27 أوت 1957:[5] بعد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في بداية جوان في تونس، تدارس أعضاؤها انعكاسات اضراب 08 أيام وتطورات القضية الجزائرية واستعدوا لخدمة أهداف الثورة، كان لهم نشاط كثيف في تونس (تنظيم القاعدة، اتخاذ قرارات سياسية وعسكرية، والاتصال بالسلطات التونسية)، ولقيت قيادة الثورة استعدادا كاملا في تونس لدعم الكفاح الجزائري، ولكن تخوفت القيادة من الوقوع في يد العدو خاصة أنه مازال يحتفظ بنفوذ في تونس إضافة إلى ذلك ازدياد ضغوط بورقيبة الداعية إلى القبول في دخول المفاوضات مع فرنسا دون شروط مما دفعت باللجنة إلى اتخاذ قرار الانتقال للقاهرة واتخاذها مقر لها[6].

1) انعقاد دورة المجلس: اجتمع المجلس الوطني بالقاهرة بعد عام من انعقاد مؤتمر الصومام من 20 إلى 27 أوت 1957 وجاء ذلك بعد سقوط حكومة غيي موليه (ماي 1957) والتي فشلت في القضاء على الثورة الجزائرية وفي حربها في السويس، وقد حضر الاجتماع قادة من الداخل والخارج ولم

[1]-بلحية هجيرة وآخرون، قرار أولوية السياسي العسكري من خلال مؤتمر الصومام وأثره على الثورة الجزائرية (1956-1962)

[2]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص19.

[3]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص73.

[4]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، المرجع نفسه، ص98.

[5]- ينظر: الملحق رقم (07).

[6]- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص272.

يحضر بن مهدي لوفاته[1]، حيث شكل هذا الاجتماع محطة حاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية، فتمخض عنها تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وتبني استراتيجية عمل جديدة[2]، ومن أهم أهداف اجتماع القاهرة:

2) القضايا التي طرحت على المجلس: عالج المجلس في دورته الثانية عدة قضايا، من بينها.

– إستعراض موقف الثورة العام منذ مؤتمر 20 أوت 1956 بواد الصومام.

– بعث المساعدات التي حصلت عليها وستحصل عليها الثورة خلال العام القادم من مصر والعالم العربي.

– مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والأسس الممكن التفاوض عليها.

– الإجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين المصريين لتبادل وجهات النظر في مستقبل العلاقات بين مصر والجزائر، وذلك تقديرا لمصر باعتبارها الدولة التي احتضنت الثورة وساندتها منذ البداية.

ولا شك أن خروج جميع القادة الرئيسين للثورة الجزائرية واجتماعهم بالقاهرة كان ذا أهمية في تطور مسيرة الثورة خاصة بعد اختيارهم للقاهرة مقرا لانعقاد الاجتماع السنوي وهذا ما يؤكد على أهمية القرارات التي سيتخذها الاجتماع السنوي بالنسبة لمستقبل الجزائر[3]، كما أن هذا الأخير جاء نتيجة التوتر الذين كان قائما بين القادة السياسيين، وعلى رأسهم عبان رمضان والعسكريين (البداءات الثلاثة)[4].

[1]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ويليه خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830–1962، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015، ص177.

[2]– عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص281.

[3]– فتحي ديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص344، 345.

[4]– الباءات الثلاثة: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال

وقد عقد المؤتمر في شكل عدة جلسات حسب ما ورده محمد العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر[1]، ويصف أحمد توفيق المدني هذا الاجتماع الذي انعقد بالقاهرة بقوله: "عقدنا اجتماعا، عما ساكنا، هدئا،" خطب فيه الرئيس فرحان عباس خطابا لم يكن من لحم ولم يكن من سمك، كما يقول الفرنسيون ثم خطب عبان رمضان خطابا بائسا حزينا[2].

3) القرارات الصادرة عن المؤتمر: كثيرة ومن بينها.

- إنشاء الكفاح من أجل أنشاء جمهورية جزائرية ديموقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام[3].

- صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ محددة ومحدودة والقرارات التي تكون في المستقبل ليست من اختصاصها كالمفاوضات، ووقف الاعمال الحربية... كل هذه الأمور من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4].

- توسيع المجلس الوطني للثورة الجديد إلى 54 عضو يحتوى على أغلبية واسعة من الضباط[5] بدلا من 34 عضوا[6].

- توسيع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى14، خمسة من القادة العسكريين، وأربعة من السياسيين [7] وخمسة من أعضاء القيادة التاريخية الذين كانوا معتقلين في فرنسا .

[1]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، مرجع سابق، ص100.
[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، دس، ص424.
[3]- محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص170.
[4]- محمد حربي، المصدر نفسه، ص170.
[5]- سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل الاستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص83.
[6]- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص170.
[7]- سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، المصدر السابق، ص83.

4) تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة: شكلت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القاهرة من 14 موزعين كالتالي:

- خمسة أعضاء من القيادة التاريخية، وهم محمد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد محمد خيضر ورابح بيطاط.

- خمسة أعضاء من قادة الولايات (عسكريين) أي خمسة عقداء وهم، محمود الشريف، الأخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، عبد الحفيظ بوصوف.

- أربعة سياسيين وهم، عبان رمضان، فرحات عباس، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري.[1]

ورغم أن أعضاء القيادة التاريخية كانوا معتقليين إلا أنهم ادرجوا ضمن أعضاء اللجنة لمساهمتهم في الإعداد للثورة وتفجيرها في فاتح نوفمبر 1954[2].

5) التراجع عن مبدأ الأولويات: من بين القرارات الصادرة عن مؤمر القاهرة، التراجع عن بعض قرارات مؤتمر الصومام خاصة ما يتعلق بمبدأ الأولويات، حيث صوّت المجلس بالتخلي عن أولوية السياسي عن العسكري وعدم التفريق بين الداخل والخارج، وهو الأمر الذي لم يصوت عليه عبان وسليمان دهليس.

وهكذا يبدو أن القرارات المتفق عليها بعد جدل واسع تعبر عن ميلاد موازين قوى جديدة وإصلاحات ثورية في القيادة والمبادئ الثورية، مما جعل لهذه القرارات انعكاسات كبرى[3]، هذا من جانب، ومن جانب آخر أدرك العدو المخاطر التي تأتيهم من الخارج عبر الحدود التونسية والمغربية

[1]- عقلية ضيف الله، المرجع السابق، 311-312.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص470.

[3]- عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى شمس الزيبان للنشر والتوزيع، ج3، دط، دت، الجزائر، ص284-285.

إذ قرر أن يقوم بإنشاء خط موريس المكهرب وتكثيف المراقبة العسكرية في محاولة منها عزل الجزائر عن تونس وعن العالم الخارجي، وذلك يسهل عليها القضاء على الثورة وحصرها بالداخل[1].

ب) تحليل إلغاء مبدأ أولوية الداخل على الخارج: تعود عملية التراجع على هذا المبدأ إلى:

1) خلفية التراجع على هذا المبدأ: بدأ الصراع بين الداخل والخارج منذ تعيين عبان رمضان للدكتور الأمين دباغين ممثلا للثورة بالخارج، وتوجه هذا الأخير للقاهرة ليترأس وفد الجبهة هناك، وينفذ قرارات وتعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر العاصمة، لهذا كان أحمد بن بلة معارضا لهذا القرار الذي أخذه عبان رمضان، ومعارضا بأن يتعامل معه، وبرز خلاف أخر صائفة 1957، وذلك يوم توجه عبان رمضان إلى القاهرة وتوجيه انتقادات لعبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم وبقية العسكريين لعدم احترامهم لقرارات مؤتمر الصومام، وهو ما دفع بالقيادة الموجودة في الخارج إلى الغاء ذلك المبدأ.

2) مبرر إلغاء مبدأ أولوية الداخل على الخارج: عندما عقد مؤتمر القاهرة ما بين 20 و27 أوت 1957 والذي عولجت فيه قضية مبدأ أولوية الداخل على الخارج[2]، لأن قيادة الثورة لم تعد موجودة داخل التراب الوطني منذ شهر فيفري 1957 بإستثناء أعضاء المجالس الولائية الذين اعتبروا أعضاء في المجلس الوطني للثورة بحكم المنصب[3] . وبما أن المجلس الوطني للثورة قرر في هذه الدورة توسيع عدد أعضائه إلى 54 بدلا من 34 عضوا[4]، فبهذا يكون عدد ممثلي الولايات التاريخية 24 عضوا من

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص470.

[2]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص466.

[3]- أمحمد بوحموم، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد السادس، 2018، ص12.

[4]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص75.

مجموع 54 عضوا في الخارج وهذا يعني أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة أصبحوا موجودين بالخارج[1].

وهكذا لم يعد لمبدأ أولوية الداخل على الخارج أي وجود سواء من حيث النصوص القانونية أو من حيث الواقع الميداني، وحتى السياسيون الذين صادقوا على مبدأ أولوية الداخل على الخارج وجدوا أنفسهم مضطرين للتخلي عن هذا المبدأ، وهذا بحكم تواجدهم في الخارج[2]، وصوتوا على هذا القرار كما ذكرنا سابقا المجلس بالأغلبية ماعدا عبان ودهليس أن يصوتا عليه[3]، ومنه قام المجلس بمراجعة قرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري وقام بإلغائهما وأكد على مصلحة الثورة وهذا التأكيد لم يكن إلا شكليا لأن الواقع لم يكن كذلك بالنسبة للنقطتين على حد سواء[4]، فالصراع الذي كان قائما بين الداخل والخارج توقف وهذا بسبب اختطاف طائرة الوفد الخارجي، ولو بقي أحمد بن بلة وبقية أعضاء الوفد خارج السجن لوقع خلاف مرير في القيادة وهو ما يضر حتما بمصلحة الثورة[5].

3) إلغاء مبدأ أولوية السياسي على العسكري: يتجلي ذلك في تساوي عدد المشاركين في الكفاح التحريري جميعا سواء كانوا يرتدون الزي العسكري أو المدني، ومن ثم لا فضل للسياسي على العسكري ولا الداخل على الخارج[6]، فبالنسبة لأولوية السياسي على العسكري فإننا نجد أن السلطة كلها انتقلت للقادة العسكريين وهذا بسبب رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 05 إلى 14

---

[1]- أمحمد بوحموم ، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962، المرجع السابق، ص12.

[2]- أمحمد بوحموم، المرجع السابق، ص12.

[3]- عبد الله مقلاتي، طافرنجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص284.

[4]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص75.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص467.

[6]- محمد عباس، فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية، ج9، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص104-105.

عضوا[1]، وبعد وفاة عبان رمضان في 27 ديسمبر 1957[2]، والذي عبرت عنه جريدة المجاهد، بأنه استشهد في ساحة المعركة حسب الرواية الرسمية[3].

وبعد موت عبان رمضان لم تعد للثورة توجهات سياسية بل أصبحت دوائر متصارعة غرقت في فوضي عارمة وأصبحت الباءات الثلاثة في صراع حول الزعامة خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلى غاية الاستقلال[4].

[1]- أمحمد بوحموم، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1946-1962، المرجع السابق، ص13.

[2]- ينظر: الملحق رقم (08).

[3]-سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، المصدر نفسه، ص84.

[4]- هجيرة بلحية وآخرون، قرار أولوية السياسي على العسكري من خلال مؤتمر الصومام وأثره على الثورة الجزائرية1956-1962، المذكرة السابقة، ص45.

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 من بين أهم أحداث الثورة الجزائرية، إذ يمكننا إعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا والتي من بينها[1].

آ) ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة: ظهرت الحكومة المؤقتة للوجود نتيجة عدة ظروف تتمثل فيما يلي:

1) الظروف الداخلية: وهي ذات سياسي، أجتماعي وعسكري. فالنسبة للظروف السياسية تمثلت فيما يلي.

– الأزمة الداخلية التي عصفت بالعلاقة بين بأعضاء القيادية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 بين العسكري كريم بلقاسم والسياسي عبان رمضان وانتهت بتوسيع[2] لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة، ولكن رغم ذلك بقيت تدور في حلقة مفرغة، وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، وزادت المشاكل منذ موت عبان رمضان والتي تركت آثارا سلبية على أعضاء اللجنة، بالإضافة إلى دعوة الجنرال ديغول[3].

---

[1]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص21.

[2]– هجير بلحية وآخرون، قرار أولوية السياسي على العسكري من خلال مؤتمر الصومام وأثره على الثورة الجزائرية1956-1962، المذكرة السابقة، ص46.

[3]–ديغول: ابرز شخصية فرنسية في القرن العشرين ولد 1980، انضم منذ صغره لصفوف الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 والثانية 1939-1945 تدرج في الرتب القة لندن لجنة تحرير فرنسا، وبعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان في جوان 1940، تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الرابعة وبعد جانفي 1946 انسحب من الساحة؟ اندلا ع الثورة الجزائرية جيء به اثر إنقلاب 1958/05/13 يشكل الجمهورية الخاصة بعد سقوط الجمهورية الرابعة ويحكم=

– أثر حوادث 13 ماي1958، فديغول بعودته هذه أعاد القوة للنظام الفرنسي والذي يعول أساسا على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق طموحات المعمرين[1]. وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية[2].

– ونضيف إلى الظروف السياسية، الظروف العسكرية حيث تكاد تجمع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة وصعبة للغاية، فسنة 1958 وما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في سير العمليات العسكرية في الجزائر، سواء في الداخل أو في الخارج تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الإستعماري الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداتها، حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب حرب الثورة وقد تم الإرهاق في الداخل من جراء الاستراتيجية العسكرية الديغولية، بدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص، وفي هذا السياق تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن او على الحدود المسيجة والمكهربة (خط موريس) فخلال سنتي 1958- 1959 كان 80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة المكهربة خلال محاولات اختراق خط موريس.

– نتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة فقد ضاعفت قوات جيش التحرير عملياتها منذ جانفي 1958 ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية، وبذلك

=فرنسا إلى 1969، وتوفي 1970، ينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ص24.

[1]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، المرجع نفسه، ص23-24-25.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص91.

بدأت معركة الحدود التي انتهت في شهر ماي من نفس السنة وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة لهجماتها ضد خط الموت موريس.[1]

فمثلا استشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 مجاهدا مقابل 19 جنديا فرنسيا، وبهذا أثرت الخسائر البشرية في صفوف جيش التحرير الوطني، وأصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة إلى مجاهدي جيش التحرير، وهذا ما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان إلزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق.

- ولهذا الغرض أنشأت لجنة العمليات العسكرية (COM) قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين[2]، الفرع الاول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته نجاحا كبيرا على حدود الجزائرية المغربية، أما الفرع الثاني فترأسه العقيد محمدي السعيدي على الحدود الجزائرية التونسية وفشل في إدارته رفقة مساعديه، مما تأزم الوضع على الحدود الشرقية ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية[3].

- سادت روح الفوضى وعدم الانضباط بين ضباط جيش التحرير، وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في جيش التحرير الوطني، كتعينه للرائد إيدير مسؤولا على جيش الحدود، وهذا الإجراء جلب لكريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط لطرده وإيجاد حلول

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1962، المرجع السابق، ص26-27.

[2]- عمر بوضربة، المرجع نفسه، ص27.

[3]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص93.

للمشاكل التي تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسليح، مما أدى بكريم بلقاسم لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، للبحث عن إيجاد الحلول لجيش التحرير الوطني[1].

في الوقت الذي شرعت فيه القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد مجاهدي جيش التحرير الوطني عبر الحدود، تطبيقا لأوامر سلان، من هنا جاءت أوامره للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف التي أدت إلى استشهاد تسعة وستين (69) مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بمائة وثلاثين (130) مواطنا.

بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية المتمثلة في وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت جد سيئة سواء بالداخل أو على الحدود التونسية والمغربية، ويشير تقرير السياسة العامة إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء بطلب من الشعب الجزائري وتلبية لمطالب جيش التحرير الوطني، ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثرا كبيرا على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن جيش التحرير الوطني[2].

2) الظروف الخارجية: كما أثرت الظروف الخارجية في تغيير نمط القيادة العليا للثورة التحريرية وتطويرها من شكل لجنة إلى جهاز حكومي، له عدة تخصصات وأجهزة متواجدة في الداخل والخارج.

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي حيث قام الطيران

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1962، المرجع السابق، ص28-29.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1962، المرجع نفسه، ص29.

العسكري يوم 08 فيفري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد خلف هذا الهجوم العدواني لمقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري[1].

ويعد هذا الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي من أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل العسكري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية حيث قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة لفت فكرة ندوة مغربية والتي سنتعقد بطنجة المغربية بين 27 و29 أفريل 1958[2].

لقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما دافعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية وهذا ما تجسد فعلا في ضغوط سياسية ونصائح للركون إلى المفاوضات.

كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة أثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر طرفا خارجيا هاما إذن هذا الأخير سعى إلى محاصرة وعزل الثورة دبلوماسيا لهذا فقد اقترح عمر أوعمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كخطة هجومية من الناحية الدبلوماسية، والاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.

وإذا كانت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة قد زادت من أمال المؤسسين المغاربيين في حل تفاوضي للتخلص من الأزمة الجزائرية التي تمنع استقرار سلطاتهم، فإن فرحات عباس بدوره اعتبر

[1]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص96.

[2]- جعلت هذه الندوة من استقلال الجزائر لحل الصراع الجزائري الفرنسي، كما اعترفت كل من تونس والمغرب الأقصى بجبهة التحرير الممثل الشرعي للشعب الجزائري، وطرح انشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية، ينظر: عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، المرجع السابق ص32.

عودة ديغول إلى هرم السلطة في باريس فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سليمة للصراع بين الجزائر وفرنسا.

إن انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجئ ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش يعد منعرجا جديدا سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي لأنه أصبح جاهدا لعزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلى الجزائر فرنسية أكثر من أي وقت مضى[1]. والحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصا والوضع الدولي عموما كان يستلزم إنشاء هيئة سياسة تتمتع بطابع رسمي ذي صبغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة خصوصا بعدما توصلت تونس مع شركات بترولية فرنسية من أجل التوصل إلى صيغة اتفاق حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو ما دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ للاحتجاج للرئيس التونسي لحبيب بورقيبة[2] بتاريخ 13 جويلية 1958[3].

[1]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص97-98-99.

[2]- لحبيب بورقيبة: ولد في 3 أوت 1903 بالن؟ تلقى تعليمه بمدرسة الصادقية في عام 1924، انتقل ليواصل دراسته في الحقوق والعلوم السياسية، يعود إلى تونس عام 1928 بعد حصوله على ليسانس في الحقوق وشهادة المحاماة سنة 1934، أسس حزب الدستور التونسي الجديد في سنة 1945 يتجه إلى القاهرة ليقود الصراع ضد الإمبرالية، يعود لإلى تونس سنة 1949، ليواصل نضاله ضد سبطات الحماية في تونس، وفي 8 جانفي 1952 أغلب قادة الحزب الدستوري يتم توقيفهم بعد أعمال العنف التي شهدتها تونس ضد سلطة الحماية، وفي أول جوان 1955 يعود بورقيبة لتونس ويوقع اتفاقية بين تونس وفرنسا، وفي 20 مارس 1956 يتم الإعلان عن استقلال تونس وألغى سلطة الباي، وأعلن النظام الجمهوري ليصبح رئيسا للجمهورية التونسية إلى غاية الإطاحة به من طرف الجنرال زين العابدين بن علي 7 نوفمبر 1987 اعتزل السياسة وبقي يضارع المرض إلى غاية وفاته شهر أفريل 2000، ينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1962، المرجع السابق، ص32.

[3]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1962، المرجع نفسه، ص35.

أما الأستاذ أحمد توفيق المدني فيعتبر إنشاء الحكومة المؤقتة ردا على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية، والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري وتكون مؤهلة للتفاوض مع الكومة الفرنسية[1].

ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ لإنشاء حكومة مؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما[2].

فقد جاء في رسالة بعث بها السيد فرحات عباس إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هي استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي، ففي المغرب وعلى أثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 حدث تعاطف كبير بين الشعبين التونسي والجزائري بالإضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا، والذي أدى إلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958، والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي والموقف الإيجابي العراقي من القضية الجزائرية وبضاف إلى هذا حيث يذكر رضا مالك، بأن أهم عامل دولي حفزنا على إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو الدعم الذي تلقته الثورة الجزائرية[3].

بعد استعراضنا للظروف الداخلية والخارجية نلاحظ أن جل هذه الظروف كانت في صالح الثورة وخدمتها وعجلت في اتخاذ القرار الحاسم الذي تخمر في عقول قادة الثورة منذ سنوات ماضية أوانه قد حان ليجسد على أرض الواقع، وبهذا تم الإعلان عن ميلاد ممثل الشعب الجزائري ولسانه الناطق ليسكت بذلك كل ادعاءات العدو، وبالمقابل يجبرنا على الجلوس على طاولة الحوار

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص501.

[2]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1962، المرجع السابق، ص36.

[3]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1962، المرجع نفسه ص36.

الذي يؤدي إلى نيل الاستقلال والتخلص من المستعمر الغاشم الذي سلب الحرية والوطن والأرواح.

ثانيا: إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA):

لقد بدأت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ مدة طويلة ولكن الصعوبات كانت تبدو كثيرة فحالت دون تحقيق ذلك، غير أن الفكرة لم تطرح بصورة جدية إلا عام 1957م حيث فوّض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبالفعل قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إقامة الحكومة المؤقتة[1].

1) الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة: تم ذلك يوم 19 سبتمبر 1958[2] بعد مرور 1416 يوما على قيام الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، صدر بلاغ في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط، وتم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس[3]، وقد اجتمع ممثلو وكالات الصحف الأجنبية بقاعة في عمارة بشارع مديرية التحرير، وحضر سفير العراق الثائر بالقاهرة الأستاذ رفيق السامرائي وتولى الرئيس فرحات عباس تلاوة قرار التشكيل، وأعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة والسفير الليبي، وكذلك سفير دولة باكستان بإعترافها بالحكومة المؤقتة[4].ثم بدأ الاعتراف يتوالى من الدول الشقيقة والصديقة من مختلف القارات.

2) اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة: أما بالنسبة لإختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة هناك من يرى أنه رجل سياسي محنك يجيد التفاوض مع السلطات الفرنسية، ومنهم من يري أن سبب تنصيب فرحات عباس هو الصراع الثلاثي كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص428-429.

[2]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص502.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص475.

[4]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص502.

حول زعامة الثورة ولحسم الأمر، فضلوا تنصيب رجل سياسي بعيدا عن صراعاتهم[1]، ولعل أيضا سبب اعتبار الحكومة المؤقتة كونها أنشأت في غير وطنها وفي ظروف حرب بهدف مواصلة الثورة والسعي لتحقيق السلام.

- أعضاء الحكومة المؤقتة: شكلت من الوزراء التاليين
- فرحات عباس عضو مجلس الثورة رئيس للوزراء.
- احمد بن بلة عضو مجلس الثورة نائيا لرئيس الوزراء.
- كريم بلقاسم عضو مجلس الثورة نائيا لرئيس الوزراء ووزير للقوات المسلحة.
- دكتور محمد الأمين دباغين عضو مجلس الثورة وزيرا للخارجية.
- لخضر بن طوبال عضو مجلس الثورة وزيرا للداخلية.
- عبد الحفيظ بصوف عضو مجلس الثورة وزيرا المواصلات والاتصالات الخارجية والمخابرات.
- محمود شريف عضو مجلس الثورة وزيرا للتسليح والتموين.
- عبد الحميد المهري عضو مجلس الثورة وزيرا لشؤون شمال إفريقيا.
- دكتور أحمد فرنسيس وزيرا المالية والاقتصاد.
- يوسف بن خدة وزيرا شؤون الاجتماعية.
- توفيق المدني وزيرا للتربية والتعليم.
- بوضياف محمد عضو مجلس الثورة وزيرا للدولة.
- حيين آيت أحمد عضو مجلس الثورة وزيرا للدولة.
- محمد خيضر عضو مجلس الثورة وزيرا للدولة.
- بيطاط محمد عضو مجلس الثورة وزيرا للدولة.
- الأمين خان عضو مجلس لولاية قسنطينة ووزيرا للدولة.

[1]- بلحية هجيرة وآخرون، قرار أولوية السياسي على العسكري من خلال مؤتمر الصومام وأثره على الثورة الجزائرية 1956-1962، المذكرة السابقة، ص47.

- عمر أوصديق عضو مجلس ولاية الجزائر ووزيرا للدولة. مكلفون بمهام في مناطق العمليات
- مصطفى اسطمبولي عضو مجلس ولاية وهران ووزيرا للدولة[1].

ومن خلال تشكيلة الحكومة المؤقتة يتبيّن سيطرة العسكريين على المناصب الحساسة في الحكومة ما عدا الرئاسة التي كانت من نصيب فرحات عباس[2] هذا من جهة ومن جهة أخرى دخلت مرحلة جديدة والتي ستمكنها من تحقيق انتصارات أخرى على الصعيدين السياسي والعسكري.

ج) مهام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: وهي مهام متعددة، ومنها.

1) على الصعيد الداخلي: بدأ النشاط يظهر منذ ظهور التيار المعارض في مطلع شهر أكتوبر 1958، إذ وجه انتقادات لاذعة لمسؤولي الحكومة المؤقتة على التقاعس والتراخي في دعمها للكفاح بالداخل عن طريق تهريب السلاح رغم تكدسه بكميات كبيرة وتعدد أنواعه المخزنة بكل من ليبيا وتونس، كما انتقد الحكومة من جهة أخرى على إهمالها لفتح الثغرات المطلوبة بخط موريس بهدف جلب السلاح، وكذا على إبعادها لأولئك الضباط الذين تم تكوينهم وتدريبهم على تدمير خط موريس بالكلية الحربية المصرية وتركهم بتونس بدون عمل.

- وكانت تلك الانتقادات قد أوجدت الرعب في أوساط الحكومة المؤقتة وبين أعضائها، خاصة المسؤولين على القوات المسلحة[3]، كانت أبرز مهمة اطلعت بها الحكومة المؤقتة هي العمل الدؤوب على تنسيق العمل بين مؤسسات الثورة وتنظيمها وتأطيرها وتطويرها بما يخدم الأهداف

[1]- فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، المصدر السابق، ص389-390.

[2]- بلحية هجيرة وآخرون، قرار أولوية السياسي على العسكري من خلال مؤتمر الصومام وأثره على الثورة الجزائرية1956-1962، المذكرة السابقة، ص47.

[3]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص436-437.

الإستراتيجية للثورة[1]، لذلك قرر كريم بلقاسم القيام بوضع مخطط دقيق يهدف إلى إرسال عدد من وحدات القوات المسلحة المتواجدة بالحدود إلى داخل الجزائر[2].

– وفي 08 أكتوبر 1958 شرع في تطبيق هذا المخطط حيث دعا كل من العقيد "محمدي السعيد" قائد أركان العمليات العسكرية بالشرق والعقيد "أحمد نواورة" مسؤول الولاية الأولى "عواشرية" رئيس فرقة عسكرية ومكلف بالإشراف على القاعدة العسكرية بشرق البلاد لحضور اجتماع يتعلق بأمور التسليح والتموين، وخلال هذا الاجتماع قام "كريم بلقاسم" بتعيين "محمد السعيد" رئيسا لـ "لجنة العمليات العسكرية (COM) للمرة الثانية وكلفه بتوجيه وحدات القوات المسلحة المتواجدة على الحدود داخل إلى الجزائر قبل يوم 25 أكتوبر 1958[3].

– واجهت الحكومة المؤقتة السياسة الفرنسية ومخططاتها وحقق النشاط الحثيث التي نهضت به الحكومة بكل طاقمها خلال العهدة الأولى نجاحا كبيرا، وكانت الحكومة تشرف على إدارة شؤون الثورة اليومية، وتتخذ المواقف، وتنفذ استراتيجية العمل، فركزت على الجانب العسكري واختراق الحواجز والأسلاك الشائكة على الحدود ودخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر، وهيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا.

– وفي الميدان السياسي اشتهدت الحكومة المؤقتة في الرد على مناورات ديغول (الاستفتاء مشروع قسنطينة، سلم الشجعان)[4].

2) على الصعيد الخارجي: أنشئت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف دولية متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية، لهذا فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من مهامها المسطرة والتي يمكننا ايجازها في النقاط التالية:

[1]– عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص340.

[2]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص438.

[3]– عقلية ضيف الله، المرجع السابق، ص438.

[4]– عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص341-342.

- مواجهة السياسية الخارجية لشارل ديغول واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية[1].

- تشكيل بعثات رسمية لها في الدول التي اعترفت بها، ومكاتب في الاقطار التي لم تعترف بها[2].

- برمجت الحكومة المؤقتة منذ الأيام الأولى لتأسيسها عدة زيارات وشملت الزيارة المغرب في نوفمبر 1958، وليبيا والسعودية في مارس 1959 والباكستان، وكانت الحكومة ترسل وفدها لبعض البلدان للقيام بمهام مختلفة ومنها البعثة التي وجهت للصين والاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1958 بغرض البحث عن المساعدة العسكرية، حيث كان البحث عن الدعم المادي والعسكري هاجس الحكومة الأساسي، كما نشطت وفود الحكومة وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي من أجل نصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة[3].

خلاصة الفصل:

أثار مبدأ أولوية الداخل على الخارج جدلا واسعا في أوساط القيادة الثورية بين مؤيدين ومعارضين حيث شهدت فترة إقرار هذا المبدأ أحداث هامة في مسار الثورة كإضراب 08 أيام ومعركة الجزائر إضافة إلى سيطرة السياسيين على المناصب الحساسة في المؤسسات الثورية تم إلغاء مبدأ أسبقية الداخل على الخارج في مؤتمر القاهرة التي شهدت فترة انعقاد، العديد من الاجتماعات لدراسة ومناقشة مختلف القضايا للثورة خاصة فيما يتعلق بمبدأ الاولويات الذي لم يصوت عليه سوى عبان رمضان وسليمان دهليس، ومما أدى إلى ظهور مرحلة جديدة من الصراعات على ظهور كتلتين متصارعتين مباشرة بعد المؤتمر، الأولى يتزعمها عبان رمضان والكتلة الثانية بقيادة كريم بلقاسم فكان المؤتمر انعكاس للوقائع التي سبقته، كما ترتبت عنه رؤى سياسية

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، المرجع السابق، ص40.

[2]- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص341-342.

[3]- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص342.

لم تكن موجودة من قبل، والمتمثلة في إلغاء مبدأي الاوليات، من الناحية النظرية والقانونية، لكنه في الواقع كان بداية لتكريس مبدأ أولوية الخارج عن الداخل .كما أن مؤتمر القاهر قدم في توصياته ضرورة حتمية تشكيل حكومة مؤقتة نظرا لتطور الثورة على المستويين الداخلي والخارجي، ومن الصعب تسيير الثورة بلجنة تفتقر لعدد من الهيئات والهياكل، حتى تواجه المستجدات الناتجة عن عودة الجنرال ديغول للسلطة على رأس الجمهورية الخامسة، التي كانت من بين أهدافها الأساسية التصدي للثورة الجزائرية، بشتى الطرق.

الفصل الثالث

أولوية الخارج على الداخل

1962-1960

المبحث الأول: اجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960 بطرابلس.

المبحث الثاني: الاتصالات مع الطرف الفرنسي.

المبحث الثالث: المفاوضات الجدية وإعلان الاستقلال 05 جويلية 1962.

لقد ركزت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إستراتيجية عملها على الجمع بين ثنائية العمل العسكري والسياسي، وذلك للرد على سياسة ديغول، ولهذا تم التركيز عسكريا على أولوية تسليح وتنظيم جيش الحدود الشرقية والغربية، وتنظيم جيش التحرير الوطني في الداخل . وفي الميدان السياسي اجتهدت الحكومة المؤقتة في الرد على مناورات ديغول (الاستفتاء، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان) وفي عرض تصورها للمفاوضات مع فرنسا واهتمت الحكومة بتفعيل علاقاتها ونشاطها الخارجي وذلك بتشكيل بعثات رسمية لها في الدول التي اعترفت بها.

المبحث الأول: الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر 1959–18 جانفي 1960

والذي يعد نقطة تحول كبيرة في العلاقات بين الداخل والخارج، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الأساسية التالية:

آ) ظروف انعقاده: توفرت عدة ظروف وعوامل ساهمت في الدعوة إلى عقد ا الاجتماع يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) سياسة شارل ديغول: بعد انقلاب 13 ماي 1958 ووصول الجنرال ديغول إلى الحكم على إثر سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة، نتيجة لعدة أزمات حادة التي تركت فرنسا في حالة من الفراغ السياسي المرعب، وقيام ديغول بعدة بزيارات لبعض المدن مثل الجزائر قسنطينة، وهران، وخطب فيها بأنه سيقدم إصلاحات للشعب الجزائري من بينها المساواة بين المسلمين والفرنسيين[1].

وإعلان ديغول بما عرف بسلم الشجعان[2] الذي أعلن عنه يوم 29 أكتوبر1958 ووجه نداء

[1]– بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفاس، بيروت، ط1، 1984، ط2، 1986، ص75-78.

[2]– سلم الشجعان: هو مشروع لجأ إليه ديغول بعد فشله في الانتصار على جبهة التحرير الوطني، وأثر ندوة صحفية في 23 اكتوبر 1958 وهو يهدف إلى استلام الثوار بوضع السلاح وزرع الانقسام وسط الحكومة المؤقتة حتي يضعفها، ويخلق=

إلى قادة الولايات للثورة في الداخل للاتصال بقيادة الجيش الفرنسي محليا، زاعما أنه سيستقبلون استقبال الأبطال ويعاملون معاملة الشرفاء[1].

2) اجتماع العقداء العشرة: شهدت قيادة الثورة بالخارج خلال النصف الأول من سنة 1959 بعضا من المشاكل الحساسة التي كادت أن تؤدي بالكفاح المسلح إلى مزالق ومتاهات خطيرة بسبب انعدام الثقة والجري وراء السلطة، وعلى حد تعبير فرحات عباس فإن الحكومة المؤقتة اصبحت مشلولة تماما وهي الأسباب التي جعلته يوجه رسالة مؤرخة في العاشر جويلية 1959 إلى قادة الولايات بدعوتهم للجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية والذين يمثلون خمس ولايات ما عدا السادسة، لدخول في اجتماع لتدارس الأوضاع التي وصلت إليها الثورة وذلك ابتداءا من يوم 11 أوت 1959 إلى 09 نوفمبر 1959[2].

وتتكون هذه اللجنة التي عقدت الاجتماع من عشرة أعضاء فيما يعرف بـ "اجتماع العقداء العشرة"[3] بتونس في 11 أوت 1959 إلى غاية 16 ديسمبر 1959 أي بعد 128 يوما، عقدوا خلالها مالا يقل عن 48 جلسة، وطيلة هذه الفترة عاشت الثورة الجزائرية بدون قيادة واضحة المعالم[4]، ومن هنا قرر المجتمعون مجموعة من القرارات أهمها:

=البلبلة =والصراع وسط جبة التحرير الوطني 31 جانفي 1959 حدد ديغول نداءه لكن لم يستجيب المجاهدون لندائه، ينظر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص132.

[1]– علي كافي، المصدر السابق، ص245.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص155-156.

[3]– العقداء العشرة: أ– ثلاثة وزراء في المقاومة المؤقتة مح: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأخضر بن طوبال، ب– قائد لجنة تنظيم الجيش في الشرق والغرب (الحدود) هما: محمدي السعيد، هواري بومدين، ج– قادة الولايات الخمس حسب الترتيب: الحاج لخضر، علي كافي، السعيد بزوران (نيابة عن العقيد عميروش الذي استشهد مع العقيد الحواس وهما في الطريق إلى تونس، الصادق دهليس (نيابة عن الولاية الرابعة)، لطفي، ينظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص322.

[4]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص77.

– القيام بالعمليات العسكرية لمواجهة مخطط شال خاصة عن طريق حرب العصابات[1]، لمنع فرنسا من استغلال البترول[2]، وإيجاد حلول للمشاكل التي خلقها ديغول للثورة وعلى رأسها صعوبة ادخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي موريس وشال، وتعمقت مشاكل الحكومة المؤقتة بإحتدام الصراع بين الباءات الثلاث مما جعل عبد الحميد مهري يقول أن عدم فاعلية الحكومة المؤقتة يعود إلى انشغالها بحل الصراع بين بن طوبال، كريم وبوصوف[3].

– ادخال تعديلات على مستوى جيش التحرير الوطني بعدما تم تعويض قادة الولايات الذين استشهدوا بآخرين[4].

إذن تحول هذا الاجتماع "العقداء العشرة" لاجتماع المجلس الوطني للثورة ونظرا لما طرح من قضايا على الساحة السياسية والعسكرية فإن تلك المناقشات دامت عدة شهور لأن الحوار والمناقشات اتسمت بعدم الاتفاق في كثير من القضايا، ومع ذلك فإن تلك المناقشات قد حضرت أرضية لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية[5] فتشكل هذا الاجتماع من قادة عسكرين ومن ممثلين للثورة الجزائرية في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، ومن ممثلين لجبهة التحرير في تونس والمغرب بالإضافة إلى القادة العسكرين لمتواجدين بين الحدود أمثال: علي منجلي، قائد أحمد،

[1]– حرب العصابات: ظهرت حرب العصابات كخطة لمقاومة العدو بعدم المواجهة المباشرة في بداية القرن 19م عرفت بأنها قتال تقوم به عصابات صغيرة مسلحة تعمل مستقلة عن القوات العسكرية ولا تتقيد بنظام محكم كما هو الحال في القوات المسلحة الثاني الدي يفهم من حرب العصابات التي كانت مطبقة أثناء الثورة من قبل ج.ت.و، من مجموعة مساحة تقوم بعمليات سريعة ومنعزلة "شعارها اضرب وهرب" ينظر: عبد المالك مرتاض، دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دس، ص41-42.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص156.

[3]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص38.

[4]– محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص156.

[5]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص322-323.

علي سواحي عمار رجاني، الطاهر الزبيري، أحد بن شريف[1]، وأصبح العسكريون يشكلون 2/3 أعضاء المجلس الوطني للثورة مقابل 1/3 فقط من السياسيين[2].

ب) انعقاد دورة المجلس: بعد انعقد أول مؤتمر لقيادة الثورة الجزائرية 20 أوت 1956 بوادي الصومام، الذي وضع الهياكل والأسس التنظيمية للثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا وتنظيميا، وبعد مرور عام على انعقاد مؤتمر الصومام، انعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة وذلك في 20 أوت 1957، حيث انصبت اهتمامات المجتمعيين على معالجة القضايا السياسية والعسكرية ووضعية الثورة على الصعيد الخارجي وما أصبحت تتمتع به من تضامن عربي شامل[3]، وفي الفترة الممتدة ما بين 16 ديسمبر 1959 إلى 18 يناير 1960 على حسب علي كافي[4] اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية لمناقشة مجمل القضايا المتعلقة بمسيرة الثورة الجزائرية على كافة الأصعدة، وتمكن المجلس من خلال جلساته التغلب على بعض المشاكل الداخلية بفعل الحكمة التي ساعدت على تجاوز الحسابات الشخصية وتحقيق المصالح بين سائر النزعات.[5] وتمثلت اهميتها في:

1)اعتبرت هذه الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة بالغة الأهمية خصوصا ما بين المؤتمرين الثاني والثالث تم تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 كتطور طبيعي لمسيرة الثورة الجزائرية التي أصبحت مسؤولة مسؤولية كاملة على مصير شعب بأسره ربط مصيره بمصيرها وقطع كل ما

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص493.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص43.

[3]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرة الـ 50 لعيد الاستقلال، الجزائر، سنة 2013، ص79.

[4]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص318.

[5]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص78.

يربطه من خيوط مع الادارة الاستعمارية وأجهزتها في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية التي أصبحت الثورة تمارسها ممارسة مباشرة على أرض الواقع[1].

2) عقدت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960[2] وهذا راجع للأزمة التي عرفتها قيادة الثورة بين السياسيين من أعضاء الحكومة المؤقتة والعسكريين الممثلين في الباءات الثلاثة، هذا الأمر أدى إلى عقد اجتماع ما يعرف باجتماع العقداء العشرة التي حضرت الأرضية لانعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، وخرج هذا الاجتماع بقرارات سياسية وعسكرية حاسمة في الثورة الجزائرية أثرت على تطور مبدأ أولويات:

ب) قرارات المجلس: انبثقت عن هذه الدورة عدة قرارات للمجلس الوطني، من بينها.

1) توسيع عدد أعضاء المجلس من 54 عضوا إلى 65 عضوا وأصبح هذا المجلس يتشكل من ممثلي الفيدراليات الثلاثة ومن أعضاء الحكومة المؤقتة، ومن إطارات جيش التحرير الوطني المتواجدة على الحدود الشرقية والغربية، فضلا عن أعضاء المجالس الولائية للثورة في الداخل وهو ماجعل نسبة تمثيل اعضاء المجالس الولائية للثورة في الداخل لا تتعدى الثلث أي 24 عضوا من أصل 65، الأمر الذي أعطى الأولوية للهيئات السياسية الموجودة بالخارج بدلا من الداخل، كما رفع عدد أعضاء المجلس الوطني أثناء دورة طرابلس الثانية المنعقدة ما بين 9 و27 أوت 1961 من 65 إلى 70 عضوا لكن لم يحضر في الواقع سوى 28 عضو، ويرى زهير احدادن بأنه مهما تطور عدد أعضاء المجلس إلا أن عدد الحاضرين في مختلف دوراته بقي يتراوح بين 30 و40 عضوا وبالتزايد المضطرد لعدد أعضاء المجلس الوطني المتواجد في الخارج، وبقاء عدد اطاراته في الداخل ثابتا، خاصة وأن وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة الصادرة سنة 1960 أعطت حق التصويت بالنيابة للذين لم يسعفهم الحظ بحضور أشغال دورات المجلس، وهذا يعني أن أغلبية من يصوتون على قرارات المجلس الوطني هم

[1]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المرجع نفسه، ص80.

[2]–جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج2، وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 54 لعيد استقلال والشباب ص356.

من الإطارات السياسية والعسكرية المقيمة بالخارج. غلق الحدود بواسطة خط شال ومريس أدت لصعوبة الاتصال بين الداخل والخارج بين سنتي 1959-1962[1] إلى ظهور نوع من الاستقلالية الداخلية للولايات التاريخية[2] في تعاملها مع الهيئات المركزية، بعدما أصبحت قيادتها غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لحل المشاكل التي تعاني منها الولايات، إلا أن تلك الاستقلالية محدودة، وذلك وفقا لما تقرره الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج[3].

2) اعادة تشكيلة الحكومة المؤقتة بالتوافق، حيث بقي فرحات عباس رئيسا لها[4]، بعد أن رفض كل من بوصوف وبن طوبال تنصيب كريم بلقاسم على رأسها[5]، واسندت لكريم وزارة الخارجية بدلا من القوات المسلحة[6]، وتم انشاء "هيئة الأركان العامة L'EMG" التي كلفت بالإشراف المباشر على تنظيم جيش التحرير الوطني، وهي بدورها مرتبطة مباشرة باللجنة الوزارية للحرب"C.I.G" التي تم انشاؤها من طرف المجلس في نفس الدورة، وفي نفس الوقت تم احداث تعديل في الحكومة المؤقتة وذلك بهدف تنسيق نشاطات كل جيش التحرير الوطني وتوجيهه في الداخل والخارج، وأصبح منذ ذلك الوقت على رأس هيئة الأركان للجيش كل من "هواري بومدين"[7] التي تم انشاءها بتاريخ 23 جانفي 1960[8]، وعلي بومنجل والرائد سليمان، قائد أحمد، بتوصية من المجلس الوطني للثورة ثلاثة من أعضائها هم كريم بلقاسم (نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية)، الأخضر بن طوبال (وزير الداخلية)، وعبد الحفيظ بوصوف (وزير السلاح والموصلات العامة)، وكان هدف المجلس من

[1]– امحمدبوحموم، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي1946–1962، المرجع السابق، ص14–15.

[2]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص317.

[3]– امحمدبوحموم، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة بين سنتي 1946–1962، المقال نفسه، ص15.

[4]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص398.

[5]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص43.

[6]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع نفسه، ص398–399.

[7]– عقيلة ضيف الله، المرجع نفسه، ص321–322.

[8]– امحمدبوحموم، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946–1962، المرجع نفسه 15.

إحداث هذا التغيير تفادي حدوث أي صراع في أوساط جيش التحرير الوطني وخاصة تفنيد الشائعات عن وجود خلاف وتفرقة بين سلطة الداخل والخارج[1].

3) ونلاحظ أن المجلس الوطني الجديد قد حدد معالم سياسية أخرة يتعين على الحكومة أن تنتهجها في المستقبل تخص بالذكر للنقاط التالية[2]:

ج) مهام المجلس الوطني: حددت للمجلس الوطني صلاحيات ومهام واسعة، والتي من بينها.

1) في الجانب السياسي: كلف بمهام واسعة ومتنوعة، ومنها.

– يتولى تطبيق مبدأ حق المصير عن طريق الاستفتاء وفقا لقرارات الامم المتحدة [3].

– اعادة بعث فكرة الوحدة المتعاون مع مختلف الدول والبلدان الشقيقة والصديقة في مختلف القارات

ومطالبة تونس والمغرب بإجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها، والبلدان العربية بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا.

– استثمار التضامن الافريقي ومطالبة البلدان الافريقية بسحب رعاياها المنخرطين في الجيش الفرنسي بالجزائر وإرسال متطوعين لدعم الثورة الجزائرية.

– دفع الاتحاد السوفياتي والصين لإرسال مساعدات تقنية ومتطوعين على الحدود الجزائرية[4].

2) في المجال العسكري: كلف بما يلي .

[1]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص392.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص495.

[3]– محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص212.

[4]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص399.

– القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإتاحة تدويل النزاع الفرنسي الجزائري واستئناف العمل المسلح في فرنسا، ودعوة الضباط الكبار إلى الجزائر وارسال رسل لإعادة الصلة بالداخل[1].

– دعوة قادة الولايات التاريخية في الداخل، إلى إعادة هيكلة وحداتها العسكرية طبقا لما لظروفها وإمكاناتها الخاصة، وتكيف العمليات العسكرية لإرباك قوات العدوة وبعثرتها.

3) في المجال التنظيمي: طلب من الحكومة بإلحاح تخفيف الجهاز الإداري ووضعهم تحت تصرف جيش التحرير الوطني، من أجل تقليل الاعباء على الثورة، وتحقيق فعالية أكبر في الميدان.

4) على الصعيد المالي: أوصى المجلس الوطني بتشكيل لجنة حسابات الأمة، واتباع سياسة التقشف، وتقديم المساعدة المالية للولايات في الداخل[2].

وفي الأخير نشير إلى مجموعة من الحقائق التي توصلنا إليها حول مؤتمر طرابلس تتمثل فيما يلي:

1– بعد انعقاد ندوة طرابلس والتي انبثقت عنها قيادة الأركان العامة للجيش التي شكلت بتاريخ 23 جانفي 1960، اكتملت القيادات المركزية للثورة (بعد المجلس الوطني للحكومة المؤقتة) في الخارج وبذلك أصبحت كل القيادات المركزية للثورة متواجدة في الخارج.

2– أعطت دورة طرابلس لقيادة الأركان العامة للجيش صلاحيات واسعة بقيادة جيش التحرير الوطني سواء كان موجودا داخل التراب أو خارجه أي أن جيش الولايات التاريخية أصبح تابعا من حيث التأطير، التوجيه، والاستراتيجية العامة لقيادة واحدة متواجدة في الخارج.

[1]– محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص212.

[2]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص400.

3- كما أن دورة طرابلس أقرت بأولوية القيادة الثورية الموجودة في الخارج ومن ثم أولويات التسيير باعتبارها هي القيادة المركزية التي تسير الثورة في الداخل وتسعى إلى جلب الدعم اللوجيستيكي، السياسي الدبلوماسي للثورة في الخارج.

4- كما تعد المرحلة بين سنتي 1959- 1962 مرحلة تواجد هيئات الثورة (القيادة المركزية ومكاتب الجبهة في الخارج) متواجد بكثافة سواء على مستوى البلدان المغاربية أو البلدان العربية وغير العربية، وفي نفس الوقت شدد خط شارل على غلق الحدود الشرقية والغربية للبلاد لهدف منع دخول أو خروج أشخاص، وفي نفس الوقت منع دخول أي شكل من أشكال الدعم للثورة.

المبحث الثاني: الاتصالات مع الطرف الفرنسي.

عرفت الاتصالات بين ممثلي الهيئات الثورية لجبهة التحرير الوطني (لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة) عدة أشكال ومراحل ذات أهمية بالغة، والتي اتسمت في بدايتها بعدم الجدية من الطرف الفرنسي، حيث كانت عبارة عن مجموعة من الاتصالات كمحاولات أولى لجس نبض الجانب الجزائري ومحاولة مساومة الجانب ومساومته تمت ما بين سنتي (1955-1956)[1].

آ) الاتصالات غير الرسمية: إن بداية الاتصالات بين وفد جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية اكتست طابعا سريا وشبه رسمي، لأن هذه الأخيرة تريد أن تجس النبض وتعرف كيف يفكر قادة الثورة التحريرية، ومن بين تلك اللقاءات نذكر.

1) لقاء الجزائر: منذ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954، فإن جبهة التحرير لم تخف رغبتها في التفاوض مع إدارة العدو، وتم التأكيد على ذلك في بيان أول نوفمبر، وجرى أول اتصال مع ممثل الطرف الفرنسي في 16 فيفري 1955 بين الرائد فنسان مونتيل[2]، ومصطفى بن بولعيد، ثم توقفت القاءات قرابة سنة ولما تولى غي مولي[3] رئاسة الحكومة الفرنسية سنة 1956 تجددت اللقاءات والاتصالات وكان أول لقاء في الجزائر العاصمة مع مبعوث منديس فرانس[4] وهو أندري

[1]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص439.

[2]– فنسان مونتيل VINCENT MONTEIL: اختصاصي في الشؤون الإسلامية في فيفري 1955، رئيس الديوان العسكري للحاكم العام جاك سوسيلومضومنها من منصته في جوان 1955 ينظر: ميلودي سيهام، اتفاقية إيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال، دراسة تحليلية مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص02.

[3]– غي مولي: ولد سنة 1905 بأراس، انتخب رئيسا لها سنة 1954 شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الرابعة عين رئيسا للحكومة سنة 1956 ينظر: سعدي بركان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص111.

[4]– منديس فرانس: تولى رئاسة الحكومة الفرنسية من 18 جوان 1954– 23 فيفري 1955 قادة اللقاءات السرية في الجزائر، ، ينظر: سعد بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص133.

مندوز[1] بعبان رمضان وبن يوسف بن خدة حيث أكد الوفد الجزائري على ان جبهة التحرير الوطني مستعدة للتفاوض على الاستقلال التام للجزائر. تم نقل آراء هذا الوفد إلى منديس فرانس وبدوره أبلغه لغي مولي إلا أنه رفض، وكان متمسكا بموقفه المتشكل من ثلاث خطوات هي، وقف اطلاق النار، إجراء الانتخابات ثم التفاوض فلم تقبل جبهة التحرير بهذا الرأي مما أدى إلى فشل اللقاء[2]، إلا أن خثير عزيز يشير في مقال بعنوان الاتصالات والمفاوضات السرية بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني في مجلة الحوار المتوسطة حول مقابلة مونتاي مع بن خدة وعبد الرحمان كيوان أنه جاء في كتاب باتريك إيفيون وجون بلانشايس حوار أجراه المؤلفان مع عبد الرحمان كيوان سنة 1988 يفهم منه أنه تلك المقابلة كانت من أجل طلب الحلول للوضع، كان مونتاي يسعى للحصول عليها، وليس من أجل التفاوض حيث ذكر كيوان عند اللقاء مع مونتاي قال له منتاي" ماذا يجب علينا أن نفعل أمام الوضع الحالي؟" أما محمد عباس فقد ذكر بأن مونتاي لما زار بن خدة وكيوان قال لهما: "فرنسا ستتفاوض ذات يوم لكن ليس مع القتلة بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية"، في حين يذكر الجودي بخوش بأن زيارات مونتاي لبن خدة في السجن كان هدفها توجيه نداء للثوار من أجل إيقاف العمليات العسكرية، إلا أن بن خدة تفطن لتلك المناورات ورفض القيام بذلك مما أدى الى انقطاع الاتصالات[3].

لقد كانت هذه اللقاءات كلها بمثابة جس لنبض الجزائريين وخاصة قادة جبهة التحرير الوطني من طرف فرنسا التي لم تكن لها أي نية في التفاوض وعملت على تحقيق حل سلمي يضمن

[1]– أندري مندوز: كاتب ومبعوث منداس فرانس الاتصالات السرية مع عبان رمضان ويوسف بن خدة، ألف كتاب حول الثورة الجزائرية من خلال النصوص La Révolution Algérienne par les Texte وشارك في مجلة الوعي المغاربية، ينظر: سعد بزيان، المرجع نفسه، ص120، 121.

[2]–فاطمة بوراس، الاتصالات والمفاوضات الفرنسية بين جبهة التحرير الوطني 1955– 1956، مجلة الحوار المتوسطي، مج7، العدد 07، ديسمبر 2018، ص243.

[3]– عزيز خيثر، الاتصالات مقال بعنوان: المفاوضات السرية بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، مجلة الحوار المتوسطة، العدد3، ص377.

بقاءها في الجزائر. رغم كل هذا إلا أنه تواصلت اللقاءات السرية ولكن هذه المرة خارج الجزائر بدول عربية وأوروبية لتضمن لنفسها وساطة قوية.

2) اللقاءات الخارجية: تم عقد عدة لقاءات خارج الجزائر بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة الفرنسية، والتي من بينها.

- لقاء القاهرة: بعد فشل اللقاء مع قادة الداخل في مارس 1956 التفت غي مولي نحو قيادة الثورة بالخارج وبالأخص بالقاهرة[1]، وتم اللقاء بوساطة مصرية حيث أجرى جمال عبد الناصر بصفته رئيس للحكومة المصرية محادثات مع وزير الشؤون الخارجية الفرنسي كريستيان بينو حول فتح محادثات تكون سرية مع جبهة التحرير الوطني وتم تنظيم اللقاء في 10 أفريل 1956 بين مبعوثي غي مولي جورج غورس وهو معاون سابق للجنرال ديغول وجوزيف بيغارا[2] وقد مثل محمد خيضر وفد جبهة التحرير

وتمسك الطرف الفرنسي بالمخطط الثلاثي لرئيس الحكومة غي مولي المتمثل في "وقف اطلاق النار الانتخابات والمفاوضات" إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، أما خيضر فقد رافع عن المواقف المبدئية للجبهة: وهي الإعتراف اللامشروط بالاستقلال ووقف إطلاق النار وبعد ذلك يمكن انتخاب مجلس جزائري تنبثق عنه حكومة جزائرية بالتالي يمكن التفاوض معه حول الاتفاقات الفرنسية الجزائرية المقبلة، كما أكد خيضر أن عليه أن يشاور قادة جبهة التحرير في الداخل حول المفاوضات وفشل اللقاء نظرا لتباعد الرؤى بين الطرفين[3].

[1]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص441.

[2]– جوزيف بيغارا Josephe Begarra: شغل عضو عضو في اللجنة الإدارية في الفرع الفرنسي في الأممية العالمية SFIO ثم مستشارا للاتحاد الفرنسي، ينظر: ميلودي سيهام، اتفاقية إفيان أسبابها ومضمونها، وردود الأفعال، المذكرة السابق، ص04.

[3]– سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان أسبابها ومضمونها، وردود الأفعال، المذكرة نفسها، ص05.

- لقاءات بلغراد وروما: جرت مفاوضات جديدة على العاصمة اليوغسلافية بلغراد نهاية جويلية 1956[1] والتقى "ببر كومين" الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي بمحمد يزيد وأحمد فرانسيس[2] يوم 21 جويلية 1956[3] وتجدد اللقاء مرة أخرى من 02 إلى 05 سبتمبر 1956 بروما مثل الجزائر فيه محمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمن كيوان، أما فرنسا فمثّلها كومان برفقة كازيل وبيهر بولت حيث عرض الفرنسيون طرحهم المتمثل في "التسيير الذاتي الواسع" أي منح الجزائر استقلالا إداريا ضمن صلاحيات محدودة[4].

ليتجدد لقاء في بلغراد في 20 سبتمبر 1956 وحضر هير بولت وحده هذه المرة أما الوفد الخارجي كان يتألف من خيضر ولامين دباغين[5] حيث تم التأكيد على الاستقلال أولا، فاقترح الوفد الفرنسي بدلا من كلمة الاستقلال حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه[6]، عقد خيضر وكومين لقاءين أخريين الأول في القاهرة والثاني في بريوني وكان مقررا أن تشجع هذه اللقاءات في مؤتمر تونس المغاربي يوم 23 أكتوبر 1956 لولا حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي يوما قبل ذلك[7] فباختطافها قدمت فرنسا خدمة جليلة لقادة الثورة من حيث لا تدري، فقد كان هناك صراع بين قادة الداخل بقيادة عيان رمضان وقادة الخارج بقيادة بن بلة، فالأول كان ينظر

[1]– سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان أسبابها ومضمونها، وردود الأفعال، المذكرة السابقة، ص05.

[2]– أحمد فرانسيس: ولد سنة 1912 في مدينة غليزان دكتور في الطب، ناضل إلى جانب فرحات عباس في حركة أحباب البيان والحرية AML ثم في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA التحق بالثورة رفقة فرحات عباس سنة 1955 عين وزيرا للمالية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، ثم عمل بالدبلوماسية بعد الاستقلال، ينظر: عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص290.

[3]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص441.

[4]– سهام ميلودي، أسبابها ومضمونها، وردود الأفعال، المذكرة السابقة، ص06، 07.

[5]– أمين محمد دباغين: ولد سنة 1916 بمدينة شرشال، التحلق بمعهد الطب فانخرط في صفوف حزب الشعب وشارك في مظاهرات 8 ماي 1945 انتخب نائبا في جمعية الوطنية ودخل في صراعات مع حركة الانتصار الديموقراطية فعزله مصالي سنة 1949، التحق في الثورة 1955 فعين على رأس الوفد الخارجي ووزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة، ينظر: بن حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص298.

[6]– سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان مضمونها وأسبابها، دراسة تحليلية، المذكرة السابقة، ص7.

[7]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية المرجع نفسه، ص441.

للمفاوضات بصيغة ولا يريد أن يترك للوفد الخارجي الفضل للوصول للسلم، وهذه الحادثة التي اعتبرتها فرنسا نصرا لها قد جنب الثورة الوقوع في أزمة كبير[1] هكذا أجهضت هذه الاتصالات وهي في المهد ولم يجد غي مولي سوى التملص وانكار أية اتصالات مع الثوار[2].

إن هذه الاتصالات والقاءات السرية التي جرت بين وفد جبهة التحرير الوطني ومبعوثي الحكومات الفرنسية لم تكن إلا محاولة فرنسا لتمويه قادة الثورة بأن لها نية واضحة نحو التفاوض إلا أن هذه اللقاءات تميزت بتباعد في وجهات النظر بين الطرفين.

في الأخير توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- سواء كانت رسمية أو غير رسمية بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية لاسيما خلال الفترة الممتدة 1955- 1960 كانت نتيجة لما يلي:

- الدور الدبلوماسي الكبير الذي قامت به دبلوماسية الثورة التحريرية في الخارج، ونتج عنها اعتراف عد كبير من دول العالم في القضية الجزائرية.
- كما أن تواجد الهيئات الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني في معظم دول العالم، وقدرتها على استمالة الرأي العام العالمي جعل الطرف الفرنسي يتقرب من ممثلي الجبهة حتى يطرح سياسته وشروطه على الطرف الجزائري، وفي نفس الوقت محاولة مراوغته لإنهاء الحرب بأقل تكلفة وأكثر انتصارا، إلا أن الطرف الجزائري كان متمسكا بجملة من المبادئ أهمها الاستقلال الشامل ودون المساس بوحدة الأرض والشعب.
- الاتصالات التي جرت بين الطرفين أخذت حيزا كبيرا من الوقت بين سنتي 1955- 1960، وهذا التعنت من الطرف الفرنسي ورغبته في إفشال الثورة بكل الطرق بما في ذلك المراوغات

[1]- فطيمة بوراس، رحال مروة، الاتصالات الجزائرية الفرنسية للمفاوضات 1956-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ، عام كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص19-20.

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص441.

الناتجة عن الاتصالات في الوقت الذي ظل الطرف الجزائري متمسكا في حقه في السيادة الكاملة على ممتلكاته واستقلاله الكامل.

المبحث الثالث: المفاوضات الجدية وإعلان الاستقلال:

لقد استطاعت الثورة الجزائرية إسقاط سبع حكومات فرنسية في الجزائر والحقت بهم هزائم متتالية وخسائر في مختلف المجالات الاقتصادية، المالية...، وحاولت تلك الحكومة جر الثورة وقادتها إلى إيقاف الحرب عن طريق مجموعة من الاتصالات واللقاءات السرية التي آلت كلها إلى الفشل وذلك لتباعد وجهات النظر وتعنت الوفد الفرنسي وإصرار الوفد الجزائري على فكرة الاستقلال التام للجزائر والجزائريين.

آ) الاتصالات التي جرت في عهد الجمهورية الخامسة: والتي جاءت في الظروف التالية.

1) عودة ديغول للسلطة: تعيين الجنرال ديغول كرئيس للحكومة الفرنسية نتيجة عدة ظروف وأسباب كانت تمر بها فرنسا، والتي من بينها الظروف الاقتصادية الصعبة لدرجة أنها وصلت للاقتراض، وهذا دليل على أن الثورة التحريرية قد أنهكت خزينتها، فجاء تمرد 13 ماي 1958 الذي قامت القوات الفرنسية المتواجدة بالجزائر بقيادة صالان وجاك ماسي بدعم من المستوطنين الأوربيين، الذين طالبوا بعودة الجنرال ديغول إلى تسلم الحكم لإنقاذ فرنسا من الإفلاس، وبالفعل وافق الجنرال ديغول وتسلم رئاسة الحكومة في الفاتح جوان 1958[1].

2) الوضع السياسي الذي عرفته الثورة: تعرضت الثورة الجزائرية لأزمات جديدة جراء خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني نحو القاهرة وازدياد الخلافات، وخلال انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني في أوت 1957 حيث تم فيه توسيع أعضائه من 34 إلى 54 عضوا وانتخاب لجنة التنسيق والتنفيذ وخلال اجتماعات حثيثة ما بثين 07 و09 و17 سبتمبر 1958 لأعضاء الحكومة

[1]– بوراس فاطمة، رحال مرة، الاتصالات الجزائرية الفرنسية "المفاوضات 1956-1962"، مذكرة السابقة، ص22-23.

المصغرة بالقاهرة أعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كرد فعل على استراتيجية ديغول القاضية بفرض السلام بالقوة العسكرية والمناورات الدبلوماسية وطرح بديل أمام فرنسا لكي تستجيب لشروط جبهة التحرير الوطني ولدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة معترف بها دوليا.[1]

3) السياسة العدوانية للجنرال ديغول: جاء الجنرال ديغول بسياسة إصلاحية في الظاهر، ولكنها استعمارية وعدوانية في الواقع، سعى من خلالها بشتى الطرق والوسائل السياسية والعسكرية بتبني

المشاريع الاقتصادية والاجتماعية من أجل استمارة الجزائريين وابعادهم عن ثورتهم، ولما فشل في مهمته، أدرك بأن الحل الأمثل الذي يجنبه مخاطر الورطة التي وقع فيها هي اللجوء إلى المفاوضات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، وفي نفس الوقت كان الجبهة تبحث عن حل سياسي يحقق لها السيادة الكاملة، وكذا إيقاف الحرب التي كلفت الشعب الجزائري خسائر كبيرة ، مما دفع فرحات عباس يقول: "إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد ديغول"[2].

لقد كان غرض ديغول أن يتفاوض من موقع قوة ويجد حين ذلك مفاوضا ضعيفا حيث نظم استفتاء في 1958/09/28 حول دستور الجمهورية الخامسة الذي يرمي إلى الإدماج وفي يوم 03 أكتوبر 1958 أعلن ديغول عن مشروع قسنطينة وهو اقتصادي إلى حد كبير وفي 23 أكتوبر من نفس السنة اقترح ديغول سلم الأبطال الذي لم يكن سوى نداءا للاستسلام وزرع الشقاق في صفوف جبهة التحرير الوطني وفي حين أعلنت الحكومة المؤقتة عن رفضها لسلم الشجعان باعتباره لا يخدم القضية الجزائرية، ونتيجة لفشل كل المناورات الديغولية التي أدت إلى خسائر كبيرة، مما اضطره إلى اللجوء إلى التفاوض بعد 16 سبتمبر 1959 عندما أعلن خطابا باسم فرنسا أنه يعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير، وردا على تصريح ديغول خرجت الحكومة المؤقتة ببيان ترحب بمبدأ

[1]– محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 7 مارس 2018، ص227-228.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، المرجع السابق، ص111.

تقرير المصير بشرط أن يطبق كما حددته المواثيق الدولية وفي 12 أكتوبر 1959 صرح وزير الخارجية الفرنسي أن بلاده مستعدة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني بشأن وقف القتال، حيث قام ديغول بإرسال مبعوثيه للإلتقاء مع صالح زعموم[1] في مارس 1960 ولقاء آخر مع ديغول نفسه في 10 جوان 1960 لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، وألقى خطابا في 14 جوان 1960 صرح فيه بما يلي"إننا ننتظركم هنا لنجد معكم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن"[2]، وبداية مفاوضات مولان.

ب): المفاوضات الرسمية: جرت في شكل سلسلة من المفاوضات، المتمثلة فيما يلي.

1) محادثات مولان 25- 29 جوان 1960: انطلاقا من تصريح الجنرال ديغول بتاريخ 14 جوان 1960 فقد استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال مبعوثين هما محمد الصديق بن يحي[3] وأحمد بومنجل[4] ولم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس متمردين وعزلتهم في مقر عمالة مولان من 25-29 جوان 1960 حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة، وأثناء ذلك في غمرة المساومات مع إطارات الولاية الرابعة من

[1]– صالح زعموم: ولد في 29 نوفمبر 1928 بعين طاية شرق العاصمة وتحصل على الشهادة الإبتدائية ليعمل كسكريتار في بلدية ايغيل ايمول، انضم لحزب الشعب ثم المنظمة الخاصة، كان من بين المشاركين في تحضيرات الثورة الى جانب كريم بلقاسم في المنطقة الثالثة وفي بداية 1956، انتقل الى المنطقة الرابعة رفقة اعمران ودهليس واخرون تم تكليفه بعدد مؤتمر الصومام بالاتصال ثم ليتدرج في المسؤوليات وفي 1957 عين كمساعد لهواري بومدين بالمغرب ثم تونس ليعود الى الجزائر ويباشر النشاط العسكري توفي اثر كمين من طرف العدو جويلية 1960 ينظرل: جميلة حمية، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ، المذكرة السابقة 176.

[2]– نادية بلواضح، اتفاقيات ايفيان دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، 2014، ص6-7-8.

[3]– محمد بن يحي: ولد في 30 جانفي 1932 بجيجل، كان ضمن الممثلين لجبهة التحرير خلال مؤتمر بندوتغ 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة 1956 وزير المالية في الحكومة المؤقتة في 1960، ينظر: سهام ميلود، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955-1960، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، العدد2، ص281.

[4]– أحمد بومنجل: ولد في 22 أفريل 1906 ببني منقلة قرب تيزي وزو، مناضل في نجم شمال افريقيا، تم حزب الشعب، عضو في المجلس الوطني للثورة في 1959، ينظر: سهام ميلود، المجلة نفسها، ص289.

أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة فقط، والحكومة المؤقتة لا تدري شيء عن ذلك[1]، وفي الوقت الذي قام الجنرال ديغول بتعزيز قواته في الجزائر حيث بلغت حوالي 500 ألف جندي إلى جانب الشرطة والدرك كما أدى إلى توقف الاتصالات لمدة ثمانية أشهر حمل فيها ديغول الحكومة المؤقتة فشل المفاوضات في الوقت الذي كانت فيها الحكومة الفرنسية متخوفة من تمرد الجيش والمعمرين في الجزائر[2]، كانت المفاوضات صعبة للغاية، والنتيجة تتوقف على وحدتنا ودعم الجماهير، هذا الدعم الذي تجلى في الانتفاضات الشعبية التي جرت 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة والمدن الكبرى[3]، تأكد من تمسك الشعب الجزائري بمطلب الاستقلال وبجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي فقرر الإسراع في إيجاد حل للقضية الجزائرية في إطار تسوية تحفظ ماء الوجه لفرنسا، ورأى أن يحكم الشعب الفرنسي في استفتاء بخصوص تقرير مصير الشعب الجزائري، وأعطى استفتاء الشعب الفرنسي في الثامن من جانفي 1961 الضوء الأخضر لديغول للدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني[4].

2) لقاء لوسيرن Lucerne "20 فيفري 1961: جرت اللقاءات الجدية الأولى بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن — سويسرا– يوم 20 فيفري 1961 بواسطة أوليفي لونق (olivier long) الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر، وأوكل ديغول هذه المهمة لـ(جورج بومبيدو "GEORGE *BOMBYDOU*" وذلك لاستمزاج نوايا الجزائريين[5] أما الوفد الجزائري فمثله كل من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل أما الجانب السويسري كان يقوده

[1]– بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، ترجمة محل العين جبايلي ولحسن زعدار، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، ص18-19.

[2]– مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات إيفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 34، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، جوان 2018، ص230.

[3]– بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، ..... المصدر السابق، ص19.

[4]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص443.

[5] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، ..... المصدر السابق، ص20.

جينريكو بوشي وهو المساعد الأول لأوليفي لونغ، أما النقاط التي أثارها بومبيدو والذي كان يحمل مجموعة من القرارات حول:

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات لتقرير المصير.
- جنسية الأقلية الأوروبية.
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
- ضمانات وتمثيل الأقليات.

وأكد الوفد الجزائري من جديد مبدأ تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة[1].

– كما نجد بومبيدو قد ألح على ضرورة الاتفاق على هدنة وقف إطلاق النار قبل الشروع في أية مفاوضات وبذلك يطلق سراح السجناء الخمس وهذا ما لم يقبله الوفد الجزائري فكيف يتم وقف الحرب ثم تستأنف المفاوضات لأن الهدنة مجرد وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين في حين وقف إطلاق النار هو عبارة عن نتيجة مفاوضات تحل بها المسائل السياسية والعسكرية[2].

أما النقطة التي أفاضت الكأس هي قضية الصحراء حيث سأل بو لحروف الوفد الفرنسي حيث قال: "لم تذكر الصحراء في عرضك وكأنها ليست جزائرية أو ليست موجودة، فكانت إجابة بومبيدو:" إن الصحراء لا نقاش فيها وهي عبارة عن بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية وللجزائر واحدة من هذه الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع من هذا المنطلق تبين لنا أن فرنسا تحاول تجزئة الجزائر وبالتالي تقضي على الوحدة الترابية، وهذا ما أدى إلى عدم تفاهم الطرفين لأن فرنسا بالنقاط التي تعرضت لها لا تريد منح الجزائر الاستقلال كاملا، وبداية من محاولتها لفصل الصحراء نظر لما تحتويه من ثروات[3]، وبطبيعة الحال كانت التصورات التي قدمها

[1]– فاطمة بوراس، الإتصالات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص30

[2]– سهام ميلودي، اتفاقيات ايفيان، مضمونها ...، المرجع السابق، ص60.

[3]– يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة للطباعة والنشر، 2007، ص104.

الوفد الفرنسي كلها متناقضة مع تصور الحكومة الجزائرية التي كانت متمسكة بوحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري مع الاتفاق بوجود أقلية أوروبية، كما رفضت جبهة التحرير الوطني فكرة المائدة المستديرة وتمسكها أن تكون جبهة التحرير الوطني هي المتحدث الوحيد مع الجانب الفرنسي.

ورغم وصول المفاوضات إلى طريق مسدود إلا أن باب التفاوض لم يغلق نهائيا حيث ظلت الاتصالات السرية متواصلة حيث أعلن الطرفان استئناف المفاوضات في 07 أفريل 1961 مما أثار مخاوف المستوطنين والعسكريين الفرنسيين في الجزائر، وهو ما دفعهم إلى محاولة الانقلاب في 22 أفريل 1961[1] من طرف الجنرالات الأربعة المتمردون هم: موريس شال، ادموند جوهود، اندري زيلر راؤول صالان، ويعود ذلك التمرد إلى الذي لم يدم سوى أربعة أيام إلى الندوة الصحفية التي عقدها الجنرال ديغول يوم 11 أفريل 1961 والتي أكد فيها: "الجزائر تكلفنا أكثر ما ترده علينا"[2].

وعليه فإن فرنسا لن تعترض سبيل السكان الجزائريين إذ قرروا إقامة دولتهم، ولمزيد من التوضيحات فإن هذه الدولة ستكون لها السيادة في الداخل والخارج، هذه الطريقة في معالجة القضية الجزائرية التي اعتبرها الجنرال شال[3] استسلامية ومخلة بالشرف الفرنسي ولو لم يأخذ في الحسبان الارتباطات الشخصية والقناعات العقيدية والفكرية التي تطبع شخصية أغلبية الضباط السامين الذين لم تكن لهم حسابات خاصة مع الجنرال ديغول مثل ما هو الشأن بالنسبة إليه، ولم يكن ما يشدهم مثله إلى "الجزائر الفرنسية" لأجل ذلك أصيب بخيبة أمل وتأكد أن التمرد لا قاعدة له سوى العاصمة وضواحيها، عندها أيقن أن الاستيلاء على كل الجزائر لم يعد ممكنا وسلم

[1]– مراد بوعباش، المرجع السابق، ص231.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص107.

[3]– الجنرال موريس شال: ولد بفرنسا 05 سبتمبر 1905 برتبة ملازم شال كير في 1923 والتحق بمدرسة التطبيقية للطيران 1925 ليتقلد عدة مناصب اخرها جنرال قائد أعلى للقوات المسلحة في الجزائر ماي 1958 حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة وذلك لقيادته لانقلاب ضد الجنرال ديغول ينظر ل: جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، وزارة الثقافة، الجزائر 2008، ص84.

بفشل المحاولة[1]، حيث شعر ديغول بالخطر على شخصيته وسياسته فقرر الإسراع في حل المسألة الجزائرية التي أضحت بمثابة قنبلة موقوتة تهدد بتمزق فرنسا وأصبحت المصلحة هي التي تتحكم في سياسة ديغول الخارجية[2]، تعثرت المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت وبتاريخ 13 جوان 1961 توقفت على إثر المبادرة الفرنسية إلا أن الطرفين قررا البقاء على اتصال وتم تعيين دحلب الذي لعب دورا هاما ضمن وفدنا كممثل للحكومة المؤقتة والتقى الوفدان من جديد.

3) لقاء لوقران: كان في 20 جويلية 1961 بلوقران، ولم تكن فرنسا تنتظر الكثير من هذا اللقاء العام الثاني لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء وتقرر لقاء على حدى بين لويس جوكس وكريم وبلقاسم يوم 26 جويلية والتقا مرة ثانية جوكس وبلقاسم ودحلب واخفقت المحادثات اخفاقا تاما حول قضية الصحراء وكانت هذه المبادرة من طرف الوفد الجزائري[3].

لقد صرح الجنرال ديغول في مؤتمر صحفي 1961 قائلا: " إنما ما يتعلق به الأمر هو الانسحاب وأضاف لأول مرة: " فيما يخص الصحراء كان من الواجب الأخذ بالحقائق والواقع".. الخ " وأنه لا يوجد أي جزائري وأنا أعرف ذلك لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزءا من الجزائر" فقد تم أخيرا قبول مبدأ السيادة الجزائرية[4] حيث تم عقد لقاءات سرية.

4) لقاء بال الأول: 28-29 أكتوبر 1961، حيث كانت جلساته حاسمة في تليين كثير من العقبات[5] يتكون الوفد المكلف بالاتصال بالفرنسيين من محمد بن يحي ورضا مالك، ومثل ديغول في هذا اللقاء برونو دولوس وكلودشالي، وركز الوفد الجزائري على الوحدة الترابية وعلى مسألة هامة أخرى تتمثل في "مبدأ ترك الأخذ بالثأر" وحسب هذا المبدأ فإن الدولة الجزائرية المقبلة تمتنع عن إصدار

[1]– محمد العربي الزبيري، ج3 ، المرجع السابق، ص108-109

[2]– مراد بوعباش، المرجع نفسه، ص231.

[3]– بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان....، المصدر السابق، ص24-25.

[4]– سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص138.

[5]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص446.

أي عقاب على الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا وقدمت اقتراحات أخرى على المستوى الاستراتيجي والاقتصادي، أما بالنسبة للأقليات الأوروبية فقد بقيت حجر عثرة في المفاوضات إذ طالب ديغول لها ما يلي:

- مبدأ ازدواجية الجنسية.
- احترام العقيدة الدينية واللغة والأحوال الشخصية.
- حق إنشاء الجمعيات المشاركة في المجالس السياسية.
- إنشاء بعثات ثقافية، حرية تنقل الأموال لفترة محدودة.
- ضمان فترة انتقالية بثلاث مسائل: وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال، تهييئ السلطة التنفيذية المؤقتة للاستفتاء، تحضير المدة لتحضير الانتخابات العامة والخاصة.

5) لقاء بال الثاني: 09 نوفمبر 1961 كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة النيابية عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما يخص[1]:

– الأقليات الأوروبية، التواجد العسكري، المرحلة الانتقالية، الهيئة التنفيذية المؤقتة، البترول منطقة الفرنك . وفي تلك الظروف ارتأى المعتقلون في سجون فرنسا أن يعلنوا فجأة القيام بإضراب

عن الطعام على إثر ذلك أوقفت المحادثات السرية[2].

– تم عقد جلسة مفاوضات جديدة في لي روس أيام 11– 19 فيفري 1962 باعتبارها حاسمة اتفق الطرفان على توسيع تمثيلهم النيابي[3] حيث حضر في الجانب الجزائري (كريم بلقاسم، سعد دحلب لخضر بن طوبال)، أما الوفد الفرنسي (لويس جوكسر، روبير بيرن) توصلا الطرفان إلى اتفاقيات مبدئية حول العديد من القضايا، أهمها ملف التعاون ومسألة الاستقلال، ثروات الصحراء وبعد

[1]– بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان.....، المصدر السابق، ص29–30.

[2]– بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان...، المصدر نفسه، ص31.

[3]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص447.

التوافق على مسودة الاتفاق استوجب رجوع كل طرف لاستشارة حكومته، فدفعت الحكومة المؤقتة لعقد اجتماع، ولقد أقر بنود هذه الاتفاقية وكلف الحكومة الجزائرية بمواصلة المفاوضات عليه عقد جلسة مفاوضات إيفيان[1].

لقد صرح لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية يوم 31 مارس 1961 بأن فرنسا ستفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج حيث أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ترفض أن تحضر مفاوضات إيفيان ما دامت فرنسا تنوي التفاوض مع حركة أخرى لا تلعب أي دور في حركة تحرير الجزائر مع قوات الاحتلال[2].

ج) مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي 1961: عقد في فندق ديبراك وذلك على الحدود السويسرية الفرنسية بمدينة إيفيان[3]، حيث التقى الوفد المشكل من السيد (كريم بلقاسم، محمد الصديق بن يحي أحمد فرانسيس، سعد دحلب، رضا مالك وأحمد بومنجل) بالسيد لويس جوكس، وكلود شاي، وبرنوا دولوس ورغم اللقاءات المتكرر ما بين 20 ماي 13 جوان 1961 لم يتواصل الوفدان إلى حل جميع القضايا العالقة إلا اعترضتها مشاكل الطرف الفرنسي الممثلة في ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات والمساس بالوحدة الترابية للجزائر بسبب مشكلة الصحراء التي أصرت فرنسا على فصلها عن الجزائر وقضية فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين والجزائريين إلا أن الوفد الجزائري رفض المساومة على المبادئ الأساسية التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954[4].

[1]– جميلة عمية، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مذكره لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، قسم تايخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص58.

[2]– فاطمة بوراس، الإتصالات الجزائرية الفرنسية...، المذكرة السابق، ص40.

[3]– خليفة الجندي وآخرون، حوار حول الثورة الجزائرية الثالث، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ص180.

[4]– محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 7 مارس 2018.

كان الوفد الجزائري يتفاوض ويقيم في منزل الأمير القطري الشيخ بن علي الثاني وقد تكون الوفد الجزائري من بن يحي الطيب بولحروف، أحمد قائد[1]، علي بومنجل وتمت مفاوضات إيفيان الأولى على عدة لقاءات.

1) اللقاء الأول 20 ماي 1961: وقد طلب فيه الوفد الجزائري المفاوض على لسان كريم بلقاسم: ليس من الممكن أن ندخل مفاوضات في حين يستمر وتتضاعف المعارك وذلك لاعتبارين نفسي وأخلاقي في حين قررت فرنسا اتخاذ إجراءات فورية لتهدئة الوضع والتوقف عن العنف.

كما حسنت وضعية الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة وبهذا تقرر وقف إطلاق النار 20 ماي 1961 إلا أن الحكومة المؤقتة قد رفضت في البداية إلا أنها رضخت بعد ضغط الرأي العام العالمي[2].

2) اللقاء الثاني 23 ماي 1961: طلب كريم بلقاسم بإطلاق سراح المعتقلين الخمسة وإجراء استفتاء عام بالجزائر لكن لويس جوكس رفض كل هذه المطالب قبل منح ضمانات للأقليات الأوروبية بالجزائر وأن يكون وقف إطلاق النار باتفاق سياسي بين الطرفين[3].

2) اللقاء الثالث 27 ماي 1961: تحدثت فرنسا فيه عن استقلال الجزائر دون الصحراء وكذا حول المرحلة الانتقالية بين وقف القتال والاستفتاء حول الاستقلال، فرد الوفد الجزائري باقتراح منح ضمانات لحماية أملاك المستوطنين الراغبين في البقاء بالجزائر واقامة علاقات مع فرنسا لكن لويس جوكس رفض ذلك.

4) اللقاء الرابع 31 ماي 1961م: نوقشت فيه قضية الصحراء حيث تمسك الوفد الفرنسي بها فجاء رد سعد دحلب قائلا أن الجزائر بالنسبة إلينا هي التي درستنا إياها المدارس الفرنسية لا يمكننا أن

[1]– أحمد قائد: من مناضلي اتحاد الديموقراطي، التحق بالثورة منذ 1955، قيادي في الولاية الخامسة ونائب هواري بومدين من معارضي الحكومة المؤقتة، غادر البلاد 1972، ينظر: تيزي ميلود، المرجع السابق، ص316.

[2]– فاطمة بوراس، الاتصالات الجزائرية الفرنسية ..، المذكرة السابقة، ص42-43.

[3]– بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان...، المصدر السابق، ص23.

نتصور أنها تضم جميع الأقاليم ومن المستحيل أن ينتج عن حرب الجزائر فصل قطعة جنونية من الجزائر.

5) اللقاء الخامس 02-03 جوان 1961م: وفيه رد أعضاء الوفد الجزائري على قضية الصحراء الجزائرية مبرهنا على ذلك تاريخيا وجغرافيا ونوقشت أيضا قضية الأقليات الأوروبية.

6) اللقاء السادس 06 جوان 1961م: وفيه رد كريم بلقاسم على قضية الأقليات الأوروبية حيث أعطاهم حرية الاختيار وفي لقاء 13 جوان 1961 تأكد الوفد من استحالة الوصول إلى نتيجة في هذه المفاوضات وذلك بسبب قضية الصحراء وكذا الأقليات الأوروبية[1].

د) مفاوضات إيفيان الثانية 07 إلى 18 مارس 1962 وإعلان الاستقلال: بعد اطلاع الحكومة المؤقتة عن النتائج الإيجابية لاجتماع طرابلس وموافقة المجلس الوطني على مسودة ليروس التقى الوفدان في إيفيان يوم 07 مارس 1962 في لقاء رسمي للموافقة النهائية على الاتفاقية، وقد جاء إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بما يلي بأن تكوين دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة مطابقة للواقع الجزائر، وبما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين.

حيث يمكن حصر مضمون الاتفاقيات إيفيان في ما يلي:

1) وقف إطلاق النار ابتداءا من يوم 19 مارس 1962 والاعتراف بإستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أرضيها ووحدة ترابها[2].

2) حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية وضمان أملاكهم وأموالهم.

3) التعاون بين فرنسا وجزائر في جميع المجالات.

4) تحديد الفترة الانتقالية بأربعة أشهر يتم التمهيد لإجراء استفتاء.

[1]– فاطمة بوراس، الاتصالات الجزائرية الفرنسية ...، المذكرة السابقة، ص42-43.

[2]– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص87.

5) انشاء لجنة نتفيذية مشتركة لتسير المرحلة الانتقالية

6) إجراء عملية استفتاء حول تقرير المصير مباشرة عقب الفترة الانتقالية.

7) إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوم من اتفاقية وقف اطلاق النار.

8) انسحاب الجيش الفرنسي مباشرة بعد إجراء استفتاء تقرير المصير[1].

وفي 18 مارس 1962 حوالي الساعة السادسة مساءا وقع الرئيسين جوكس وكريم بلقاسم على اتفاقيات إيفيان وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار[2].

وإلى غاية عشية إعلان الاستقلال كنا نعاني زيادة على فتك المنظمة العسكرية السرية من تهديد التقسيم ومع ذلك لم يتم فصل المدينتين الكبيرتين الجزائر العاصمة ووهران وكذلك الصحراء عن باقي التراب الوطني وذلك هو المعنى الحقيقي لانتصار الوحدة الترابية ويتعلق الانتصار الثاني بالسيادة الوطنية، حيث أدى اتفاق إيفيان إلى دولة جزائرية ذات سيادة في الداخل والخارج.

ورحب الرأي العالمي باتفاقية ايفيان واعتبر الزعماء المعروفون في الحروب الثورية مثل تيتو وفيدال كاسترو أنها كانت انتصارا عظيما[3].

د) إعلان الاستقلال: جرى الاستفتاء في كل من فرنسا والجزائر على مرحلتين متباعدتين نسبيا ففي فرنسا والأقاليم التابعة لها جرى الاقتراع بتاريخ 08 أفريل 1962 فكانت أغلب الأصوات أجابت بـ"نعم"، أما في الجزائر فقد كانت العملية تتطلب الكثير من الحذر، والتنسيق مع الحكومة المؤقتة والمفوض السامي، وقد اتفقت هذه السلطات الثلاثة على أن يكون الاستفتاء يوم 01 جويلية 1962 طبقا لما نصت عليه اتفاقيات إيفيان فعبر الشعب الجزائري عن رغبته في استقلال

[1]– فاطمة بوراس، الاتصالات الجزائرية الفرنسية ...، المذكرة السابقة، ص53-54.

[2]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص168.

[3]– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص41.

الجزائر[1]، وأعلنت النتائج الرسمية يوم 03 جويلية 1962، وفي نفس اليوم وجه الرئيس ديغول رسالة إلى رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمن فارس تؤكد هذه الرسالة أن فرنسا سجلت نتائج أول جويلية 1962 وتطبيقا لتصريحات 19 مارس 1962 فاعترفت باستقلال الجزائر يوم 03 جويلية 1962 أنزل العلم الفرنسي من طرف جنود فرنسيين ورفع مكانه العلم الجزائري، وفي اليوم نفسه تم فتح الحدود التونسية والمغربية[2]، وتم اختيار 05 جويلية 1962 يوم الاستقلال.

ومن خلال معالجتنا لهذا المبحث، يمكن أن نصل إلى عدة استنتاجات نذكر أهمها فيما يلي:

-بعد أسلوب حرب الابادة الذي طبق في مرحلة قيادة الرئيس روني كوتي ثم عهد الجنرال ديغول الذي أرادت سلطات الاحتلال من خلال القوة العسكرية، وبعد اخفاقها لجأت الى المراوغات السياسية التي لاحظناها في الاتصالات السابقة وكذا تلك التي جاء بها الجنرال ديغول مثل:(مشروع قسنطينة، سلم الشجعان، الجزائر جزائرية والجزائر تقرير المصير)التي كان مآلها الفشل هي الأخرى.

- في الوقت التي كانت فيه الدبلوماسية الجزائرية تقوم بتوضيح الرؤى الخاصة بالثورة لدى المجتمع الدولي، فجاءت المفاوضات كنتيجة حتمية رغم أنف المحتل.
- لجوء الجنرال ديغول للمفاوضات والاعتراف بممثلي جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد جاء كنتيجة حتمية لكل الاخفاقات التي منيت بها السياسة الفرنسية في الميدان
- لجوء الجنرال ديغول للمفاوضات كان نتيجة للانتصارات التي حققتها الثورة في الميدان وكذا في العمل السياسي والدبلوماسي في الخارج مما جعل الجنرال ديغول يعمل على انقاذ بلده من الافلاس السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي فكان اللجوء الى المفاوضات هو الحل الأمثل لإنقاذ فرنسا مما الت اليه من اخفاقات متعددة.

[1]– إيمان لمشلفق، مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956– 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، ص72.

[2]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص587.

الخـاتمة

من خلال بحثنا في هذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكرها كالآتي:

شهدت الحركة الوطنية نشاطا سياسيا وعسكريا، من حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي انبثق عنها تشكيل المنظمة الخاصة التي عملت على التنسيق السياسي والعسكري، ومنه تبينت بوضوح الدور المهم للمنظمة الخاصة في اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، وذلك بجمعها لرجال الثورة وتدريبهم وتكوينهم، وبفضل أعمالها الكبرى التي أنجزتها بكل سرية وجدية، في ظرف قياسي حيث استطاعت أن تكون عددا معتبرا من الرجال والقيام بتدريبهم على أساليب القتال، بالرغم من أنها واجهت عدة صعوبات من بينها المال وكذا متابعتها من طرف السلطات الاستعمارية واكتشافها سنة 1950، إلاّ أنها استمرت في عملها إلى غاية اندلاع الثورة 1954.

وبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة 18 مارس 1950 واعتقال العديد من مناضليها كان أبرزهم أحمد بن بلة، أحمد محساس، امحمد يوسفي، هذا ما زاد في تصدع الحزب MTLD وخاصة الصراع الذي كان قائما بين المصاليين والمركزيين من أجل الاستحواذ على القاعدة النضالية، إذ قام العديد من المناضلين للحفاظ على القاعدة الحزبية، وأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تأسست 23 مارس 1954 والاجتماع الـ06 شهر أكتوبر 1954 وتالتها عدة اجتماعات إذ تم تحديد الإعلان عن اندلاع الثورة يوم الاثنين الفاتح من نوفمبر على الساعة 10:00.

بعد صدور بيان أول نوفمبر، بدأ قادة الثورة يفكرون في ضرورة العمل على تنظيم الثورة وبالتالي العمل على استمراريتها، وتحقيق آمال الاستقلال لذلك عمل هؤلاء على تبني تقييم الثورة مكاسب تنظيمية بيانية وعسكرية، فشغلت الانطلاقة التنظيمية لمسار الثورة التحريرية في الجزائر وبإصداره قرارات لتسيير التنظيم الثوري منها أولوية الداخل على الخارج نتج عنه صراع بين أعضاء الوفد الخارجي، وبالخصوص أحمد بن بلة الذي كان معارضا بشدة لقرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، مما أدى إلى ظهور الصراع بين القيادة الثورية المتواجدة في كل من الداخل والخارج، إلا أن عملية اختطاف طائرة الزعماء الخمسة، قللت نوعا ما من حدة الصراع .

ويضاف ذلك للتباين في وجهات النظر حول تقييم نتائج واضراب 08 أيام، وكذا معركة الجزائر إضافة لسيطرة السياسيين على المناصب الحساسة في المؤسسات الثورية، كل هذه الظروف أدت بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى المغادرة لخارج الوطن، وهناك تقرر عدد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقارة ما بين 20- 27 أوت 1956.

شهدت فترة انعقاد مؤتمر القاهرة العديد من الاجتماعات لدراسة ومناقشة مختلف قضايا الثورة وانتهى هذا المؤتمر بمجموعة من القرارات ومن بينها إلغاء مبدأ الأولويات حيث أدى هذا القرار حدوث صراع جديد بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، وانتهى الأمر إلى انتقال قيادة الثورة إلى أيادي العسكريين وتراجع نفوذ السياسيين.

ومن النتائج المترتبة عن هذا الاجتماع هي تشكيل لجنتي العمليات العسكرية في 1958/04/04 وكذا الحكومة المؤقتة بتاريخ 1958/09/19 وهو ما أدى إلى ميل كفة العسكريين على السياسيين في الهيئات القيادية للثورة المتواجدة في الخارج، والتي أصبحت هي المتحكمة في تسيير وتوجيه قادة الثورة في الخارج.

إن اجتماع العقداء العشرة، والذي كان بتونس حيث شهدت جلساته صراعا حادا والذي يمكن اعتباره على أنه استمرار للصراع الذي نشأ خلال مؤتمر الصومام وتجدد مع تشكيل الحكومة المرقتة إذ أصبحت هذه الأخيرة هي المتحكمة في الثورة، وكذا مع تشكيل قيادة الاركان العامة، حيث أعطيت لها الصلاحيات الواسعة في تسيير الجيش المتواجد بالداخل وعلى مستوى الحدود الشرقية والغربية، وهذا يعني أن الهيئات المركزية المتواجدة بالخارج أصبحت هي المسير للثورة بالداخل.

ونظرا لكون المجلس الوطني للثورة هو الهيئة المخولة لإجراء المفاوضات ومن ثم استقلال الجزائر فإن الحكومة المؤقتة نجحت في الوصول إلى الحل النهائي لوقف إطلاق النار، على إثر اتفاقية إيفيان الثانية، ومن ثم استرجاع السيادة الوطنية، التي كانت مطلب كل الجزائريين، أينما وجدوا.

ملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لهيئة أركان "المنظمة الخاصة"[1]

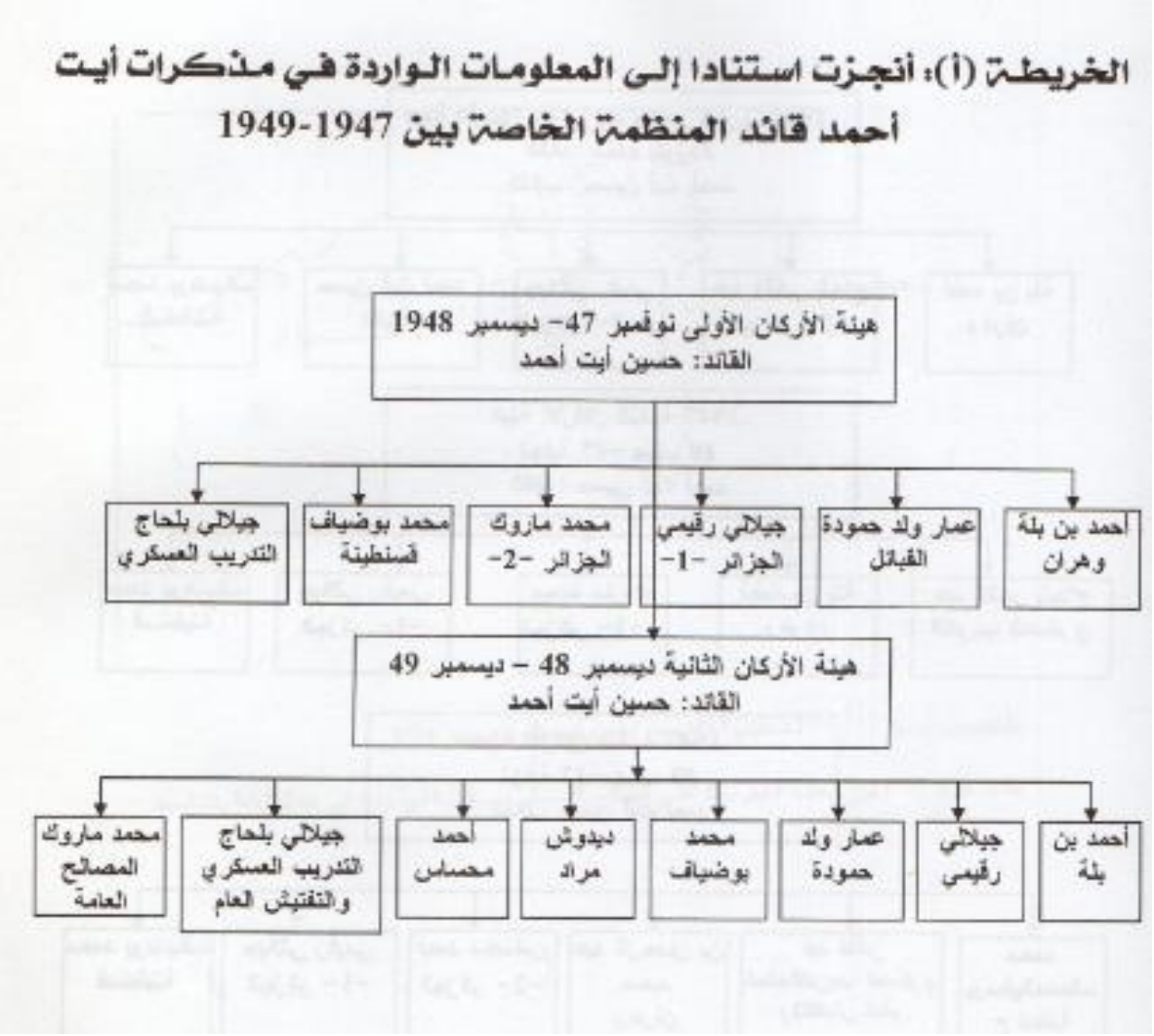

[1]- مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص455.

الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي لهيئة أركان "المنظمة الخاصة"[1]

الخريطة (ب): أنجزت استنادا إلى المعلومات المنسوبة إلى جيلالي رقيمي عضو هيئة الأركان (47-50) والمنقولة عن كتاب بن يوسف بن خدة، Les origines du 1er Novembre 1954 ص 297.

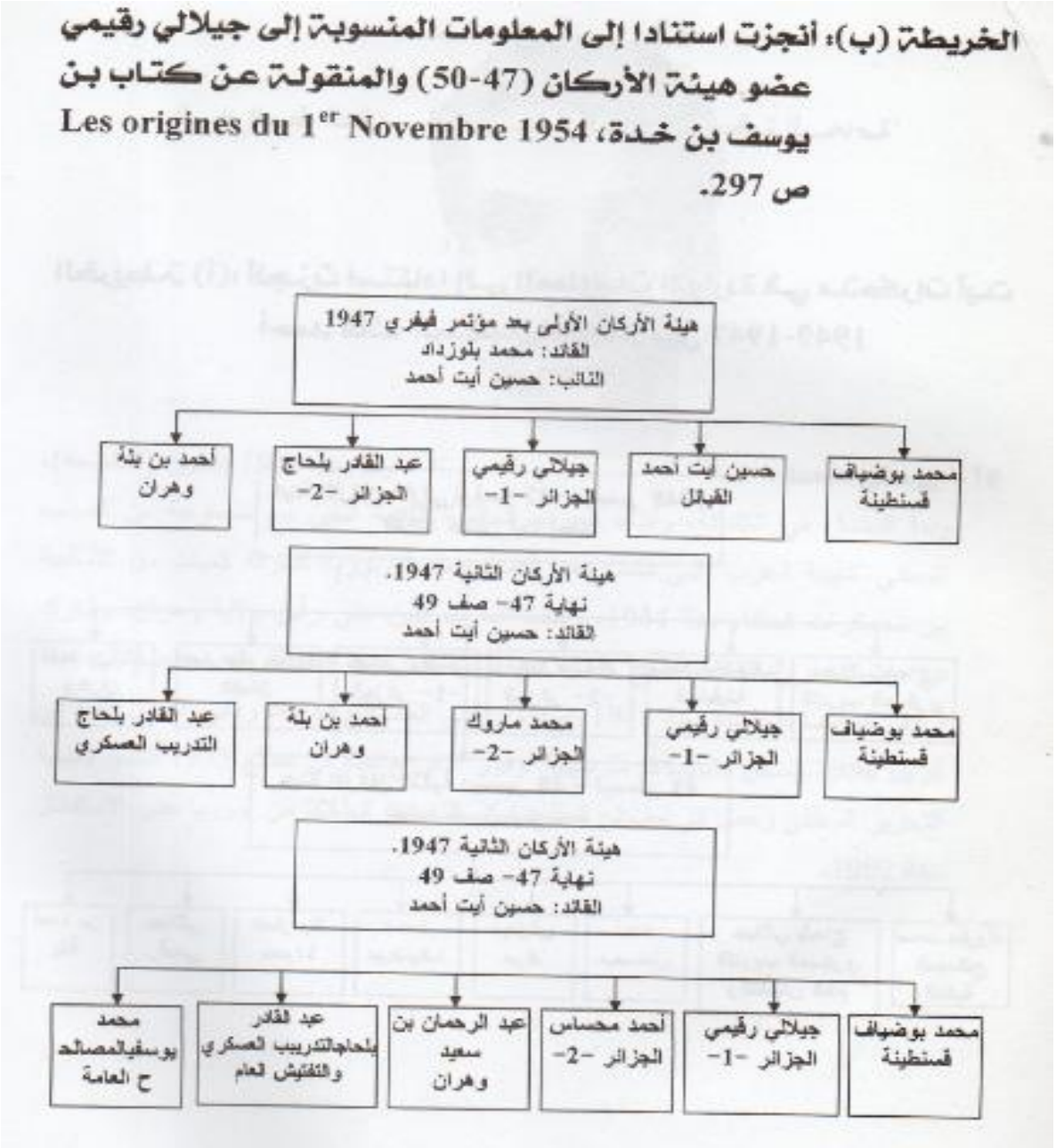

[1] – مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص456.

الملحق رقم (03): التقسيم الإداري للجزائر قبل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[1]

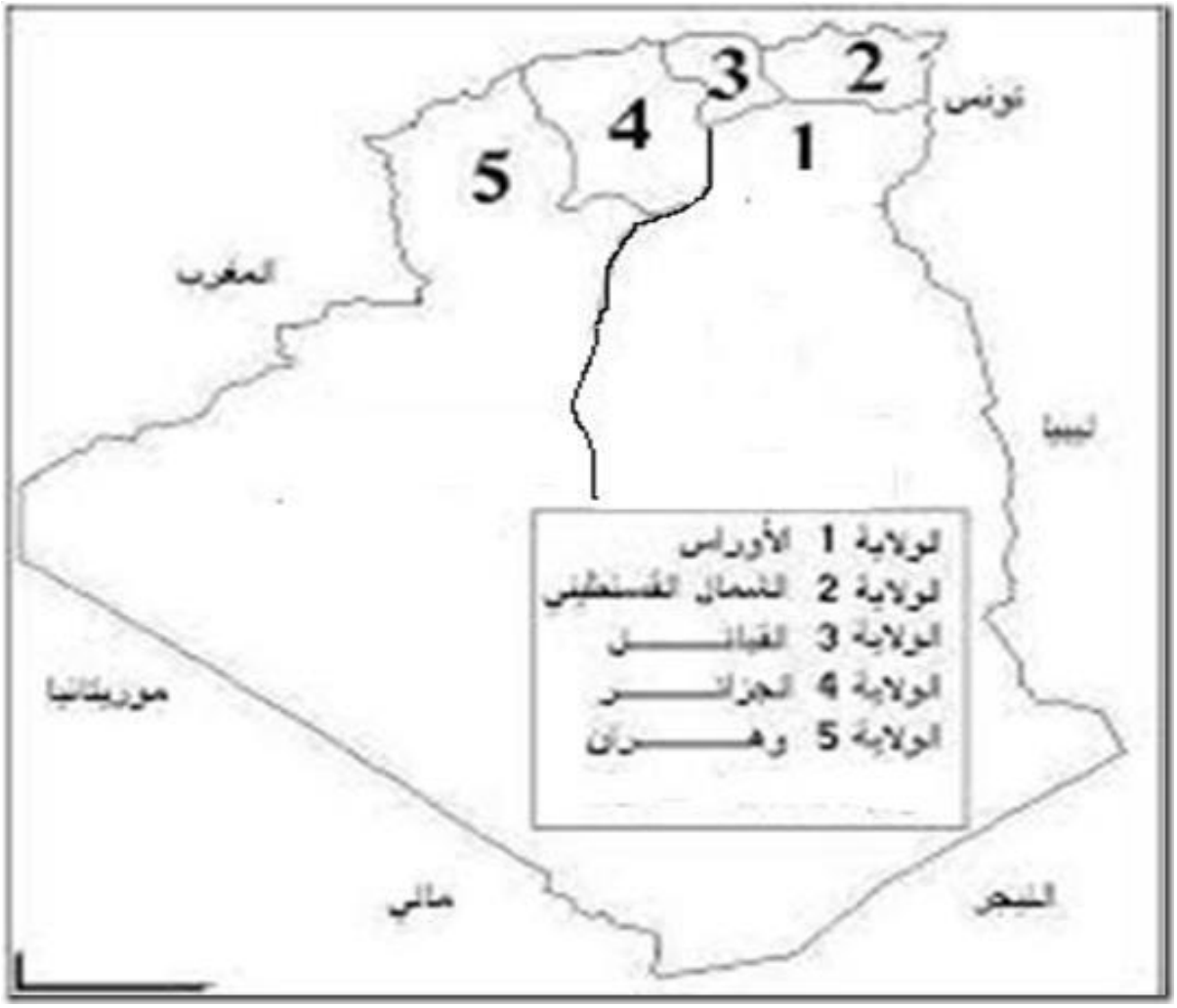

[1] https://www.google.com./- وقت الدخول 11:48 وقت الخروج 12:00، التاريخ: 02 سبتمبر 2020

الملحق رقم (04): بيان أول نوفمبر[1]

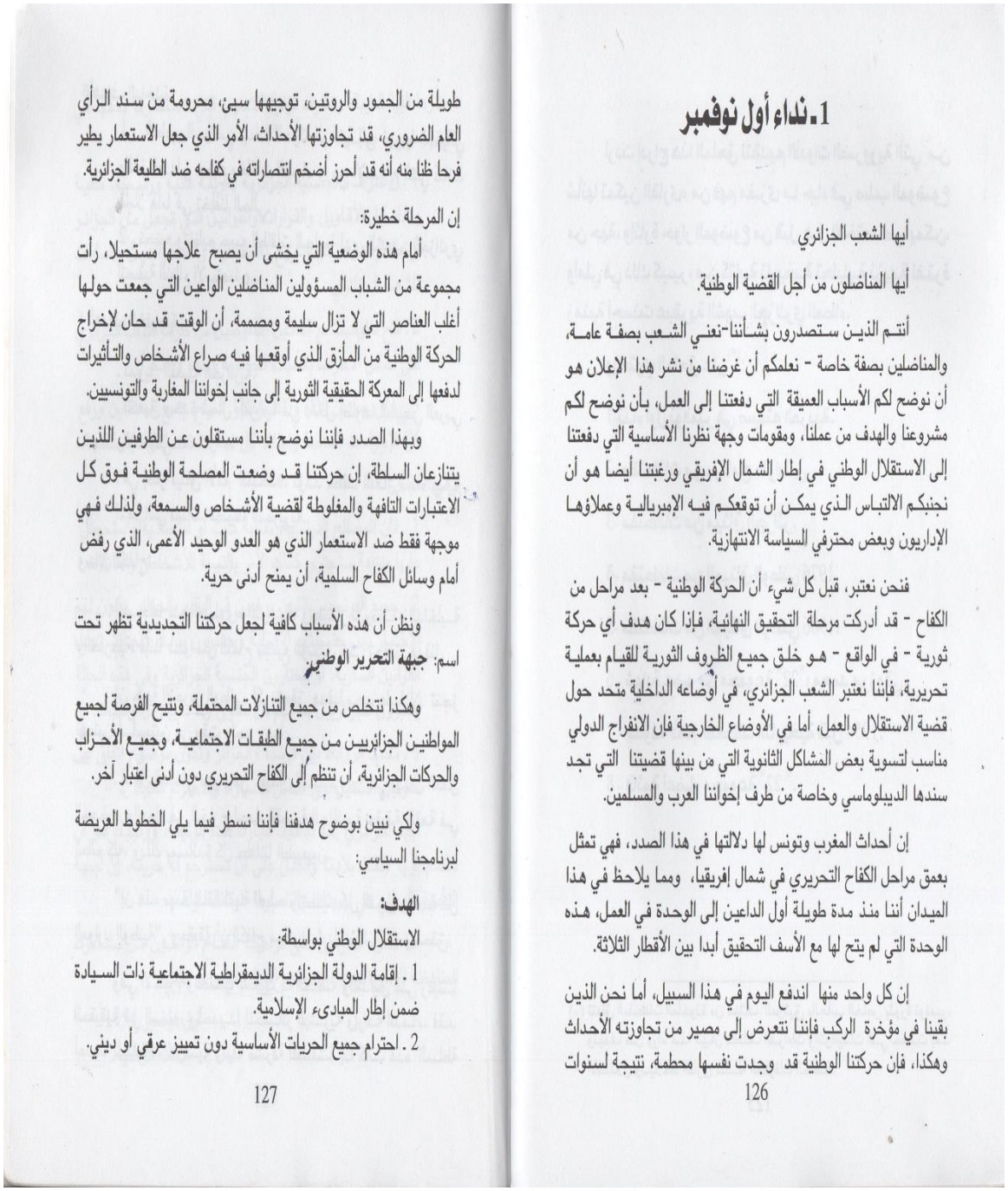

1. نداء أول نوفمبر

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون بشأننا-نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة - نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات

طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة:

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: **جبهة التحرير الوطني**.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف:

الاستقلال الوطني بواسطة:

1 . إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الإسلامية.

2 . احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

[1] – محمد جغابة، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، تق: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطبعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، ص126–، 127.

الملحق رقم (05): بيان أول نوفمبر[1]

الأهداف الداخلية:

1 . التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 . تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

. تدويل القضية الجزائرية.

. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

. في إطار ميثاق الأمم المتحدة، نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبار للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما:

. العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

"إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية". وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطة

تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 . الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2 . فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 . خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 . فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2 . جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 . تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

أول نوفمبر 1954.

الأمانة الوطنية.

[1] – محمد جغابة، المرجع السابق، ص128–، 129.

الملحق رقم (06): التقسيم الاداري والعسكري بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[1]

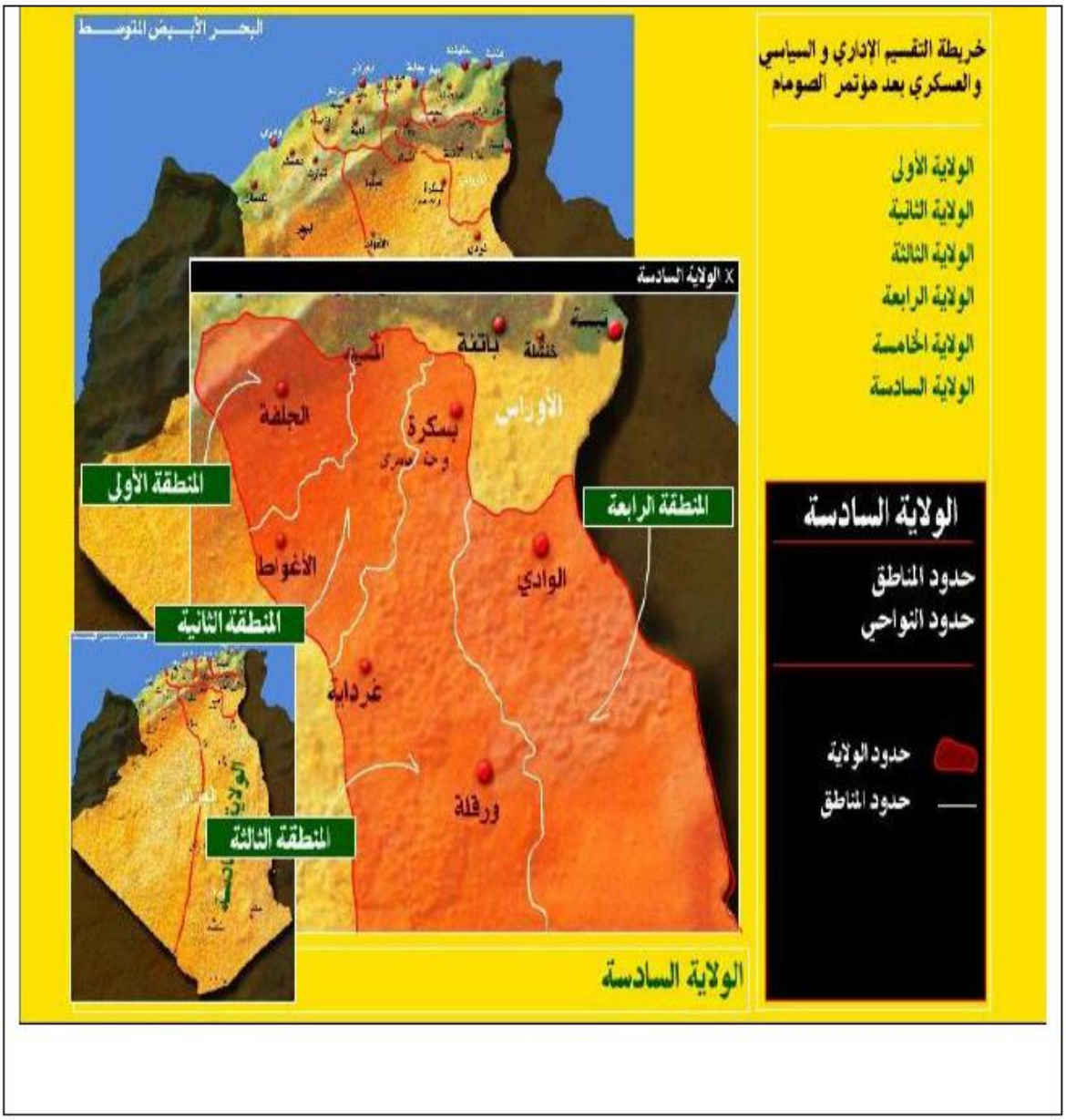

[1] – زكية بورعدة، نوال مشنتل، مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957 التداعيات والخلفيات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة يحي فارس، المدية، 2015– 2016.

الملحق رقم (07): صورة أحمد بن بلة[1]

[1] -https://www.google.com/ وقت الدخول: 14:45 وقت الخروج: 15:00، تاريخ الدخول: 2020/09/09.

الملحق رقم (08): وثيقة مؤتمر القاهرة 20–27 أوت 1957[1]

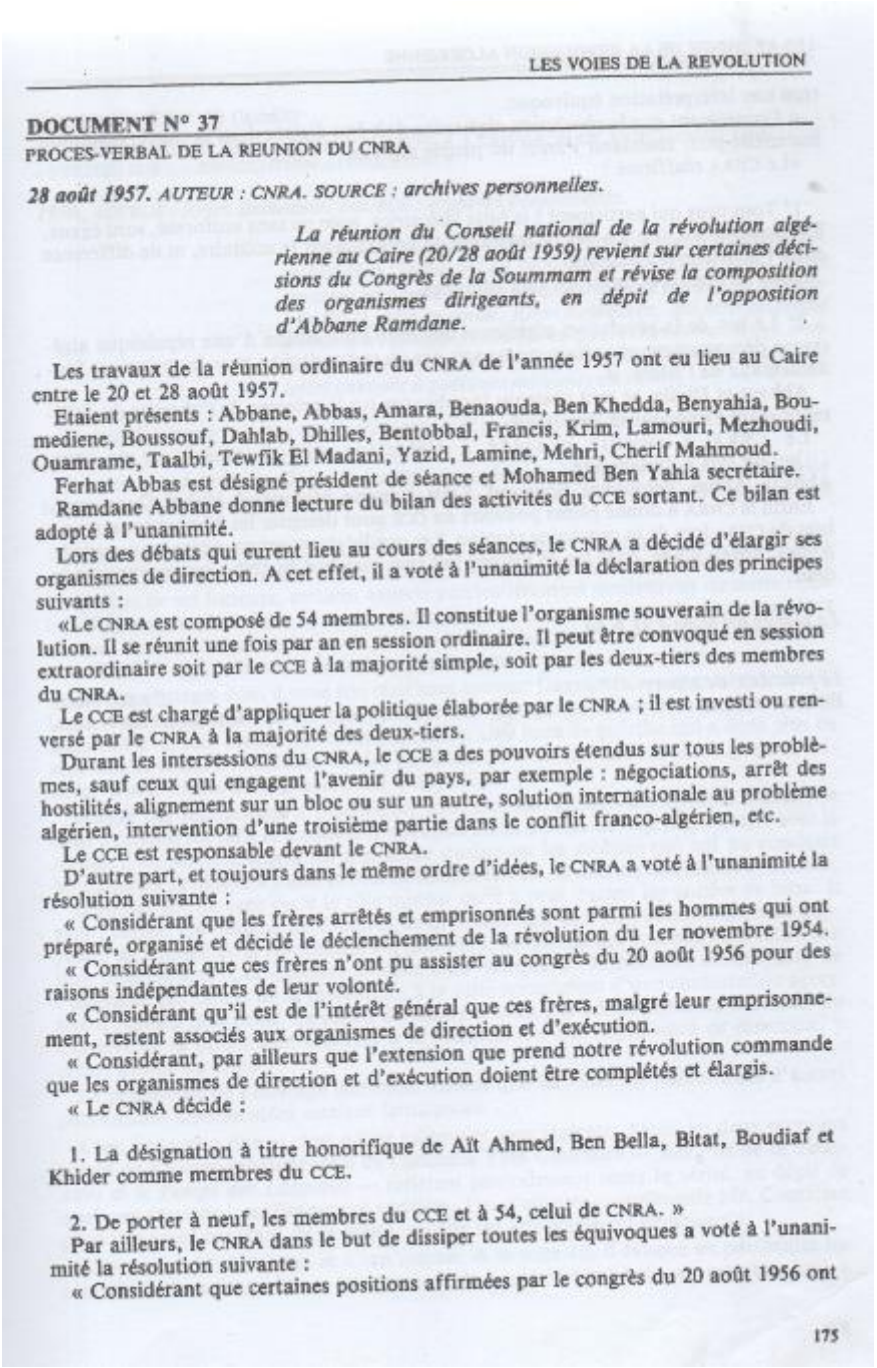

LES VOIES DE LA REVOLUTION

DOCUMENT N° 37

PROCES-VERBAL DE LA REUNION DU CNRA

28 août 1957. AUTEUR : CNRA. SOURCE : archives personnelles.

La réunion du Conseil national de la révolution algérienne au Caire (20/28 août 1959) revient sur certaines décisions du Congrès de la Soummam et révise la composition des organismes dirigeants, en dépit de l'opposition d'Abbane Ramdane.

Les travaux de la réunion ordinaire du CNRA de l'année 1957 ont eu lieu au Caire entre le 20 et 28 août 1957.

Etaient présents : Abbane, Abbas, Amara, Benaouda, Ben Khedda, Benyahia, Boumediene, Boussouf, Dahlab, Dhilles, Bentobbal, Francis, Krim, Lamouri, Mezhoudi, Ouamrame, Taalbi, Tewfik El Madani, Yazid, Lamine, Mehri, Cherif Mahmoud.

Ferhat Abbas est désigné président de séance et Mohamed Ben Yahia secrétaire.

Ramdane Abbane donne lecture du bilan des activités du CCE sortant. Ce bilan est adopté à l'unanimité.

Lors des débats qui eurent lieu au cours des séances, le CNRA a décidé d'élargir ses organismes de direction. A cet effet, il a voté à l'unanimité la déclaration des principes suivants :

«Le CNRA est composé de 54 membres. Il constitue l'organisme souverain de la révolution. Il se réunit une fois par an en session ordinaire. Il peut être convoqué en session extraordinaire soit par le CCE à la majorité simple, soit par les deux-tiers des membres du CNRA.

Le CCE est chargé d'appliquer la politique élaborée par le CNRA ; il est investi ou renversé par le CNRA à la majorité des deux-tiers.

Durant les intersessions du CNRA, le CCE a des pouvoirs étendus sur tous les problèmes, sauf ceux qui engagent l'avenir du pays, par exemple : négociations, arrêt des hostilités, alignement sur un bloc ou sur un autre, solution internationale au problème algérien, intervention d'une troisième partie dans le conflit franco-algérien, etc.

Le CCE est responsable devant le CNRA.

D'autre part, et toujours dans le même ordre d'idées, le CNRA a voté à l'unanimité la résolution suivante :

« Considérant que les frères arrêtés et emprisonnés sont parmi les hommes qui ont préparé, organisé et décidé le déclenchement de la révolution du 1er novembre 1954.

« Considérant que ces frères n'ont pu assister au congrès du 20 août 1956 pour des raisons indépendantes de leur volonté.

« Considérant qu'il est de l'intérêt général que ces frères, malgré leur emprisonnement, restent associés aux organismes de direction et d'exécution.

« Considérant, par ailleurs que l'extension que prend notre révolution commande que les organismes de direction et d'exécution doient être complétés et élargis.

« Le CNRA décide :

1. La désignation à titre honorifique de Aït Ahmed, Ben Bella, Bitat, Boudiaf et Khider comme membres du CCE.

2. De porter à neuf, les membres du CCE et à 54, celui de CNRA. »

Par ailleurs, le CNRA dans le but de dissiper toutes les équivoques a voté à l'unanimité la résolution suivante :

« Considérant que certaines positions affirmées par le congrès du 20 août 1956 ont

175

[1] - Mohamed harbi, les archive de la révolution algérienne, achève d'imprimerie sur les presse, Algérie, 2013, p175.

الملحق رقم (09): تابع لوثيقة مؤتمر القاهرة 20–27 أوت 1957[1]

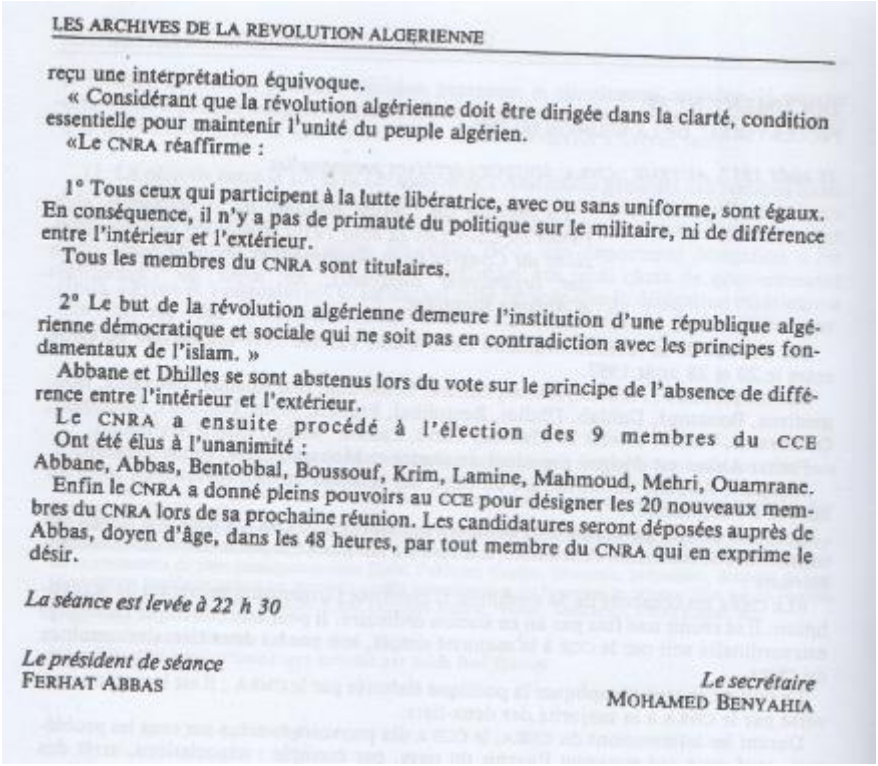

LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

reçu une interprétation équivoque.

« Considérant que la révolution algérienne doit être dirigée dans la clarté, condition essentielle pour maintenir l'unité du peuple algérien.

«Le CNRA réaffirme :

1° Tous ceux qui participent à la lutte libératrice, avec ou sans uniforme, sont égaux. En conséquence, il n'y a pas de primauté du politique sur le militaire, ni de différence entre l'intérieur et l'extérieur.

Tous les membres du CNRA sont titulaires.

2° Le but de la révolution algérienne demeure l'institution d'une république algérienne démocratique et sociale qui ne soit pas en contradiction avec les principes fondamentaux de l'islam. »

Abbane et Dhilles se sont abstenus lors du vote sur le principe de l'absence de différence entre l'intérieur et l'extérieur.

Le CNRA a ensuite procédé à l'élection des 9 membres du CCE Ont été élus à l'unanimité :

Abbane, Abbas, Bentobbal, Boussouf, Krim, Lamine, Mahmoud, Mehri, Ouamrane.

Enfin le CNRA a donné pleins pouvoirs au CCE pour désigner les 20 nouveaux membres du CNRA lors de sa prochaine réunion. Les candidatures seront déposées auprès de Abbas, doyen d'âge, dans les 48 heures, par tout membre du CNRA qui en exprime le désir.

La séance est levée à 22 h 30

Le président de séance
FERHAT ABBAS

Le secrétaire
MOHAMED BENYAHIA

[1] - [1] - Mohamed harbi, OP-CIT, P176.

الملحق رقم (10): عبان رمضان يستشهد ففي ميدان الشرف[1]

الملجاهد

١٩٥٨
العدد ٢٤
الثمن ٣٠
فرنكا

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني

عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف

ان جبهة التحرير الوطني تعلن ، بكل الم ، ان الاخ عبان رمضان استشهد فوق التراب الوطني ، من جراء جراح خطيرة اصيب بها على اثر اشتباك حدث بين كتيبة من جيش التحرير الوطني كانت مكلفة بحراسته وبين فرقة من الجيش الفرنسي .

لقد كلف الاخ عبان رمضان ، في ديسمبر ١٩٥٧ بمهمة رقابة هامة وعاجلة داخل الوطن ، وقد تمكن ، من ان يتخطى سدود العدو بشيء كبير من الصعوبة حتى وصل الى المكان المعين ، وكانت مهمته تسير على مهل وبكل ثبات . لقد كان عبان يواصل مهمته يوميا بذلك الضمير وتلك الدقة التي كثيرا ما اعجب بها جنودنا . لقد كان يتصل دوما من غير عياء ، بالجيش وبالمرشدين السياسيين وكان يتنقل بين مختلف المناطق ، محاطا باعجاب الجميع ، وقد كلفت كتيبة خاصة بحراسته ، ولم يكن هناك ما ينبيء عن وقوع هذا الحادث المفاجيء الذي انتزعه من الجزائر المجاهدة .

لكن مع الاسف ، حدث اشتباك عنيف في النصف الاول من شهر افريل بين فرقنا وبين فرق العدو ، اضطر الكتيبة القائمة على حراسة الاخ عبان الى ان تساهم في الاشتباك وخلال المعركة التي دامت ساعات عديدة اصيب عبان بجراح وكانت جميع المظاهر تنبيء عن ان جراحه ليست خطيرة ، وقد كنا نامل ، ان بنيته القوية ستنتصر في الاخير ، خصوصا مع ما كان محاطا به من عناية بالغة ، وبقينا عدة اسابيع لم تتصل فيها باي نبأ ، فاقتنعنا انه انتصر مرة اخرى على العدو . لكن واأسفاه ! لقد حدث في جراحه نزيف كان القاضي على حياته .

هذا هو النبأ المحزن الذي اتصلنا به ، ان شخصية عبان رمضان الرائعة النبيلة ، طبعت بشجاعتها وتصميمها مختلف المراحل الاساسية في كفاح الشعب الجزائري .

كان عبان من مواليد ١٩١٩ ، وتلقى دراسته الثانوية في معهد البليدة ، وكانت له ثقافة متينة ، وعند ١٩٤٦ كان عضوا في حركة الانتصار للحريات الديموقراطية ،

« البقية على ص ٢٢ »

[1] – جريدة المجاهد، اللسان المركزي للجبهة التحرير الوطني، ج1، ط خ، الجزائر، 29 ماي 1958، العدد 23، ج1، ص339.

قائمة المصادر

والمراجع

1-المصادر:

1) أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

2) آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات، تر: الأخضر، دار الآداب، بيروت.

3) بن بلة أحمد، مذكرات، ترجمة: العقيد الأخضر، دار الآداب، بيروت.

4) بن جديد الشادلي، ملامح حياة (1929-1979)، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

5) بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، دار الأمة للطباعة والنشر، 2007.

6) بن خدة بن يوسف: اتفاقيات ايفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، ترجمة محل العين جبايلي ولحسن زعدار، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دط،د.س.

7) بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1433هـ- 2012م.

8) تقية محمد، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، دار القصبة لنشر، 2010.

9) ثينو سيلفي، تاريخ حرب من أجل الاستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

10) حربي محمد، الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: إيميل قيصر داعر، دار مؤسسة للأبحاث العربية، بيروت.

11) دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ط خاصة، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

12) ديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

13) عباس محمد، خصومات تاريخية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

14) قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951، ج2، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة 2008.

15) كافي علي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

16) كشيدة عيسى، مهندسوا الثورة، شهادة، ط2، تر: مولى أشرشور، زينب قبي، ت: عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

17) مبروك بلحسن، المراسلات بين الداخل والخارج [الجزائر، القاهرة]، 1954-1956، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

18) المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

19) مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، .2003

2-المراجع:

20) احدادان زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة حدادن لنشر والتوزيع، ط1، سنة 2007.

21) أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، دار هومه للطباعة النشر والتوزيع – الجزائر – سنة 2007.

22) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ط1(2009)ط2(2015).

23) العسيلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفاس، بيروت، ط1، 1984، ط2، 1986.

24) بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830- 1989، دار المعرفة – الجزائر – ج1 – سنة 2006.

25) بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة، الولاية الأولى التاريخية، دط، دس.

26) بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

27) بوضربة عمر، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، دط.

28) تيزي ميلود، مواقف الثورة من مؤتمر الصومام، مكتبة الرشاد لطباعة والنشر والتوزيع، ط1،الجزائر، 2013.

29) جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع سنة 2014.

30) الجندي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة الجزائرية الثالث، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012.

31) جوبية عبد الكامل، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيرورتية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

32) حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، سنة 2003.

33) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،دس.

34) الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر.

35) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، دط، 1999.

36) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر دراسة، ج1، ج2، ج3، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

37) زيدان المحامي زبيجة، جبهة التحرير الوطني وجذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة، الجزائر، 2009.

38) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ويليه خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015.

39) سعدي بركان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.

40) سيفر لخضر، شخصيات جزائرية، ج1، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة 2007.

41) عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري لثورة 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر.

42) رخيلة عامر، 8 ماي 1945، المنطق الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر.

43) عباس محمد، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2014.

44) عباس محمد، فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية، ج9، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

45) علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954- 1962، منشورات مديرية الثقافة لولاية بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، سنة 2013.

46) مرتاض عبد المالك، دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دس.

47) عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، ط1، سنة 1429هـ- 2009م.

48) العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس،بيروت، ط1، 1984، ط2، 1986.

49) مراد علي، الحركة الإصلاحية الاسلامية في الجزائر ،تر: محمد يحياتن، دار الحكمة الجزائر – سنة 2007.

50) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، سنة 1997.

51) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرة الـ 50 لعيد الاستقلال، الجزائر، سنة 2013.

52) بواداود عمر، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

53) عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة لنشر والتوزيع،الجزائر،ط1،سنة 2002.

54) فركوس صالح بن النبيلي، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي للمقاومة المسلحة (1830-1982)، دار العلوم النشر والتوزيع، عنابة.

55) قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.

56) لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة لطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007.

57) عباس محمد، رواد الوطنية، ثوار عظماء، ج7، دار هومة طباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

58) قناش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

59) قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود اللجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

60) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015.

61) يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر، ط2، 2010.

62) سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، طباعة متيجة، الجزائر، دس.

63) مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، 1954-1962، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

64) مقلاتي عبد الله، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون للنشر والتوزيع.

65) مقلاتي عبد الله، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى شمس الزيبان للنشر والتوزيع، ج3، دط، دت، الجزائر.

66) ملاح عمار، قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ج2، 2012.

67) ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.

68) بومالي أحسن، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية "خرافة" الجزائر فرنسية، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2010.

69) بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، د.ط، سنة 2012.

70) بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق:عيسى بوضياف، دار نعمان للطباعة والنشر، ط2، سنة 2011.

71) معمر محمد العيد، ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954-1962) (أوراس نمامشة اوفاتحة النار)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر.

72) هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

73) ثيران دانيال، عندما تثور الجزائر، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2014.

3-قائمة المذكرات:

74) بلحية هجيرة وآخر، قرار أولوية السياسي على العسكري من خلال مؤتمر الصومام وأثره على الثورة الجزائرية 1956-1962،

75) بلوفة جيلالي عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران: الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950-1954)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر،

قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2008.

76) بنة فاطمة، بن يوسف بن خدة ومسيرته النضالية 1920-2003، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016.

77) بودلاية رياض، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

78) بوراس فاطمة، رحال مروة، الاتصالات الجزائرية الفرنسية للمفاوضات 1956-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ عام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018.

79) بوناب ميسوم، الأسس الفلسفية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، كلية العلوم الانسانية واجتماعية، قيم العلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012.

80) عمية جميلة، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مذكره لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

81) غرابي مريم وآخرون، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2015-2016.

82) قسمية سمية، محمد خيضر ونضاله 1912-1967، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

83) قسوم أم الخير، تطور حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946 -1954)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة – سنة 2012 – 2013.

84) قويري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية (1940– 1954) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

85) ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال، دراسة تحليلية مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

4- الجرائد والمجلات:

86) بليل محمد، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 7 مارس 2018.

87) بوحموم امحمد، تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد السادس، 2018.

88) بوراس فاطمة، الاتصالات والمفاوضات الفرنسية بين جبهة التحرير الوطني 1955- 1956، مجلة الحوار المتوسطي، مج7، العدد 07، ديسمبر 2018.

89) بوعباش مراد، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات إيفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 34، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، جوان 2018.

90) بوقريوة لمياء، مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 04 ديسمبر 2012.

91) جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج2، وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 54 لعيد استقلال والشباب.

92) جغابة محمد، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، تق: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطبعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر.

93) خيثر عزيز، الاتصالات مقال بعنوان: المفاوضات السرية بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، مجلة الحوار المتوسطة، العدد3.

94) رسالة للسلام، قراءة في البيان، تق: محمد العربي ولد خليفة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر.

95) ساعد لطفي، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، واقع وأفاق في ذاكرة الجزائر، حروف للدراسات التاريخية، العدد1، أوت 2014.

96) قداردة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، مجلة علوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر 2008.

97) ميلود سهام، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1955-1960، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، العدد2.

5- الجرائد:

98) جريدة المجاهد، اللسان المركزي للجبهة التحرير الوطني، ج1، ج2، ط خ، الجزائر.

5-مصدر أجنبي:

99) Mabrouk belhocine , le courier alger le caire 1954-1956 et le cougrés de la somman dans la révolution casbah edtions –Alger , 2000.

100) Mohamed harbi, les archive de la révolution algérienne, achève d'imprimerie sur les presse, Algérie, 2013.

مراجع أجنبية:

101) Benjamin Stora, le Mystère de Gaulle son Choix pour l'Algérie Editions. Robert Laffont, S.H, paris, 2009.

102) Ouled el hocine Mohamed chérif, éléments pour la mémoire, casbah edition, alger 2009,p29

6-المراقع الالكترونية:

103) ehttps://arwiki pedia org.wiki.

104) www.marcfa.org.

105) https://www.google.com.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

كلمة شكر وعرفان

مقدمة .....

مدخل: المنظمة الخاصة ودورها للتحضير لإندلا ع الثورة التحريرية 1947-1954..... 07-26

الفصل الأول

أولوية الداخل على الخارج بين سنتي 1954– 1956

المبحث الأول: العمل السياسي الذي قامت به القيادة التاريخية.....30-37

المبحث الثاني: تحرير بيان أول نوفمبر 1954 38-43

المبحث الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام ودوره في تنظيم الثورة 20أوت 1956 44-53

الفصل الثاني: إلغاء مبدأ الأولويات 1957–1959

المبحث الأول: رد فعل الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام.....55-58

المبحث الثاني: المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 20-27 أوت 1957...59-68

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 69-81

الفصل الثالث: أولوية الخارج على الداخل 1960–1962

المبحث الأول: اجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960 بطرابلس.....83-91

المبحث الثاني: الاتصالات مع الطرف الفرنسي.....92-97

المبحث الثالث: المفاوضات الجدية وإعلان الاستقلال 05 جويلية 1962 97-109

خاتمة 111-113

ملاحق.....115-124

قائمة المصادر والمراجع.....126-136

فهرس الموضوعات